الجمهوريـــة اليمنيـــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـــاكات حقـــوق الإنســـان

التقـــرير الـــدوري الثالث عشـر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكـات حقـــوق الإنســـان في الـيمـــن

للـفـتـــرة من 1 أغـسـطـــس 2024م وحـتـــى 31 يـولـيـــو 2025م

www.nciye.org

التقرير الدوري الثالث عشر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من 1 أغسطس 2024م وحتى 31 يوليو 2025م

المحتويات

أولاً: المقدمة	5
ثانيًا: المنهجية	6
ثالثًا: السياق	7
1. على الصعيد السياسي	7
2. على الصعيد العسكري	7
3. على الصعيد الأمني	8
4. على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي	9
رابعًا: تواصل اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات العلاقة بعملها	10
خامسًا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة للفترة الممتدة من 2024/08/01م وحتى 2025/07/31م	12
أولًا: في مجال الرصد والتوثيق	12
ثانيًا: في مجال التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان	15
ثالثًا: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء	17
رابعًا: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع المجتمع المدني المحلي والدولي	18
خامسًا: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي المعنية	19
سادسًا: في مجال إصدار البيانات الصحفية	20
سادسًا: نتائج التحقيقات التي قامت بها اللجنة	21
القسم الأول: نتائج التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات للقانون الدولي الإنساني	21
القسم الثاني: نتائج التحقيقات في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	36
القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء	56
القسم الرابع: وقائع القصف الأمريكي البريطاني الإسرائيلي على عدد من الأعيان المدنية في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي	59
التحديات	63
التوصيات	64

أولاً: المقدمة

يأتي إطلاق هذا التقرير بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات على سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، وإعلان قوات التحالف الداعم للشرعية تدخلها في الحرب في اليمن إلى جانب الحكومة الشرعية، وبعد مضي ما يزيد على تسع سنوات من تاريخ مباشرة اللجنة لأعمالها بعد تسمية أعضائها، وذلك من مقرها في العاصمة المؤقتة عدن.

وقد برزت الحاجة إلى قيام اللجنة بدورها المحوري في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، مع توسع دائرة الحرب إلى معظم المناطق والمحافظات اليمنية، وما ترتب على ذلك من ضعف سلطة الدولة وحدوث العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وما يتطلبه ذلك من مجهود للحفاظ على حقوق الضحايا، والحرص على محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وهو الأمر الذي كفله للجنة قرار إنشائها رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، والذي جاء استجابة لمطالبات المجتمع المدني المحلي والدولي، ولتوصيات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، وتنفيذًا لما تضمنته نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وما أكدته بعد ذلك مخرجات الحوار الوطني.

واستنادًا إلى ذلك، وبموجب الولاية الممنوحة للجنة والمحددة مكانيًا بجميع الأراضي اليمنية وزمانيًا منذ يناير 2011م وحتى تبسط الدولة سيطرتها على كافة أراضي الجمهورية، والتي تشمل كافة الأطراف المرتكبة للانتهاكات دون استثناء، استمرت اللجنة في القيام بأعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف.

واستمرارًا لما دأبت عليه اللجنة بشكل سنوي من إصدار تقاريرها الدورية، التي تحرص فيها على إطلاع جميع الجهات المحلية والدولية المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن بواقع حقوق الإنسان فيه، وما قامت به اللجنة من أعمال، وما بذلته من جهود في سبيل تحقيق أهدافها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والمحددة من 2024/08/01م، وحتى 2025/07/31م، وعلى نفس النمط الذي اشتملت عليه جميع تقارير اللجنة السابقة، التي يبلغ عددها اثني عشر تقريرًا دوريًا، بالإضافة إلى تقرير نوعي واحد خاص بالسجون والمحتجزين.

ومع أنه من المؤكد أن كل تقرير تم إصداره من قبل اللجنة يختلف من حيث مضمون الوقائع التي تم التحقيق فيها والأنشطة التي تم القيام بها، إلا أننا نود أن نشير إلى أن هذا التقرير يأتي في ظل واقع وسياق سياسي وأمني واقتصادي مختلف. ويُعتبر استمرار الهدنة غير المعلنة، التي أطلقها المبعوث الأممي قبل ثلاثة أعوام، وتوقف أعمال طيران التحالف العربي الداعم للشرعية عن المشاركة في أي عمليات عسكرية، من أبرز معطياته، حيث ترتب على ذلك عدم وجود أي انتهاكات جديدة منسوبة لطيران التحالف، وهو الأمر الذي انعكس على محتويات التقرير. وقد قامت اللجنة بإيراد نماذج لوقائع قصف طيران تابع لقوات التحالف قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترات سابقة على الهدنة من (2015م-2022م) ،، وهو ما رأينا أنه من المهم التنبيه إليه هنا.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يأتي بعد تجديد ولاية اللجنة لفترة ثلاث أعوام بموجب القرار الجمهوري رقم (20 لسنة 2025م)، وبعد صدور قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (37/A/HRC/RES/57) الصادر في 2024/10/11م.

ومن أهم ما يتضمنه هذا التقرير، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه موجزًا، بيانٌ بأهم أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من 1 أغسطس 2024م، وحتى31 يوليو2025م، والجهود التي بذلتها في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات في جميع المناطق اليمنية. كما يتضمن بيانًا لأعداد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير، وكذلك علاقة اللجنة بالأطراف ذات الصلة بعملها، بالإضافة إلى عرض عددٍ من نماذج وقائع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حققت فيها اللجنة، ونتائج التحقيقات التي توصلت إليها، مع ذكر أبرز التحديات والصعوبات التي واجهتها اللجنة، والتوصيات الموجهة منها إلى كافة أطراف النزاع والمجتمع الدولي، لتعزيز حماية حقوق الإنسان، والحد من الانتهاكات، وتحقيق مبدأ المساءلة وإنصاف الضحايا.

ويُعد هذا التقرير مكمّلًا ومتصلًا بالتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة، وجزءً لا يتجزأ منها، خصوصًا فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانيًا: المنهجية

تلتـزم اللجنـة فـي أداء مهامهـا فـي جميـع إجـراءات الرصـد والتوثيـق والتحقيق والإحالـة، بالمعاييـر والمبادئ المعمـول بها في لجـان التحقيق الدوليـة المماثلة، ومن أهمها: الشفافية، والاسـتقلالية، والحياد، والموضوعية، والمهنية، والسـرية. ويأتي ذلك وفقًـا لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، وتحديدًا ما نصّـت عليه الفقرة (ج) من المادة (2) من القرار، التي تلزم اللجنـة بأداء مهامها وفقًا للمعايير الدولية والتشـريعات الوطنيـة والعهـود والمواثيـق المصادَق عليهـا من قِبل الجمهورية اليمنية.

وانطلاقًا من ذلك، تسـتند اللجنة في إطارها القانوني إلى التشـريعات الوطنيـة، ومـن أهمها: دسـتور الجمهورية اليمنيـة، وقوانيـن الإجـراءات والعقوبـات العامـة والعسـكرية، وقانـون حظـر الألغـام المضـادة للأفـراد، وقانـون حقوق الطفـل، وغيرها مـن القوانين. بالإضافة إلـى الاتفاقيات الدوليـة المصادق عليها مـن قبل اليمن، ومـن أبرزهـا: ميثـاق الأمـم المتحـدة، والإعلان العالمـي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين (المدني والسياسي، والاقتصادي والاجتماعـي)، واتفاقيات مناهضة التعذيب، والقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضد المـرأة، إلى جانب البروتوكـول الثانـي الملحـق باتفاقيـات جنيـف والمتعلق بالنزاعات المسـلحة غير الدولية، والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيـات جنيف الأربـع، وذلك فيما يتعلـق بالقانون الدولـي الإنسـاني، وباعتبـار أن النـزاع فـي اليمن هـو نزاع مسـلح غير دولي، وفقًا لما تم تكييفـه والاتفاق عليه من قبـل الأمـم المتحدة وهيئاتهـا المختلفة واللجنـة الدولية للصليب الأحمر.

تقـوم اللجنة بعمليات الرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع أراضي الجمهورية اليمنية مـن قِبل جميع الأطـراف، عبـر راصديها المنتشـرين في مختلـف مناطـق الجمهوريـة، إضافـة إلـى البلاغـات التي تتلقاهـا من منظمـات المجتمع المدنـي العاملة في هذا المجال، وكذلك من خلال الشـكاوى المباشرة التي تصل إلـى مقرهـا فـي العاصمة المؤقتـة عـدن، أو فرعيها في محافظتـي تعز ومـأرب، أو من خلال التطبيـق الإلكتروني الـذي أطلقته اللجنة للإبلاغ عن الانتهـاكات عبر الهواتف النقالة، أو عبر موقعها الإلكتروني وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعتمـد منهجيـة اللجنـة فـي تحقيقاتهـا علـى إجـراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان، والاسـتماع إلى إفادات المبلّغين، والاستعانة بالخبراء في مجالات الأسـلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي، وفقًا للإمكانات المتاحة لديها.

وتُعـد آليـة النـزول الميدانـي إلـى مواقـع الانتهـاكات والمناطق التي تشـهد، أو سبق أن شهدت، نزاعًا مسلحًا، إحدى الوسـائل الأساسية في عمل اللجنة. ويتم ذلك عبر النـزول المباشـر للأعضـاء والمحققيـن المسـاعدين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين فـي المحافظات الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة.

ثالثًا: السياق

يتأثر وضع حقوق الإنسان سلبًا وإيجابًا بما يشهده البلد من أحداث وما يمرّ به من أزمات على كافة الأصعدة. وانطلاقًا من ذلك، سيتم هنا الإشارة إلى أبرز المستجدات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي أثّرت على وضع حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن أهمها ما يلي:

1. على الصعيد السياسي

- عُيّن الأستاذ سالم بن بريك وزير المالية السابق رئيساً للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بتاريخ 3 مايو2025م، خلفاً للدكتور أحمد عوض بن مبارك الذي استقال من رئاسة الحكومة نتيجة ضغوط سياسية وخلافات داخل مجلس الوزراء، وقد ترتّب على هذا التغيير عودة الحكومة لعقد جلسات مجلس الوزراء، والتي كانت قد توقفت لأكثر من ستة أشهر بسبب الخلافات، وهو ما شكّل انفراجة نسبية وأحيا بعض التفاؤل لدى المواطنين/ات بشأن قدرة الحكومة على أداء واجباتها، خصوصًا في المجالات الخدمية.
- تصاعد الضربات الأمريكية البريطانية على عدد من المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وذلك عقب إعلان الولايات المتحدة تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية بموجب أمر تنفيذي بتاريخ 22 يناير 2025م، دخل حيّز التنفيذ بتاريخ 4 مارس 2025م بعد إعلان وزارة الخارجية إدراج الجماعة على قائمة المنظمات الإرهابية. وقد ترتّب على ذلك توقف أغلب المنظمات والشركات عن التعامل مع الجماعة، بما في ذلك شركات الملاحة التي حولت خدماتها من ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الجماعة إلى ميناء عدن وباقي الموانئ الخاضعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا.
- استمرار الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى بذل جهود للتوصل إلى اتفاق لوقف التصعيد، نتج عنها اتفاق بين الجماعة والولايات المتحدة لوقف الهجمات المتبادلة.
- استمرار جماعة الحوثي فيما أسمته «الدعم المعلن لغزة «من خلال تنفيذ هجمات على ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، وإطلاق صواريخ على المدن الإسرائيلية. في المقابل، استمرت الضربات الإسرائيلية على مناطق يمنية، من بينها مطار صنعاء، وميناء الحديدة، وعدد من المدن الأخرى. وقد أدّى التوصل إلى اتفاق بين الجماعة والولايات المتحدة، برعاية عمانية، بتاريخ 2025/05/06م، إلى وقف الهجمات على السفن الأمريكية، مقابل توقف الولايات المتحدة عن القصف على مناطق سيطرة الحوثيين.
- تعثّر التسوية السياسية: أدّت العمليات العسكرية التي نفذتها جماعة الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن إلى تعليق محادثات السلام بين الأطراف اليمنية، كما أعلن عنه المبعوث الأممي. حيث أشار في وقت سابق إلى أن مفاوضات السلام في اليمن أصبحت مستحيلة بسبب هذه الهجمات، محذرًا من احتمال عودة المواجهات العسكرية.

2. على الصعيد العسكري

بشكل عام، استمر سريان الهدنة التي أعلنها المبعوث الأممي إلى اليمن بين الأطراف قبل نحو ثلاثة أعوام، حيث شهدت معظم المناطق والجبهات هدوءً نسبيًا، وتوقفًا ملحوظًا في العمليات والاشتباكات العسكرية، وانخفاضًا كبيرًا في عدد الضحايا، سواء من المقاتلين أو المدنيين.

ومع ذلك، فقد شهدت بعض الجبهات مواجهات عسكرية متقطعة، من بينها: جبهة الزاهر الحد بمحافظة البيضاء، وجبهة حريب بمحافظة مأرب، وجبهات حيفان، ومقبنة، وصالة، والمظفر في محافظة تعز، وجبهة حيس في محافظة الحديدة، ومريس في محافظة الضالع، وكرش والمسيمير في محافظة لحج، وقد تسببت هذه المواجهات في سقوط عدد من الضحايا المدنيين، لا سيما في القرى والتجمعات السكانية الواقعة على خطوط التماس. كما استمر سقوط الضحايا من المدنيين، خصوصًا النساء والأطفال، في الطرق والمناطق الزراعية نتيجة انفجار الألغام ومخلفات الحرب.

وفي سياق متصل فقد حققت اللجنة في عدد من الوقائع المتعلقة بقيام جماعة الحوثي باستغلال أعداد من المهاجرين الأفارقة، خصوصًا من الجنسيتين الإثيوبية والصومالية، وتجنيدهم كمرتزقة يؤدّون

بعض الأعمال العسكرية، قد تصل أحيانًا إلى المشاركة المباشرة في القتال. كما يتم الاستعانة بهم في كثير من الأحيان في أعمال تهريب الأسلحة وقيادة المراكب البحرية من إيران إلى البحر الأحمر، وهو ما يفتح صفحة جديدة من الانتهاكات المرتبطة بجرائم الحرب، خصوصًا إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أن هناك تعبئة فكرية تتم لهؤلاء المهاجرين بقصد إعادتهم إلى بلدانهم للعمل على نشر التشيّع وتأسيس خلايا تتبنى حمل السلاح والتمرد في تلك البلدان. وتُعدّ هذه ظاهرة جديدة تعمل اللجنة حاليًا على متابعتها.

وفي أعقاب اندلاع أحداث غزة في 7 أكتوبر 2023م، وما تبعها من إعلان جماعة الحوثي عن استهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل، تعرّضت عدد من المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة للقصف من قبل الطيران الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي. وقد رصدت اللجنة سقوط عدد من المدنيين نتيجة هذا القصف، ولا سيما القصف الذي نفذته الطائرات الإسرائيلية والأمريكية على ميناء الحديدة والذي تسبب في تعطيل الميناء بشكل كبير، الأمر الذي أثّر على قدرته في استقبال السفن والقيام بعمليات الاستيراد.

3. على الصعيد الأمني

- **الوضع الأمني في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:**

أحكمت جماعة الحوثي سيطرتها على جميع الأجهزة الأمنية والمؤسسات والمرافق الشرطية، وفرضت على العاملين في هذه المؤسسات إعلان الانتماء للجماعة، وأجبرتهم على حضور الدورات التثقيفية الخاصة بأدبيات وبرامج ومعتقدات الجماعة. وأصبح تقييم كافة منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطية يخضع لدرجة الولاء والإخلاص للجماعة، والتفاني في خدمتها.

كما بات المشرفون المعيّنون من أعضاء الجماعة ومن خارج الأجهزة الأمنية والعسكرية، أصحاب الكلمة الأولى في المؤسسات التي تم تكليفهم بالإشراف عليها. ونتيجة لذلك، أصبحت كافة الأجهزة الأمنية بدءًا من عُقّال الحارات، وأقسام الشرطة، ومرورًا بإدارات البحث الجنائي، وفروع أجهزة ما يسمى بالأمن الوقائي والمخابرات، في جميع المحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة، وانتهاءً برؤساء الأجهزة والإدارات العامة في العاصمة صنعاء، وما يسمى بـ «وزارة الداخلية» التابعة للجماعة، تعمل جميعها على تحقيق مصالح الجماعة، من خلال نشر معتقداتها، وتعميم سياساتها، والقضاء على المخالفين والمعارضين لها.

كما امتدت سيطرة الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة إلى الأجهزة القضائية والعدلية، وذلك من خلال السيطرة على النيابات والمحاكم في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة بكافة درجاتها، وعلى وجه الخصوص «ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة»، التي أصبحت الأداة «المُشرعِنة» لجميع الانتهاكات التي تمارسها الجماعة، والسيف المُسلّط على رقاب المعارضين والنشطاء السياسيين والمدنيين، والعاملين في المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير العديد من حالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب حتى الموت، بحق مئات النشطاء والصحفيين وموظفي الوكالات الأممية والسفارات والمنظمات المحلية والدولية، الذين وجّهت إليهم الجماعة تُهَمًا بالتجسس، والتخابر، والعمالة، والإضرار بالموقف الأمني والعسكري والاقتصادي للدولة، وتأسيس خلايا وشبكات تجسس لصالح دول أجنبية. وقد بلغ عدد من تم الإعلان عنهم كمعتقلين ومخفيين قسرًا، خلال فترة التقرير، أكثر من مائة شخص.

وفي المقابل، قامت «ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة» بإصدار أحكام بالإعدام، والسجن لمدد تتراوح ما بين المؤبّد وعشر سنوات، إضافة إلى مصادرة الأموال والممتلكات وأصول الشركات العائدة لعشرات من المعارضين والنشطاء والصحفيين المعارضين للجماعة.

- **الوضع الأمني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية**

تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها حالة من الهشاشة الأمنية، ويعود السبب الأساسي لذلك إلى غياب قيادة موحدة لكافة الأجهزة الأمنية، وعدم تبعيتها بشكل فعلي للحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، وقد أدى تفرد كل طرف من الأطراف المحسوبة على الشرعية بالسيطرة على عدد من المناطق، مع غياب شبه كامل للتنسيق فيما بينها، إلى حدوث العديد من التجاوزات التي تمس الحقوق والحريات للمواطنين، ومنها: الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والحد من حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى حالات الاعتداء على الحق في حرية

الرأي والتعبير.

كما واصلت بعض الأجهزة الأمنية العاملة في المحافظات المحررة ممارسة مهامها بصورة شبه مستقلة عن الهياكل الرسمية للرقابة الحكومية، مما أسهم في تسجيل عدد من التجاوزات بحق أفراد يُنظر إليهم باعتبارهم غير منسجمين مع توجهات الجهات المسيطرة على تلك المناطق، بالإضافة إلى ما يتعرض له بعض النشطاء والصحفيين من اعتقالات تعسفية واختفاء قسري، كما استمرت حملة الاعتقالات في النقاط الأمنية بمحافظة مأرب، خاصة نقاط التفتيش الواقعة على مدخل المحافظة، حيث يتم احتجاز العشرات من المسافرين لمجرد الاشتباه بالاسم أو اللقب، وإحالة المحتجزين إلى سجن الأمن السياسي الذي يشهد تكدّسًا للمعتقلين، بسبب عدم عرض معظمهم على الأجهزة القضائية.

ويتكرر الأمر نفسه في محافظات تعز وشبوة ومديريات الساحل الغربي، والتي أثبتت تحقيقات اللجنة فيها حدوث العديد من الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري لعشرات الأشخاص من الساكنين في هذه المناطق. كما أن تأخر إحالة المحتجزين إلى القضاء، وعدم توفر العدد الكافي من القضاة وأعضاء النيابة، تسبب في استمرار احتجاز العشرات دون عرضهم على الجهات القضائية المختصة.

ومن جهة أخرى، شهدت بعض المحافظات مثل حضرموت والمهرة تحسنًا ملحوظًا في مستوى العمل الأمني، حيث أدّت وحدة القيادة الأمنية إلى تسهيل العمل والسيطرة على الوضع، وهو أمر إيجابي يُحسب لها. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أثناء زيارتها إلى سجن المكلا استمرار حبس ما يزيد على 36 سجينًا منهم 3 أجانب ممن انتهت فترة محكوميتهم، دون الإفراج عنهم، بسبب ما قيل إنه عدم موافقة جهات أمنية عليا، نظرًا لارتباط قضاياهم بمسائل الإرهاب والانتماء إلى جماعات مسلحة.

4. على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

بالرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على إعلان الهدنة وما ترتب عليها من هدوء نسبي في معظم الجبهات، إلا أن الهدنة لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على الجانب الاقتصادي، حيث استمر سعر الريال اليمني في الانخفاض، وبلغ ما يقارب 2800 ريال للدولار الواحد.

وبالرغم من التحسن الكبير والمفاجئ الذي شهده سعر صرف الريال خلال فترة إعداد اللجنة للتقرير، وتحديدًا خلال الأيام الأخيرة من شهر يوليو 2025 وبداية شهر أغسطس، حيث استعاد الريال نحو 45% من قيمته، إلا أن هذا التحسن المفاجئ، غير الواضحة أسبابه، يطرح العديد من علامات الاستفهام، خصوصًا في ظل عدم وجود أي وديعة خارجية، وعدم تمكن الحكومة الشرعية من إعادة تصدير المنتجات النفطية والغازية، وعدم استيعاب الأسواق المحلية لهذا التغير المفاجئ في سعر الريال.

كما لم يتناسب الارتفاع الكبير في قيمة الريال مع أسعار السلع، التي لم تشهد سوى انخفاض طفيف، خصوصًا في المواد الغذائية، وهو ما ألقى بظلاله بشكل أكبر على الوضع الاقتصادي والإنساني والاجتماعي، وتسبب في زيادة المعاناة الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات.

ويُضاف إلى ذلك الانقسام الحاصل في سعر الصرف بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية وتلك الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وعدم صرف المرتبات للموظفين في مناطق سيطرة الجماعة، ووقف تصدير النفط، إضافة إلى الإتاوات والرسوم غير القانونية التي تُفرض على التجار والمواطنين، وهي عوامل تفاقم الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن أساسًا.

وقد أدى ذلك إلى زيادة معاناة المواطنين، واتساع نسبة الفقر بينهم، وتردي جميع الخدمات، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، وخدمات المياه والكهرباء، وصيانة الطرق، الأمر الذي تسبب في العديد من الحوادث وما نتج عنها من وفيات وإصابات بين المواطنين، وعرقلة حركة التنقل بين المناطق، حتى داخل المدن.

ومن جهة أخرى، شهدت الفترة الماضية انفراجة محدودة في مسألة فتح الطرقات، حيث تم فتح طريق البيضاء – مأرب، وطريق تعز – الحوبان، كما تم بتاريخ 31 مايو 2025م فتح طريق صنعاء – الضالع – عدن، وقد ساهمت هذه الخطوات في تخفيف بعض المعاناة التي يتحملها المواطنون خلال تنقلاتهم، إلا أن موضوع فتح الطرق وتسهيل حركة المرور لا يزال يُعد من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلبًا على الواقع العام في اليمن.

رابعًا: تواصل اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات العلاقة بعملها

أ. الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها

اتبعت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، آلية التواصل المباشر وغير المباشر مع الوزارات والمؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا. وقد شمل ذلك تنفيذ لقاءات مباشرة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان، وملاحظات اللجنة وتوصياتها، إضافة إلى تحرير مذكرات استفسار بشأن الوقائع التي تقوم اللجنة بمتابعتها والتحقيق فيها، وتقديم التوصيات الآنية والعاجلة المرتبطة بزياراتها الميدانية والشكاوى المقدمة لها من المواطنين والمواطنات.

ومن أبرز أعمال التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة ما يلي:

- **اللقاءات المباشرة مع قيادة المجلس الرئاسي والوزراء وقيادات السلطة المحلية في عدد من المحافظات:**

1. عقد لقاء مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، بتاريخ 18 مارس 2025 في قصر معاشيق، حيث تم خلاله تسليم التقرير الثاني عشر للجنة، وعرض أهم نتائج التحقيقات الأخيرة. وقد نتج عن اللقاء صدور توجيه من رئيس المجلس إلى الوزارات المعنية لتطبيق توصيات التقرير الثاني عشر، كلٌ فيما يخصه.
2. عقد عدد من اللقاءات المباشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت لقاءات مع عدد من الوزراء والمحافظين، منهم وزيري الدفاع وحقوق الإنسان، ومحافظو مأرب، لحج، عدن، تعز، شبوة، وحضرموت، وتم خلال هذه اللقاءات مناقشة مستجدات أوضاع حقوق الإنسان، ومتابعة اللجنة لعدد من الحوادث والانتهاكات، خاصة أوضاع السجناء والمحتجزين، وحقهم في المحاكمة العادلة، وتوفير ظروف احتجاز مناسبة.
3. عقد لقاءات متفرقة خلال الفترة من يناير حتى يونيو 2025، مع قيادات المحاور والألوية العسكرية ومدراء الأمن في محافظات تعز، لحج، وعدن، على هامش زيارات اللجنة الميدانية، وتم الاستماع إلى ردود هذه الجهات على استفسارات اللجنة حول الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة لأفراد وقيادات تابعة لها، إضافة إلى إجراءات المحاسبة الداخلية المتخذة.
4. قامت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتحرير وإرسال عدد (15) مذكرة إلى الجهات الرسمية التابعة للحكومة الشرعية، تضمنت استفسارات حول وقائع منسوبة إلى منتسبي الجهات الأمنية والعسكرية، والتي تخضع لتحقيق ومتابعة اللجنة، وذلك بهدف الوقوف على إجراءات المساءلة الداخلية المنفذة، كجزء من آلية استكمال التحقيق المتبعة.

جدول المذكرات الموجهة من اللجنة إلى الجهات الأمنية والعسكرية:

م	الجهة	مضمون المذكرة	النتيجة
1	رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية والاستطلاع بالجمهورية	الشكوى المُقدمة الى اللجنة بواقعة ادّعاء باعتقال المواطن عبدالله يحي عبد الرزاق علي وحسن مساعد علي العمّاري	لم يتم الرد على اللجنة
2	مدير عام جهاز الأمن السياسي محافظة مارب	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن اعتقال خمسة مواطنين	تم الرد على خطاب اللجنة
3	مدير عام جهاز الأمن السياسي محافظة مارب	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن اعتقال أمين توفيق سلام	تم الرد على خطاب اللجنة
4	مدير عام جهاز الأمن السياسي محافظة مارب	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن اعتقال صالح احمد محمد عرار	تم الرد على خطاب اللجنة
5	مدير جهاز الأمن السياسي – محافظة تعز	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن اعتقال مجموعة من أبناء مدينة المسراخ	تم الرد على خطاب اللجنة
6	مدير امن محافظة شبوة	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن الاعتقال المتكرر الذي تعرّض له علي محمد السقاف	تم الرد على خطاب اللجنة
7	مدير عام شرطة عدن	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن منع النساء من الحق في التظاهر السلمي	تم الرد على خطاب اللجنة

م	الجهة	مضمون المذكرة	النتيجة
8	قائد محور تعز	أسماء بعض الأفراد المنتمين لقيادة محور تعز الواردة بحقهم شكاوى وبلاغات	تم الرد على خطاب اللجنة
9	قائد المنطقة العسكرية الرابعة	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء بمقتل المواطن سمير سعيد عقلان محمد	لم يتم الرد
10	قائد قوات الحزام الأمني	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء باعتقال للمواطنين سالم محمد عبدالله الأصبحي وعلي محمد احمد الأصبحي	تم الرد على خطاب اللجنة
11	قائد قوات الحزام الأمني	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء قتل للمواطن أنيس الجردمي	تم الرد على خطاب اللجنة
12	قائد قوات الحزام الأمني	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء باعتقال حبيب منصور محمد نعمان	تم الرد على خطاب اللجنة
13	مدير عام شرطة عدن	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء باعتقال المواطن سمير سلطان	تم الرد على خطاب اللجنة
14	مدير عام شرطة عدن	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن واقعة ادّعاء باعتقال المواطن محمد علي ناصر علي الكازمي	تم الرد على خطاب اللجنة
15	مدير امن محافظة شبوة	الشكوى المقدمة الى اللجنة بشأن حسين الهدّار	تم الرد على خطاب اللجنة

ب. التحالف العربي لدعم الشرعية

بالرغم من توقف طلعات طيران التحالف الداعم للحكومة الشرعية منذ أبريل 2022م، إلا أن اللجنة الوطنية ما زالت تواصل التحقيق في عدد من الوقائع المنسوبة لطيران التحالف الداعم للحكومة الشرعية والتي حدثت خلال الفترة ما بين 2015–2022م.

وبتاريخ 21 ديسمبر 2024م، عقد لقاء في مكتب اللجنة الوطنية بالعاصمة المؤقتة عدن، جمع اللجنة وفريق تقييم الحوادث المشتركة. وقد تناول اللقاء مناقشة تفاصيل عدد من الوقائع التي يحقق فيها الفريق، إضافة إلى تعاون اللجنة في تسهيل وصول الفريق إلى عدد من المناطق والمواقع التي تعرضت للقصف الجوي سابقًا في محافظات عدن، أبين، لحج، والضالع. واشتملت الزيارة على لقاءات مباشرة مع الضحايا والاستماع لشهادات الشهود، وذلك ضمن إطار التعاون المشترك الساعي إلى ضمان تحقيق المساءلة الداخلية وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

ج. جماعة الحوثي

اتبعت اللجنة الوطنية، ومنذ بداية أعمالها في الرصد والتحقيق في مستهل العام 2016م وحتى اليوم، نفس الآلية المتبعة مع الجهات والأطراف الأخرى، وهي عملية التواصل والمتابعة للوقائع المنسوبة لجماعة الحوثي، والمتمثلة في مذكرات التخاطب والاستفسارات الموجهة للجماعة، ومطالبتها بالرد على رسائلها المتكررة، وتحديد ضابط اتصال يتولى عملية التنسيق مع الجماعة، واستلام المذكرات وتسليم الردود.

إلا أن جماعة الحوثي، وكما هو الحال مع الآليات الأخرى، ومنها الأممية، لم ترد على المراسلات، ولم تقم بتعيين ضابط اتصال، ولم تولِ أي اهتمام لأي جهة أو آلية تعمل في مجال حقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات أو الرقابة والتقييم لأوضاع حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لم يُعيق هذا التحدي اللجنة عن مواصلة أعمال الرصد والتحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، حيث واصل راصدو وراصدات اللجنة الوطنية المتواجدون في كافة مناطق سيطرة الجماعة، ومنها: أمانة العاصمة، وذمار، وصنعاء، وحجة، والمحويت، والبيضاء، والجوف، وصعدة، وإب، وريمة، أعمال التوثيق، وإجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا، والاستماع إلى شهادات الشهود، وفحص واستلام الوثائق والأدلة المتعلقة بالوقائع التي يتم توثيقها والتحقيق فيها.

وتجدد اللجنة في هذا التقرير دعوتها لجماعة الحوثي للتجاوب مع رسائلها، وتحديد ضابط اتصال للرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات المنسوبة للجماعة.

خامسًا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة للفترة الممتدة من 2024/08/01م وحتى 2025/07/31م

استنادًا إلى قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، تتولى اللجنة الوطنية للتحقيق مهام متعددة تشمل الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب التعاون والتنسيق مع الأجهزة القضائية، والمجتمع المدني المحلي والدولي، والبعثات الدبلوماسية، وذلك بهدف تعزيز حقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المحاسبة والتهيئة لآليات العدالة الانتقالية المتعلقة بالإنصاف وجبر الضرر.

وفقًا للخطة السنوية للجنة الوطنية، فقد تمكّنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من إنجاز العديد من الأعمال، ومن أبرزها:

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق

أ. أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكّنت فرق اللجنة وراصدوها الميدانيون خلال الفترة المشمولة في التقرير من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر لما يزيد عن (3003) حالة ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان في مختلف محافظات الجمهورية، موزّعة على أكثر من (36)نوعًا من أنواع الانتهاكات، وبلغ عدد الضحايا (3766) ضحية من الجنسين.

وبذلك يكون قد بلغ عدد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها منذ انطلاق عملها في يناير 2016م وحتى تاريخ صدور هذا التقرير عدد (32953) واقعة انتهاك، بإجمالي عدد ضحايا يبلغ (67538) ضحية.

وقد استمعت اللجنة خلال فترة التقرير الى ما يزيد عن (13192) شاهدا ومبلغا وضحية، واطلعت على نحو (7768) وثيقة ومستند تتعلق بالوقائع التي تم التحقيق فيها وتوثيقها.

ب. رفع قدرات الراصدين والمحققين المساعدين والكادر الإداري

تستمر اللجنة في عقد الدورات التدريبية ورفع قدرات كادرها الميداني، واطلاعه على تطورات العمل في مجال التحقيق، لضمان جودة مخرجات الرصد والتوثيق. وقد نفذت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، الأنشطة التأهيلية التالية:

- **تنفيذ ورشة عمل لراصدي وراصدات اللجنة من كافة المحافظات، وبمشاركة الكادر الإداري والوحدات الفنية المعنية، استمرت مدة ثلاثة أيام، خلال الفترة من 27-29 أكتوبر 2024م، في مدينة المكلا. هدفت الورشة إلى مراجعة قائمة الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي تعمل عليها اللجنة.**
- **تنفيذ لقاء موسع يجمع رئيس وأعضاء اللجنة مع الراصدين والراصدات من جميع المحافظات في العاصمة المؤقتة عدن، خلال الفترة من 11-13 مايو 2025م. تم في اللقاء تحليل المستجدات المتصلة بسياق حقوق الإنسان في اليمن، واستعراض التحديات الميدانية التي تواجه عمليات الرصد والتوثيق.**

رسم بياني للانتهاكات التي رصدتها وحققت فيها اللجنة الوطنية

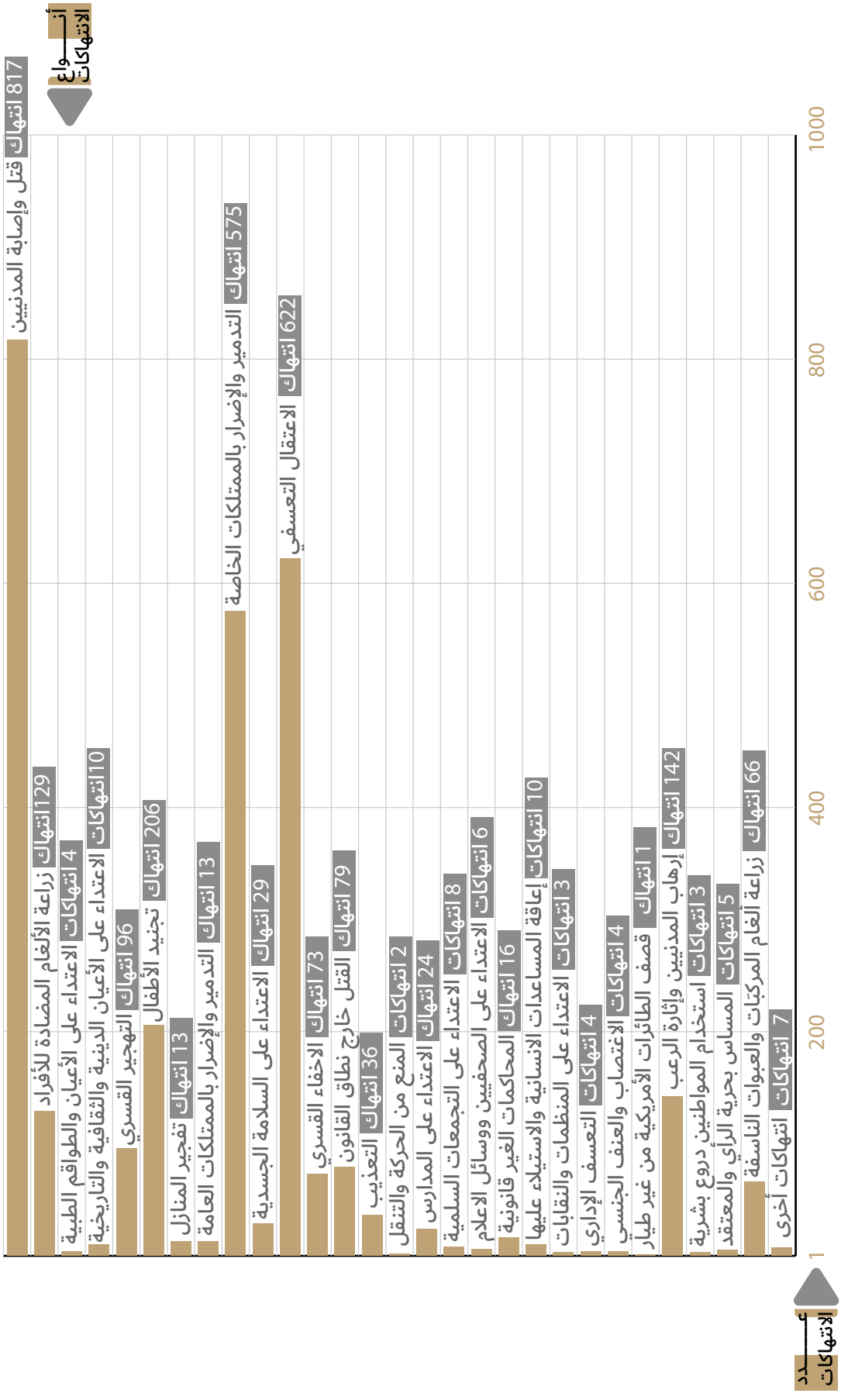

نتائج أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال فترة التقرير

3,003 اجمـــــــــــالي حالات الادعاء بالانتهاك

36 نوع انتهاك

3,766 ضحية

13,192 مبلغًا وشاهد

7,768 وثيقة ومستند

رسم بياني يوضح تصنيف ضحايا الانتهاكات

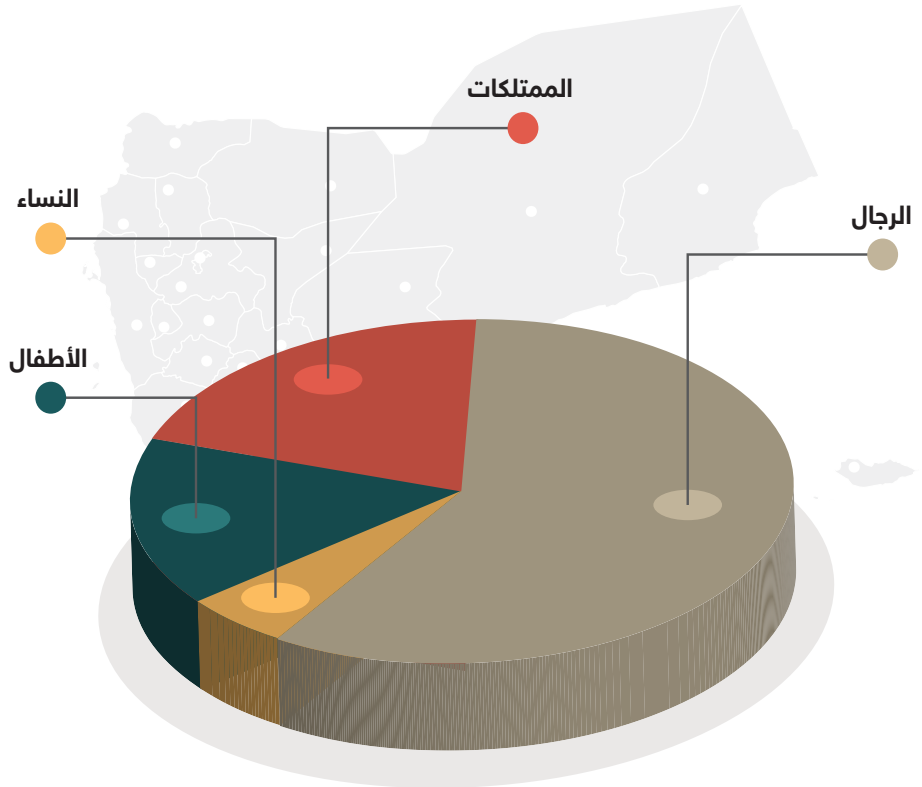

ثانيًا: في مجال التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد انتهاكات حقوق الإنسان

استطاعت اللجنة، خلال الفترة المشمولة في التقرير، الوصول إلى العديد من المناطق التي شهدت وما تزال تشهد سقوط ضحايا مدنيين وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، في محافظات عدن وتعز ومأرب ولحج وحضرموت وشبوة. كما تمكنت اللجنة من النزول إلى مديرية حيفان وعُزلة الأحكوم في محافظة تعز، ومديرية المسيمير في محافظة لحج، ومديرية حيس في الحديدة، إضافةً إلى عدد من مناطق الضالع، ومديريات ناطع والزاهر والصومعة في محافظة البيضاء، وذلك بهدف التحقيق الميداني المباشر في عدد من الوقائع الجسيمة، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات، وجمع الأدلة الميدانية، والاستماع إلى الشهود والمُبلغين.

كما قامت اللجنة بمعاينة مناطق شهدت في مرحلة سابقة وقائع انتهاكات وسقوط ضحايا في مديريتي بيحان وعتق بمحافظة شبوة، إضافةً إلى قيام فرق اللجنة بزيارة ومعاينة لعدد (7) من السجون ومراكز الاحتجاز في محافظات مأرب ولحج وتعز وشبوة.

ومن أهم أعمال النزول التي قامت بها اللجنة خلال فترة التقرير ما يلي:

1. النزول إلى محافظة حضرموت

في إطار الوقوف على أوضاع حقوق الإنسان الأخيرة في حضرموت، نفذت اللجنة زيارة إلى مدينة المكلا، تم خلالها الآتي:

- زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي بمدينة المكلا: قام فريق اللجنة بالنزول بتاريخ 28 أكتوبر 2024م إلى منشأة إصلاحية السجن المركزي في مدينة المكلا، تم فيها اللقاء مع مدير السجن والاستماع لأهم التحديات التي تواجهها الإدارة، كما تم خلال النزول المعاينة والاطلاع على الأقسام والغرف، والاستماع لعشرات من نزلاء السجن المركزي ومطالبهم في تكثيف عدد جلسات النظر في قضاياهم.

كما قام فريق اللجنة بتاريخ 29 أكتوبر 2024م بزيارة سجن البحث الجنائي بالمكلا، والاطلاع على أوضاع المحتجزين، وفحص الكشوفات التي تسلمتها اللجنة من مدير البحث الجنائي، والتأكد من إشراف النيابة ومتابعتها للقضايا المحتجزين بسببها، وخلال عملية النزول، قدم فريق اللجنة إلى الجهات المختصة بالمحافظة عددًا من التوصيات، من أهمها:

- ضرورة الإفراج عن المحتجزين الذين أمضوا فترة العقوبة المحكوم بها من قبل المحاكم.
- وضع حل للمخاوف الأمنية التي تدّعيها الجهات الأمنية بشأن المدانين على ذمة قضايا تتعلق بالإرهاب.
- إزالة العوائق التي تعيق حصول السجناء على حريتهم وحقوقهم القانونية، ومن أهمها إطالة فترة التقاضي.

النزول إلى محافظة مأرب

خلال الفترة من 19 إلى 26 أكتوبر 2024م، نفذت اللجنة الوطنية نزولًا إلى محافظة مأرب في إطار التحقيقات المنهجية التي تجريها اللجنة في أوضاع المحتجزين بمراكز الاحتجاز، خاصة التابعة للأمن السياسي، وتم فيها:

- تنفيذ نزول مكثف، بمعدل خمس زيارات، إلى سجن الأمن السياسي في محافظة مأرب، الذي يُعد الأكثر عددًا من حيث المحتجزين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية.
- معاينة الأقسام والغرف، وفحص العديد من ملفات المحتجزين والمحتجزات، أثمرت عملية المراجعة عن الإفراج عن جميع المحتجزات البالغ عددهن (17) محتجزة، إضافة إلى الإفراج عن (47) محتجزًا من الرجال، كما تم مناقشة ملاحظات اللجنة بشأن الوضع القانوني في المنشأة مع محافظ محافظة مأرب، وتقديم عدد من التوصيات، من أهمها:

o عدم تدخل الأمن السياسي في اختصاصات ومهام جهات أخرى كالبحث الجنائي والاستخبارات العسكرية.

3. النزول الميداني إلى محافظة تعز

نفذت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عددًا من الزيارات الميدانية إلى محافظة تعز، شملت مديريات صالة، المظفر، صبر الموادم، إضافةً إلى الوصول لأول مرة إلى عُزل مديرية حيفان، التي ما تزال تشهد أعمال عنف وقصفًا مدفعيًا أثّر كثيرًا على حياة وسلامة المدنيين. وقد تم فيها إجراء تحقيقات ميدانية في الانتهاكات الجسيمة بحق الضحايا المدنيين، إضافةً إلى تنفيذ اللجنة أعمالًا أخرى، كان من أهمها:

• النزول إلى مديرية حيفان: بعد تنسيق مع الأطراف الأمنية والعسكرية في لحج وتعز، استطاعت اللجنة النزول وإجراء المعاينة الميدانية لمدة ثلاثة أيام، من 22 إلى 24 فبراير 2025م، إلى مناطق الأغبوس، الأثاور،

والمفاليس في مديرية حيفان. تم خلالها الجلوس مع ضحايا من (17) قرية، وتدوين أقوال الشهود، وتوثيق (370) واقعة انتهاك، أغلبها متعلق باستهداف المدنيين بالقتل والإصابة، وانفجار ألغام بالنساء والأطفال، وبتر أطرافهم، والتهجير القسري لعشرات السكان، والاعتداء والتدمير لثلاث مدارس، وحرمان (900) طالب وطالبة من التعليم. كما قام الفريق بزيارة عُزلة الأحكوم في مديرية حيفان بتاريخ 4 أبريل 2025م، وتوثيق (22) واقعة انتهاك، أهمها:

- واقعة التهجير القسري لسكان قرية الأكبوش.
- ستهداف المجمع التربوي الذي يضم ثلاث مدارس، ونزوح الطلاب من المنطقة.
- حوادث انفجار الألغام بخمسة أطفال في قرية المرابدة.
- النزول إلى مديرية صالة: استجابةً لشكاوى المواطنين في قرى النجد، أبعر، والشرف من مناطق التماس في مديرية صالة، وبعد ثلاث حوادث قنص وانفجار لغم بمواطنات، قام فريق اللجنة بتاريخ 9 يناير 2025م بالنزول، ومعاينة حياة ومعيشة الأطفال والنساء، والتوثيق والرصد الفوري لوقائع القنص وانفجار الألغام التي حدثت في بداية شهر يناير 2025م.
- زيارة السجن المركزي، وسجن النساء، ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي والأمن السياسي: قام فريق اللجنة بالنزول بتاريخ 14 يونيو 2025م إلى كلٍّ من إصلاحية السجن المركزي، ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي، وسجن النساء في محافظة تعز. تم خلال النزول معاينة الأقسام والغرف، إضافة إلى زيارة المحتجزين في الأمن السياسي في تعز، ومراجعة ملفاتهم، وتسليم مذكرات من اللجنة لإدارة الأمن السياسي بشأن عدد من المحتجزين.
- زيارة مركز الاحتجاز التابع للواء 35 مدرّع: استجابةً لبلاغات منظمات المجتمع المدني بشأن ضرورة زيارة مركز الاحتجاز في منطقة العين بمديرية المعافر، قام فريق اللجنة بتاريخ 10 نوفمبر 2024م بالنزول ومعاينة مركز الاحتجاز للمعتقلين على ذمة الحرب التابع للواء 35 مدرّع، والاستماع لمطالب عشرات المحتجزين، كما تم في الزيارة مناقشة ملاحظات اللجنة مع قائد اللواء 35 مدرّع.

4- النزول الميداني إلى محافظة لحج

- النزول الميداني إلى مديرية المسيمير: نفذت اللجنة نزولًا وزيارة ميدانية إلى مديرية المسيمير بتاريخ 27 و28 مايو 2025م، وذلك للتحقيق الميداني وعقد مقابلات مع الضحايا وشهود العيان، والاطلاع على تفاصيل حوادث القصف المدفعي وتفجير المنازل والتهجير القسري التي ما تزال مستمرة في المديرية حتى لحظة زيارة الفريق. استطاع أعضاء وراصدو اللجنة الانتهاء من التحقيق وتوثيق (82) واقعة، والقيام بالمعاينة لعدد من المنازل التي تم تفجيرها.
- زيارة سجن الاحتياط والسجن المركزي وسجن النساء: قام فريق اللجنة بالنزول إلى مديريتي تبن والحوطة في محافظة لحج، تم فيها زيارة سجن الاحتياط التابع للبحث الجنائي بتاريخ 20 مايو 2025م، والقيام بتفقد السجن المركزي بتاريخ 28 مايو 2025م، والاطلاع على أقسام وغرف المنشأتين، والتأكد من عرض الجميع على النيابة، والاستماع لعشرات النزلاء، وتدوين مطالبهم في تكثيف جلسات التقاضي والبت السريع في قضاياهم.
- النزول إلى مخيم الرباط الغربي والشرقي في محافظة لحج:-

نفذت اللجنة نزولا ميدانيا إلى مخيم الرباط الغربي ومخيم الرباط الشرقي، ورصدت وحققت في عدد (25) واقعة من وقائع الانتهاك التي تعرض لها النازحين في مناطق سكنهم السابقة، من قصف، واعتداء على السلامة الجسدية، وقتل، وتدمير منازل، وتهجير لقرى بأكملها ومنها قرية (بن الرحيم) في الحديدة. كما تم الاطلاع على الأوضاع الإنسانية ورصد النقص الحاد في المستلزمات الضرورية من الغذاء والماء والدواء.

5- نزول إلى محافظة شبوة

قام فريق اللجنة، خلال الفترة من 21 إلى 26 أكتوبر 2024م، بزيارة محافظة شبوة وتنفيذ عدد من الأنشطة والأعمال التي تهدف إلى وقوف اللجنة على أوضاع حقوق الإنسان بالمحافظة، وتقييم أوضاع السجناء والمحتجزين، ومعاينة بعض المناطق التي شهدت في الماضي حوادث انتهاكات.

- زيارة السجن المركزي في عتق وبيحان وسجن البحث الجنائي: قام فريق اللجنة بتاريخ 24 يونيو 2025م بزيارة كلٍّ من منشأة السجن المركزي في عتق، ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي. تم خلالها اللقاء مع قيادة المنشأتين، والاستماع لأهم التحديات التي تواجه الإدارة في توفير حقوق السجناء والمحتجزين، إضافة إلى الجلوس مع عدد من النزلاء، والاستماع لتظلماتهم، ومعاينة غرف وأقسام المنشأتين،

كما قام فريق اللجنة بزيارة سجن مديرية بيحان ومعاينة مدى ملاءمة أماكن الاحتجاز وأوضاع النزلاء في المنشأة. وخلال النزول، ناقش فريق اللجنة ملاحظاته على وضع النزلاء مع مديري السجن المركزي والبحث الجنائي وسجن بيحان، في سبيل تحسين بيئة المنشآت وضمان حقوق النزلاء.

- زيارة المناطق المتضررة في مديرية بيحان: استكمالًا لعملية وقوف اللجنة على سياق حقوق الإنسان في محافظة شبوة، قام فريق اللجنة بتاريخ 26 يونيو 2025م بالنزول إلى مناطق مختلفة في مديرية بيحان، تم خلالها الاستماع لـ (37) ضحية وشاهد في وقائع قصف منازل وانفجار ألغام وقعت في سنوات سابقة، والاطلاع على الأضرار التي مست حقوق المدنيين، كما تم زيارة مخيمات (الشرخة، الوسطى والمظلل)، والتقت بإدارة المخيمات، حيث تم توثيق عدد من الانتهاكات التي طالت النازحين والتحقيق فيها.
- زيارة مناطق متضررة في مديرية عتق: بهدف التحقق من الوقائع التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها، ومعاينة الأماكن المتضررة في الفترة السابقة في مديرية عتق، قام فريق اللجنة بزيارة عدد من الأحياء المتضررة، والجلوس والاستماع لـ (42) ضحية وشاهد لحوادث طالت السلامة الجسدية والنفسية لعدد من الضحايا.

ب. تنفيذ جلسات الاستماع

• عقد جلسة استماع لشهادات حيّة من ضحايا الألغام والخبراء والمختصين نفذت اللجنة الوطنية جلسة استعراض واستماع لشهادات وخبرات وتجارب (12) شخصية قانونية وطبية ونفسية وفنية وهندسية، إضافة إلى ضحايا مباشرين في محافظة تعز، بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام المضادة للأفراد الموافق 4 أبريل، تم خلالها تقديم شهادات ومعلومات فنية وتخصصية بشأن حجم الأضرار الذي تسببها زراعة الألغام للمدنيين ،وأثرها على حقوق الإنسان، وتحليل الأدلة العمدية والممنهجة التي اتبعت بحق الضحايا وبيئاتهم، بالمخالفة للقانونين الدولي والوطني بشأن حظر زراعة وتخزين ونقل وصناعة وحيازة الألغام.

• عقد جلسة استماع لعدد من الصحفيين نفذت اللجنة الوطنية بتاريخ 3 مايو 2025م، وبمناسبة اليوم الدولي لحماية الصحفيين، جلسة استماع لـ (7) صحفيين، من ضحايا الاعتقال والإخفاء والتعذيب. استعرض الضحايا حجم المعاناة التي قضوها في ظروف غير إنسانية في سجون مختلفة، وتعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي، وحرمانهم من حقهم في التواصل مع ذويهم، وتشرد أسرهم وأبنائهم. قام فريق اللجنة بتدوين مطالبهم بتحقيق العدالة ورفض أي سلام أو اتفاقات في اليمن لا تُنصف الضحايا.

• عقد جلسة استماع لضحايا التعذيب عقدت اللجنة الوطنية بمكتبها في العاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 26 يونيو 2025م، وبمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، جلسة استماع فردية وجماعية لـ (10) ضحايا تعذيب من مناطق مختلفة في محافظات الجمهورية. استعرض خلالها الضحايا تجاربهم المؤلمة، وسردوا أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، والوسائل التي استخدمت بحقهم، والتي أدت إلى إصابة بعضهم بالعجز والشلل، إضافة إلى شهاداتهم بشأن وفاة زملاء لهم تحت التعذيب.

• تنفيذ جلسات استماع فردية وجماعية مع ضحايا انتهاكات حقوق الأنسان في محافظة شبوة خلال زيارة فريق اللجنة، تم تنفيذ جلسة استماع لعدد (42) ضحية وشاهد عيان في مديرية عتق، شملت هذه الجلسة شهادات حية توثق أنماطاً مختلفة من الانتهاكات الجسيمة، التي طالت السلامة الجسدية والنفسية للمتضررين، كما نفذت جلسة استماع موسعة في مديرية بيحان لعدد (37) ضحية، ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب والإصابة بالألغام الأرضية.

ثالثًا: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء

إيمانًا من اللجنة بالدور الرئيس والهام للقضاء الوطني في حماية حقوق الإنسان، واصلت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودها في التعاون مع القضاء، واستثمار التطور الملموس الذي شهده في الآونة الأخيرة، وتمثلت أهم مجالات التواصل والتعاون في الآتي:

• عقد لقاءات مع السلطة القضائية في محافظات مختلفة: عقدت اللجنة عددًا من اللقاءات مع رؤساء النيابات وعدد من القضاة في محافظات تعز، عدن، لحج، شبوة وحضرموت، وقدّمت اللجنة خلال اللقاءات ملاحظاتها ونتائج زياراتها للسجون المركزية، والمتعلقة بسرعة البت في بعض الملفات المتأخرة، إضافةً إلى لقاءات مع ممثلي القضاء في المنطقة العسكرية

الرابعة حول وضع المحتجزين على ذمة الحرب.

• تحرير المذكرات والتخاطب مع النائب العام: قامت اللجنة بتحرير عدد من المذكرات، والتواصل المباشر مع معالي النائب العام، ومتابعة بعض الملفات ذات الرأي العام التي تتابعها اللجنة، وبعضها متعلق بصحفيين ونشطاء، وقضايا منظورة أمام النيابة الجزائية المتخصصة في عدن وتعز ومأرب وحضرموت.

• إشراك عدد من القضاة في ورش عمل ولقاءات اللجنة: استمرت اللجنة في تعزيز أواصر التكامل والتفاعل بينها وبين القضاء، والمساهمة في رفع الوعي بقضايا حقوق الإنسان، من خلال إشراك عدد من القضاة من النيابة والمحاكم في ورشها المعنية بالمساءلة والعدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا، وذلك في مكاتبها بمحافظتي تعز وعدن.

رابعًا: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع المجتمع المدني المحلي والدولي

تؤمن اللجنة بالدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والأثر الكبير لجهود المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والدعوة إلى تحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ومناصرة ومساعدة ودعم الضحايا، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات.

وقد عكست اللجنة هذا الإيمان منذ بداية عملها، من خلال الاهتمام بعملية التعاون مع المجتمع المدني، حفاظًا على الحقوق وإنصافًا للضحايا. وتمثّل ذلك التعاون في آليات متعددة، منها عقد ورش عمل مشتركة، تنظيم لقاءات متعددة لمناقشة مستجدات حقوق الإنسان وتفعيل الإحالة، استقبال المعلومات الخاصة بالانتهاكات والضحايا المرسلة من المجتمع المدني، والتفاعل معها واستكمال التحقيق فيها، وشملت الفترة التي يغطيها التقرير عددًا من الأعمال التي نفذتها اللجنة مع المجتمع المدني المحلي والدولي، من أبرزها:

- عقد ندوة لاستعراض التقرير الدوري الثاني عشر للجنة
- عُقدت الندوة في قصر الأمم المتحدة بمدينة جنيف بتاريخ 25 سبتمبر 2024م، تم خلالها استعراض التقرير الثاني عشر للجنة الوطنية، ومناقشة أهم مستجدات حقوق الإنسان في اليمن، وذلك بحضور ممثلين عن السفارات والبعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وممثلين عن المجتمع المدني المحلي والدولي، ونشطاء حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام.
- عقد ورشة عمل مع منظمات من مختلف محافظات الجمهورية في المكلا بتاريخ 30–31 أكتوبر 2024م
- نفذت اللجنة الورشة في مدينة المكلا، بمشاركة أكثر من (32) منظمة مجتمع مدني من كافة المحافظات في الجمهورية اليمنية. نُوقشت فيها أطر وأشكال التعاون المؤسسي بين اللجنة الوطنية للتحقيق والمجتمع المدني، وتفعيل الإحالة والخدمات اللاحقة، وتكثيف جهود التواصل في مجال الرصد والتوثيق، وتفعيل التبليغ لتعزيز حقوق الإنسان.
- عقد ورشة عمل مع المجتمع المدني في مدينة عدن
- نظّمت اللجنة الوطنية، خلال الفترة من 26 إلى 27 فبراير 2025م، ورشة عمل في العاصمة المؤقتة عدن، بمشاركة (15) منظمة عاملة في محافظات أبين ولحج وعدن، إضافة إلى المحققين المساعدين في اللجنة الوطنية. تناولت الورشة إشكاليات تكييف الانتهاكات وخصوصية المحاكمات في ظل خيارات العدالة الانتقالية، واستعرضت أوراق عمل ومداخلات تضمنت أبرز الإشكاليات المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصية المحاكمات المتصلة بحقوق الإنسان.
- عقد لقاء موسّع مع مديري المديريات والمجتمع المدني وروابط الضحايا في تعز
- بهدف الوصول إلى أكبر عدد من الضحايا في مديريات محافظة تعز، والوقوف على مشهد حقوق الإنسان في مناطق التماس البالغ عددها (13) مديرية، نفذت اللجنة الوطنية للتحقيق بتاريخ 16 يونيو 2025م لقاء موسّعًا حول المسؤوليات المشتركة للآليات المحلية في المديريات، لتعزيز حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا وإنصافهم. انتهى اللقاء إلى إعداد كشوفات وقوائم بالانتهاكات الأخيرة التي حدثت في مناطق التماس، بالإضافة إلى خطة لتوثيقها والتحقيق فيها من قبل اللجنة.
- عقد ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني في شبوة
- نفذت اللجنة بتاريخ 22 يونيو 2025م ورشة عمل في

محافظة شبوة، بمشاركة (34) ممثلًا عن منظمات المجتمع المدني، والنشطاء والإعلاميين المعنيين بحقوق الإنسان، جاءت الورشة تحت عنوان: «إنصاف الضحايا في مسار العدالة الانتقالية»، وشهدت تقديم ورقتي عمل عن اللجنة الوطنية والمجتمع المدني، تناولتا ضرورة تلبية مطالب الضحايا في العدالة والإنصاف، وفرص تحقيقها في ضوء خصوصية وتجربة الوضع في اليمن، كما ناقش المشاركون الفرص المتاحة لتعزيز جبر الضرر وتحقيق العدالة في سياق الوضع الراهن.

- عقد لقاءات فردية مع عددٍ من المنظمات لترقية جهود الحد من آثار الانتهاكات
- وفي إطار التعاون المباشر مع المجتمع المدني الفاعل في حماية حقوق الإنسان، والرصد والتوثيق، التقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعدد من المنظمات وروابط الضحايا والنقابات والهيئات، من أبرزها:
- لقاء اللجنة في مكتبها بالعاصمة المؤقتة عدن مع رابطة أمهات المعتقلين بتاريخ 5 مارس 2025م، لمراجعة (60) ملفًا للمخفيين في المناطق المحررة، قامت اللجنة بالتحقيق فيها وتحتفظ بملفاتها تمهيداً لإحالتها لمكتب النائب العام.
- لقاءٌ آخر عُقد بتاريخ 4 مارس 2025م مع الهيئة الوطنية للمعتقلين، تم خلاله استلام كشوفات تضم (71) ضحية تعذيب حتى الموت في مناطق سيطرة الحوثي، كما عُقد لقاء في مكتب اللجنة بمحافظة تعز بتاريخ 12 مايو 2025م، مع مؤسسات «رسالتي»، و«بناء»، ورابطة ضحايا الألغام، لمناقشة جهود إحالة (200) ضحية من ضحايا مديرية حيفان للتمكين والمساعدة الاقتصادية، و(120) ضحية ألغام من مديريات المخا وصالة، إضافة إلى لقاءات فردية مباشرة أخرى عُقدت في مكتب اللجنة بمحافظة مأرب، والمكتب الرئيسي في عدن.

خامسًا: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي المعنية

1. فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن

استمرارًا للتعاون بين اللجنة الوطنية وفريق الخبراء التابع للجنة العقوبات المعني باليمن والتابعة لمجلس الأمن، عقدت اللجنة الوطنية للتحقيق لقاءً بمكتبها في العاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 2023/07/22م، مع فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات، خلال زيارة الفريق إلى اليمن، ممثلًا بالسيدة بتريشيا كلوديا راموس، خبيرة القانون الدولي الإنساني، والسيدة ميريام زامباتي، خبيرة الجماعات المسلحة.

تم في اللقاء مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان الأخيرة في اليمن، خاصة تلك المتعلقة بالأطفال، واستهداف المدنيين، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري. وقد قامت اللجنة بتزويد الفريق بعدد من المعلومات التي تم طلبها، حول عدد من الوقائع التي حدثت في عدد من المحافظات اليمنية خلال العام الجاري، والتي يقوم فريق العقوبات بمتابعتها.

2. المفوضية السامية لحقوق الإنسان

التزمت اللجنة، منذ بدء عملها، بخلق آلية تعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث تشكل قرارات مجلس حقوق الإنسان الخاصة باليمن أساس العلاقة والتواصل بين اللجنة ومكتب المفوضية في اليمن، وكذلك مع المكتب الرئيس في جنيف.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر القرار رقم (A/37/HRC/RES/57) بتاريخ 11 أكتوبر 2024م، بشأن تقديم المساعدة التقنية واللوجستية وبناء قدرات اللجنة، وهو الأمر الذي رأت اللجنة ضرورة ترجمته بتوفير التمويل اللازم لبعض احتياجاتها في مجال رفع القدرات والمهارات والاستشارات.

وقد سارعت اللجنة، في وقت مبكر، إلى عقد لقاءات مع المختصين في مكتب المفوضية في عدن، وتحرير مذكرة إلى المفوض السامي في جنيف بتاريخ 2025/05/18م، للكشف عن احتياجات اللجنة للمفوضية تباعا لقرار مجلس حقوق الإنسان الأخير الوارد أعلاه، إلا أن ذلك لم يُحقق نتيجة؛ فلم تنفّذ المفوضية أي دعم للجنة بموجب القرار الأخير سوى نشاط وحيد، تمثّل في دعم لقاء اللجنة براصديها في عدن خلال الفترة من 11 إلى 13 مايو 2025م.

تأمل اللجنة، مع صدور قرار المفوضية السامية بتعيين مدير مكتب لها في اليمن، أن يسهم ذلك في قيام

المفوضية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة باللجنة.

3. اللقاءات مع السفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن

- التقى أعضاء اللجنة بتاريخ 17 سبتمبر 2024م في العاصمة الأردنية عمّان، بالسفيرة الهولندية لدى اليمن جانيت سيبين، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن غابرييل مونويرا فينيالس، وبحضور نائبة السفيرة والملحق السياسي في مملكة هولندا، أكد فيها السفيران متابعتهما للعمل الدؤوب الذي تقوم به اللجنة، وتم في اللقاء استعراض جهود المساءلة، وأهم توصيات اللجنة وملاحظاتها.
- عُقد لقاء بتاريخ 19 سبتمبر 2024م في مدينة لاهاي الهولندية، بين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية من جهة، وكلٍّ من سفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية ويم جيرتس، ونائب مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مايكل بيستكي، نوقش فيه الآليات والمعايير التي اتبعتها اللجنة في الوصول إلى الضحايا في مختلف المناطق داخل الجمهورية.
- بتاريخ 20 سبتمبر 2024م، عُقد لقاء في مدينة جنيف، ضم رئيس وأعضاء اللجنة مع السفيرة الأمريكية لدى مجلس حقوق الإنسان بجنيف، ميشيل تايلور. نُوقشت فيه رؤى حقوق الإنسان التي تتبناها اللجنة في اليمن، وأهم التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان في البلاد.
- عقدت اللجنة لقاءً بتاريخ 23 سبتمبر 2024م في جنيف، مع سفير مملكة هولندا لدى مجلس حقوق الإنسان بجنيف، باول بيكرز. تم فيه التطرق إلى مستجدات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية، وأشكال الانتهاكات التي وقعت في البلاد خلال العام 2024م، والتي وثقتها فرق اللجنة الميدانية.
- عُقد لقاء في جنيف بتاريخ 24 سبتمبر 2024م، ضم رئيس وأعضاء اللجنة مع نائبة سفير الاتحاد الأوروبي لدى مجلس حقوق الإنسان، كارينا تابيو، إضافة إلى لقاء آخر مع المجموعة العربية لدى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تم فيه مناقشة تطورات حقوق الإنسان في اليمن، ومقترحات تحسين بيئة العمل الحقوقي.

سادسًا: في مجال إصدار البيانات الصحفية

تُدرج اللجنة ضمن خططها السنوية إصدار بيانات صحفية شهرية، تهدف من خلالها إلى إطلاع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، على أنشطتها وأبرز أعمالها. كما تصدر اللجنة بيانات صحفية بالتزامن مع عدد من المناسبات الحقوقية العالمية.

وقد أصدرت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدد (5) بيانات صحفية توضّح فيها أبرز أنشطتها، وجاءت توصياتها داعية كافة الأطراف إلى حماية المدنيين من أعمال العنف، والامتناع عن تقييد الحريات، مع تعزيز سيادة القانون، إلى جانب الاهتمام بحقوق الطفل والنساء والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني.

إضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بإصدار ونشر أخبار زياراتها الميدانية، وأعمال التحقيق الفوري في المناطق التي شهدت سقوط ضحايا أو تضرر الممتلكات والأعيان المدنية. كما أصدرت اللجنة بيانًا صحفيًا ختاميًا عن أعمالها خلال عام 2024م.

وفي تاريخ 2 سبتمبر 2024م، أطلقت وحدة الإعلام في اللجنة خدمتها الإخبارية عبر تطبيقي «واتساب» و«تيليجرام»، بهدف الوصول إلى جمهور أوسع من المتابعين لأنشطة وفعاليات اللجنة وتقاريرها.

ومن خلال هذا التقرير، تجدد اللجنة دعوتها إلى كافة منظمات المجتمع المدني والنشطاء والنشيطات، للمساهمة في نشر التوعية حول أهمية الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وضرورة توثيقها، وتعريف المجتمع بالطرق المتاحة لذلك.

سادسًا: نتائج التحقيقات التي قامت بها اللجنة

القسم الأول

نتائج التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات للقانون الدولي الإنساني

في ضوء الطبيعة القانونية للنزاع المسلح الدائر حالياً في اليمن، والذي يُصنّف ضمن النزاعات المسلحة غير الدولية، فإن الإطار القانوني المنظم له لا يقتصر على التشريعات الوطنية، بل يمتد ليشمل قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة ما ورد في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها، والمتعلق بحماية الأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة غير الدولية، إلى جانب القواعد العرفية للقانون الدولي التي تُطبق في هذا السياق، والتي تفرض التزامات قانونية واجبة الاحترام على جميع الأطراف.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، واصلت اللجنة عملها في التحقق من ادعاءات الانتهاكات المرتكبة من قبل مختلف أطراف النزاع، سواء تلك التي تنطوي على خروقات للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويُدرج التقرير أدناه نماذج مختارة من الوقائع التي خضعت للتحقيق، وفقاً للمنهجية المعتمدة لدى اللجنة:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني :

تحرص اللجنة بشدة على ضمان حماية الشهود والمبلغين والضحايا، وتُقدّر كثيرًا حساسية المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وخصوصيتها، وتُراعي ذلك عند اختيارها للقضايا التي تنشرها كنماذج في تقاريرها الدورية. وانطلاقًا من هذا الحرص، اختارت اللجنة نماذج للقضايا التي انتهت من التحقيق فيها، وذلك في عدد من أنواع الانتهاكات، ومن أهمها ما يلي:

أولًا: قتل وإصابة المدنيين

في قلب النزاع المسلح في اليمن، يبرز استهداف المدنيين كأحد أكثر الانتهاكات فظاعة، لما يمثله من اعتداء مباشر على الحق في الحياة والأمان، وهما من أبرز الحقوق التي تكفلها التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وتشكل الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة على الأحياء السكنية والمدنيين مشهدًا متكررًا في سياق النزاع، تخلف وراءها الكثير من النتائج السلبية، سواء من ناحية عدد الضحايا من القتلى والجرحى والتشوهات الدائمة، أو من ناحية زراعة الرعب في نفوس السكان.

ولا يقتصر الضرر على الأرقام والإحصائيات، بل يمتد ليطال نسيج المجتمع نفسه، محدثًا فجوات نفسية واجتماعية يصعب التئامها. ومن هنا، وضعت اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان هذا النوع من الانتهاكات في صدارة أولوياتها، حيث تعمل بشكل دؤوب على توثيق كل حالة يتم فيها استهداف مدني، سواء بشكل مباشر أو كأثر جانبي للهجمات، بهدف كشف الحقيقة وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

وقد بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (817) واقعة قتل وإصابة مدنيين، سقط فيها (297) قتيلًا، منهم عدد (43) طفلًا و(21) امرأة، بالإضافة إلى عدد (693) جريحًا، منهم (149) طفلًا و(70) امرأة.

وتوزّعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقًا للآتي:

- عدد (226) قتيلًا وقتيلة، وعدد (592) جريحًا وجريحة، مسؤولية جماعة الحوثي.
- عدد (48) قتيلًا وقتيلة، وعدد (74) جريحًا وجريحة، منسوبة للقوات الحكومية وطيران التحالف العربي لدعم الشرعية.
- عدد (13) قتيلًا وقتيلة، وعدد (12) جريحًا وجريحة، مسؤولية الطيران الأمريكي والإسرائيلي.

أ. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها، والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي:

1. واقعة قصف سوق البومية في مديرية مقبنة، محافظة تعز، بتاريخ 2024/12/01م..

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (1:00) ظهرًا من يوم الأحد الموافق 2024/12/1م، تعرض سوق البومية الكائن في عزلة براشة، مديرية مقبنة، محافظة تعز، لقصف أدى إلى مقتل (8) مواطنين، وإصابة (8) آخرين، بينهم طفلان.

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
1	حسن سعيد حسن قائد	37 سنة
2	عبدالله عبده أحمد قريع	40 سنة
3	زكي أحمد عبده	40 سنة
4	هيمان عبدالعليم محمد	25 سنة
5	عبدالله علي محمد أحمد	40 سنة
6	انيس عبدالغني محمد قائد	35 سنة
7	عبده حميد علي سالم	55 سنة
8	عبد الملك فضل عبده	24 سنة

أسماء الضحايا الجرحى

م	الاسم	العمر
1	أحمد أحمد يوسف الشعبي	45 سنة
2	يوسف محمد يحي عمر	50 سنة
3	عبدالله علي احمد سالم	45 سنة
4	فايز حسن علي محمد	17 سنة
5	عبدالكريم عبدالله شاجع	27 سنة
6	منصور سعيد قائد علي	35 سنة
7	أحمد بجاش علي سالم	40 سنة
8	إياد عبد الملك سعيد قائد	9 سنوات

وبحسب ما ورد في إفادات عدد من الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س.ح.ث)، و(ف.ح.ع.ث)، و(ي.ع.أ.ق)، أن قوات جماعة الحوثي، المتمركزة في شرق قرية البومية، مديرية مقبنة، محافظة تعز، قامت بقصف سوق القات الكائن بقرية البومية بطيران مسيّر، أثناء تواجد المواطنين في الساعة (1:00) من ظهر يوم الأحد الموافق 2024/12/01م، لشراء القات، حيث كان المواطنون من أبناء محلات الضبيرة، والشعيب، والجليفة، والألب، والكربة، والظواهر، من قرية البومية، عزلة براشة في مديرية مقبنة المجاورة، يقومون بشراء القات واستعداد البعض للعودة إلى منازلهم.

وكان المكان عبارة عن سوق، ولا يوجد فيه أي ثكنة أو تواجد عسكري للقوات المشتركة، وأدى القصف إلى مقتل ثمانية مواطنين، وإصابة ثمانية آخرين بإصابات خطيرة، منها كسور في الأطراف العلوية والأطراف السفلية، وشظايا في الرأس والبطن، وتم نقل الجرحى إلى مستشفى حيس لتقديم الإسعافات الأولية، ومن ثم نقلهم إلى مستشفى 2 ديسمبر لإجراء العمليات الجراحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقطت فيه الطائرة المسيرة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي، المتمركزة شرق قرية البومية، عزلة براشة، بقيادة المدعو اللواء عبداللطيف حمود يحيى المهدي، المعين قائدًا لما يسمى المنطقة العسكرية الرابعة للجماعة منذ بداية العام 2018م، والمدعو العميد عبدالله حزام ناجي الذهبان، قائد ما يسمى محور تعز، المعين من الجماعة.

2. واقعة قصف منزل سالم محمد عبيد في حي بيت بيش - مديرية حيس، محافظة الحديدة، بتاريخ 2025/04/10م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الصور والوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (08:00) صباحًا بتاريخ 2025/04/10م، سقط مقذوف ناري على منزل الضحية سالم محمد عبيد في حي بيت بيش، مديرية حيس، محافظة الحديدة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال من أسرة واحدة.

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
1	رهام سالم محمد عبيد	5 سنوات
2	يحيى سالم محمد عبيد	2 سنوات
3	وعد إبراهيم محمد عبيد	3 سنوات

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ا.م.ع)، و(س.م.ع)، و(م.ع.م.ب)، فإنه وفي حوالي الساعة (08:00) صباحًا بتاريخ 2025/04/10م، أثناء ما كان أطفال المواطن سالم عبيد يلعبون في حوش منزلهم مع ابن عمهم وعد، تم قصف حوش المنزل بقذيفة من طائرة مسيرة، أدّت إلى مقتل الأطفال الثلاثة: رهام سالم محمد عبيد، ويحيى سالم محمد عبيد، ووعد إبراهيم محمد عبيد، وتفحم جثثهم وتحولها إلى أشلاء، واحتراق بعض الأشجار في الحوش.

وبحسب شهادة الشهود، فإنهم قد سمعوا صوت الطيران المسير قبل القصف وهو يحلق فوق منطقتهم،

ولـم تكن هـذه هـي المـرة الأولى التـي يسـتهدف فيها الطيران المسير التابع لجماعة الحوثي المدنيين في حيس، حيث تكرر الأمر عدة مرات.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة فـي الواقعة المذكـورة، ومـا تضمنه تقرير فريق النـزول الميداني الذي قـام بمعاينة موقـع القصـف والمكان الذي سـقط فيه المقذوف، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي جماعة الحوثي، بقيادة المدعو يوسـف المداني، قائد ما يسـمى المنطقة الخامسـة التابعة لجماعة الحوثي، كونهـا هي التي تمتلك الطيـران المسـير وسـبق أن اسـتخدمته فـي عـدد مـن الوقائع السـابقة ضـد المواطنين في المناطـق الواقعة خارج سيطرتها.

3. واقعة قصف منزل الضحية مدهش سـالم حيدرة فـي منطقـة القريـن بمديريـة المسـيمير، محافظة لحج، بتاريخ 2025/5/27م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، بأنه في السـاعة (8:30) مساءً بتاريخ 2025/5/27م، سقطت قذيفة على منزل الضحية مدهش سالم حيدرة في منطقـة القريـن، مديريـة المسـيمير، محافظة لحج، ما أدى إلى سـقوط ضحايا مدنيين، جميعهم من النسـاء والأطفال.

وبحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لـدى اللجنـة، وما جاء فـي أقـوال ذوي الضحايا وشـهادات الشـهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (خ.أ.ج) و(ع.م.م)، فإنه في السـاعة (8:30) مسـاءً بتاريخ 2025/5/27م، كانت هناك مناسـبة عائلية فـي منزل الضحية مدهش سـالم حيـدرة، قائـد فـي منطقـة القريـن بمديريـة المسـيمير، محافظة لحـج، وكان المنزل مزدحمًا بالنسـاء والأطفال، حيـث كان يتواجد أبناء إخوته وزوجاتهـم، وكانوا جميعهم متجمعين في حوش المنزل.

وعند السـاعة الثامنة والنصف مسـاءً، تـم قصف المنزل بقذيفة هاون تم إطلاقها من جبال شوكان التي تسيطر عليهـا جماعة الحوثي، وسـقطت في حوش المنزل حيث يتجمـع النسـاء والأطفـال، مـا أدى إلى سـقوط الضحايا التالية أسماؤهم:

أسم الضحية القتيل

م	الاسم	العمر
1	نعمة قائد حيدر	52 سنة

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	ذكرى مدهش سالم حيدرة	16 سنة
2	نبات مدهش سالم حيدرة	17 سنة
3	أحداث عبده صالح	35 سنة
4	نبأ قايد أحمد صالح	14 سنة
5	مصطفى خالد سالم	8 أشهر
6	محمد عبده صالح	13 سنة

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في إفـادات مصـدر المعلومـة، وشـهادات الشـهود، ومـا تضمنـه ملـف القضية مـن وثائق وصـور، تبيّـن للجنة أن قـوات جماعة الحوثـي في مديريـة المسـيمير بمحافظة لحج، بقيـادة المدعو عبد اللطيف يـحيى المهدي، المعيّن مـن قبل جماعة الحوثي كقائد للمنطقة الرابعة، والمدعو رضوان الخامري، قائد اللواء العاشـر، هي المسـؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. واقعـة اسـتهداف مدنييـن فـي شـارع عصيفرة، مديرية القاهرة، محافظة تعز بتاريخ 2024/03/16م

تتلخّـص الواقعـة بأنه فـي تمام السـاعة (06:00) مسـاءً بتاريخ 2024/03/16م، سقطت قذيفة في الشارع الرئيسي بمنطقـة عصيفرة، أمام مقر وكالة سـبأ للأنبـاء، بمديرية القاهرة، محافظة تعز، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص، بينهم طفلان.

أسماء الضحايا الجرحى

م	الاسم	العمر
1	إبراهيم محمد علي عوض	40 سنة
2	مازن محمد حسن	27 سنة
3	أمير إبراهيم محمد	12 سنة
4	إيان إبراهيم محمد	11 سنة

وبحسـب ما ورد فـي إفـادات الضحايا وذويهـم، وما ورد فـي تقرير فريق النـزول الميداني التابع للجنـة، وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو التي سـجلها الفريق بعد حصول القصف، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهـم مـن قبـل اللجنـة، ومنهـم: «أ.م.ع»، «ف.ع.ع»، و«ه.ح.ع»، فإنه وفي حوالي السـاعة (06:00) مساءً بتاريخ

2024/03/16م، كان الضحية إبراهيم متواجدًا في الشارع الرئيسي بمنطقة عصيفرة أمام مقر وكالة سبأ للأنباء، ينادي أولاده أمير وأيان ليذهبا لشراء الخبز، إذ كان الوقت قبل الإفطار في شهر رمضان.

وفي تلك اللحظة، سقطت قذيفة على نفس الشارع بجوار إبراهيم، فتعرّض للإصابة بشظايا في الوجه والصدر والفخذ، كما أصيب ابنه أمير بشظايا في البطن، وابنه أيان بشظايا في اليد اليمنى. كذلك أُصيب شخص آخر يُدعى مازن محمد حسن، كان مارًّا في الطريق، بشظايا في البطن. وقد تم إسعاف جميع الجرحى من قبل المواطنين إلى مستشفى الثورة العام.

وبحسب الشهود، فإنه لم تكن هناك أي مواجهات مسلحة أو ثكنات عسكرية في موقع القصف، وكان الوضع حينها هادئًا، وتم إطلاق القذيفة من اتجاه شارع الأربعين، حيث يتمركز مقاتلو جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف وبقايا المقذوف ومكان سقوطه، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، تبيّن للجنة أن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة شارع الأربعين، بقيادة المدعو عبداللطيف حمود يحيى المهدي، المعيّن قائدًا للمنطقة العسكرية الرابعة التابعة للجماعة، والمدعو عبدالله حزام ناجي الذهبان، المعيّن قائد محور تعز، والمدعو حمود أحمد دهمش، قائد اللواء 22 ميكا التابع للجماعة.

5. واقعة قصف قرية البومية – مديرية مقبنة، محافظة تعز بتاريخ 2024/12/23م

تتلخّص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف اللجنة، وما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة، بأنه في تمام الساعة (11:00) صباحًا بتاريخ 2024/12/23م، سقطت قذيفة على قرية البومية في عزلة براشة بمديرية مقبنة، محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل طفلين وإصابة طفلين آخرين.

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
1	شيماء بكر قائد مهيوب	6 سنوات
2	ايب بكر قائد مهيوب	3 سنوات

أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
1	فريال بكر قائد مهيوب	8 سنوات
2	عبد الحق علي قائد مهيوب	8 سنوات

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ب.ق.م)، و(ي.ق.م)، و(ز.س.م)، فإنه وفي حوالي الساعة (11:00) صباحًا بتاريخ 2024/12/23م، تم قصف منزل المواطن بكر قائد مهيوب محمد، الكائن في عزلة اليومية، مديرية مقبنة، أثناء تواجد أفراد الأسرة في داخل المنزل، وأدى القصف إلى مقتل الطفلين شيماء بكر قائد، وأديب بكر قائد، وإصابة الطفلين فريال بكر قائد، وعبدالحق علي قائد.

وبحسب شهادة الشهود، فإن القرية لا يوجد فيها أي مواقع عسكرية، كما لم تكن هناك أي اشتباكات في المنطقة عند القصف، وأن القذيفة التي أصابت منزل المواطن بكر أُطلقت من مواقع الحوثيين الكائنة شرق عزلة اليومية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه المقذوف، ومن خلال فحص بقايا المقذوف التي تم فحصها ومعاينتها من قبل الخبير العسكري التابع للجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، تبيّن للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي، المتمركزة شرق عزلة اليومية، بقيادة المدعو عبداللطيف حمود يحيى المهدي، المعيّن قائدًا لما يسمى المنطقة العسكرية الرابعة للجماعة منذ بداية العام 2018م، والمدعو عبدالله حزام ناجي الذهبان، قائد ما يسمى محور تعز، المعين من الجماعة.

ب. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها، والتي تقع المسئولية فيها على طيران التحالف العربي لدعم الشرعية

1. قصف منزل سليمان عبده علي حلبي قرية نوبة عامر مديرية موزع محافظة تعز بتاريخ 2017/06/04م

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الصور والوثائق والتقارير المرفقة بالملف انه في تمام الساعة الثانية فجراً بتاريخ 2017/06/04م تعرض منزل الضحية سليمان عبده علي سليمان حلبي الكائن في نوبة عامر في مديرية موزع محافظة تعز الى قصف أدى الى مقتل ثمانية من افراد اسرته بينهم (5) أطفال وتدمير المنزل.

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	حياة عبدة علي رعيدي	35 سنة
2	علي عبدة علي سليمان حلبي	15 سنة
3	سعيدة عبده علي حلبي	27 سنة
4	سعاد عبده حلبي	14 سنة
5	أماني محمد قائد علي حلبي	14 سنة
6	مريم عبده علي حلبي	13 سنة
7	سالم عبده علي حلبي	6 سنوات
8	مريم سعيد عامر موسى	57 سنة

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة وما احتوته الصور وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ع.ع.ن) و(أ.ع.س)

انه في تمام الساعة الثانية فجراً بتاريخ 2017/06/04م قام طيران التحالف المساند للحكومة الشرعية بقصف منزل المواطن سليمان عبده علي سليمان حلبي الكائن في قرية نوبة عامر مديرية موزع محافظة تعز، وذلك أثناء تواجد افراد أسرته واسرة عمه والمكونة من (8) افراد بينهم (5) أطفال و (3) نساء في منزله ، وبحسب افادة المبلغ وشهادة الشهود أنه سُمع صوت تحليق الطيران فوق القرية في وقت الفجر تلاه مباشرة سقوط صاروخ طيران فوق منزل الضحية وهرع الجيران إلى الوصول الى منزل الضحية في محاولة لإنقاذ الضحايا، ووجدوا أن جميع من كان يتواجد في المنزل قد فارق الحياة ، وأن القرية لم يكن فيها أي تواجد لجماعة الحوثي او قريب منها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال ذوي الضحايا تبيَّن للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هو طيران التحالف العربي المساند للحكومة الشرعية.

2. واقعة قصف سوق لبيع القات - قرية الوجيز - مديرية موزع في محافظة تعز بتاريخ 2017/12/14م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الصور والوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (1:00) من ظهر يوم الخميس الموافق 2017/12/14م، تعرض سوق القات الكائن في قرية الوجيز، مديرية موزع، محافظة تعز، إلى قصف أدى إلى مقتل عدد (13) شخصًا من أبناء القرية، بينهم (7) أطفال.

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
1	محمد قائد زويري ثابت عيون	52 سنة
2	سعد قائد زويري ثابت عيون	47 سنة
3	سيف قائد زويري ثابت عيون	44 سنة
4	علي غالب زيد علي عيون	11 سنة
5	فيصل علي احمد يوسف عيون	33 سنة
6	محمد علي قائد عيون	4 سنوات
7	محمد عبده قاسم ثابت عيون	8 سنوات
8	نادر عبد الله حنفلي عيون	27 سنة
9	ياسر عبده مقبل عيون	20 سنة
10	عمر سيف قائد زويري عيون	5 سنوات
11	عبده محمد زيد علي عيون	8 سنوات
12	ضيف الله احمد عبده مقبل عيون	10 سنوات
13	حمزة سيف قائد زويري عيون	10 سنوات

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (و.ق.ع.ي)، و(و.ع.س.ع)، و(أ.ع.م.ن)، أنه في الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس الموافق 2017/12/14م، وأثناء تواجد عدد من أبناء قرية الوجيز في سوق بيع القات الكائن بجوار مدرسة بغداد الأساسية في مديرية موزع، محافظة تعز، وهو الوقت الذي يتجمع فيه السكان لشراء القات عادة، تم قصف المكان بصاروخ جو-أرض أُطلق من إحدى الطائرات التابعة للتحالف، وأدى القصف إلى قتل (13) شخصًا من قرية الوجيز كانوا متواجدين جوار المدرسة حيث يُباع القات.

وبحسب شهادة الشهود، فإنه لم يكن هناك أي تواجد أو ثكنة لجماعة الحوثي بالقرب من مكان القصف، وقد هرع السكان الذين سمعوا القصف إلى مكان الحادثة، وقاموا بحمل القتلى ومن ثم دفنهم، وجميعهم من المدنيين من أبناء المنطقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه الصاروخ، وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة بأن المسؤول

عن الواقعة هو طيران التحالف العربي المساند للشرعية، باعتباره هو المسيطر على الأجواء اليمنية خلال تلك الفترة.

ج. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها، والتي تقع المسئولية فيها على القوات الحكومية والجهات المحسوبة عليها

1. واقعة قصف قرية عينة – آل برمان، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، بتاريخ 2022/10/24م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة الخامسة مساءً من يوم الاثنين بتاريخ 2022/10/24م، تعرضت قرية عينة في عزلة آل برمان، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، إلى قصف مدفعي عشوائي أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال في نواحٍ متفرقة من أجسادهم.

بيانات الضحايا

م	الاسم	العمر
1	منصر صالح احمد صالح معرج	14 عاماً
2	حسين محسن محمد صالح	17 عاماً
3	محمد احمد محمد صالح معرج	15 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع.ع.ج.ع) و(ح.م.ع.م)، فإنه وفي تمام الساعة الخامسة مساءً يوم الاثنين، بتاريخ 2022/10/24م، قامت قوات الحزام الأمني – محافظة لحج، بقصف قرية عينة، عزلة آل برمان، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، بالمدفعية. فسقطت القذيفة في وسط قرية عينة، بين منازل المواطنين، وتناثرت شظاياها، وأصابت الأطفال الضحايا (منصر صالح أحمد صالح معرج – حسين محسن محمد صالح – محمد أحمد محمد صالح معرج) أثناء تواجدهم في الموقع.

وعلى إثر حدوث الواقعة، وسماع الأهالي لصوت الانفجار، هرعوا إلى الموقع الذي صدر منه الصوت، ليجدوا الأطفال الضحايا مضرجين بدمائهم من جراء إصابات متفرقة في أجسادهم. وتم نقل الضحايا على الفور إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. وقد أفاد الشهود أنه لا يوجد في القرية، عند حصول الانفجار، أي مسلحين ولا مواقع عسكرية، وأن أماكن تمركز جماعة الحوثي بعيدة عن القرية في الجبال المحيطة بالمديرية، وأن القصف كان من اتجاه تمركز قوات الحزام الأمني بمديرية الحد – يافع.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وما ورد في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة بشأن سقوط القذيفة في منطقة خالية من أي ثكنة عسكرية، فإنه يتأكد لدى اللجنة صحة حدوث الانتهاك، ومسؤولية قوات الحزام الأمني التابعة للحكومة الشرعية، بقيادة عبد العزيز المنصوري، قائد محور يافع.

2 واقعة قصف منزل عبدالله محمد محسن الحميقاني، قرية ذي مخشب، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، بتاريخ 2022/06/02م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة الواحدة صباحًا من يوم الخميس بتاريخ 2022/06/02م، تعرض منزل الضحية عبدالله محمد محسن الحميقاني، الكائن في قرية ذي مخشب، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، لقصف مدفعي، مما أدى إلى مقتل طفلة، وإصابة شخصين، أحدهما طفل رضيع.

أسم الضحية القتيل

م	الاسم	العمر
م	إيمان فيصل احمد محسن الحميقاني	5 أعوام

أسماء الضحايا الجرحى

م	الاسم	العمر
1	صلاح فيصل احمد محسن الحميقاني	عام واحد
2	ابتسام محسن عبد الرب الحميقاني	25 عامًا
3	أحداث عبده صالح	35 سنة

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتواه الملف من صور ومقاطع فيديو سجلها الفريق عند قيامه بالنزول، وما ورد في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع.م.ع.أ) و(ع.ع.ع.م)، فإنه في تمام الساعة الواحدة صباحًا من يوم الخميس بتاريخ 2022/06/02م، تعرض منزل عبدالله محمد محسن الحميقاني، الواقع في قرية ذي مخشب، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، لقصف مدفعي من اتجاه موقع السويقية في منطقة الحد، مما أدى إلى هدم جزء من

المنزل الذي كانت تسكن فيه أسرة فيصل الحميقاني، حيث اخترق المقذوف جدار المنزل من الجهة الجنوبية، ونفذ من الجدار الثاني إلى إحدى الغرف التي تنام فيها الطفلة الضحية إيمان فيصل أحمد محسن الحميقاني، ذات الأعوام الخمسة، وتناثرت شظايا المقذوف مسببة وفاة الطفلة على الفور، وإصابة أخيها الرضيع صلاح فيصل أحمد محسن الحميقاني، ووالدتهم ابتسام محسن عبد الرب الحميقاني، بإصابات بليغة، نقلوا على إثرها إلى أحد مستشفيات محافظة البيضاء لتلقي العلاج. كما تعرض المنزل ومحتوياته لأضرار مادية كبيرة.

علمًا بأن المنزل كان يبعد عن موقع قوات جماعة الحوثي بمسافة 400 متر، حيث كانت تدور الاشتباكات بين قوات الحزام الأمني وقوات جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وما ورد في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، والتي أكدت خلو قرية ذي مخشب من أي مسلحين أو ثكنات عسكرية، فإنه يتأكد لدى اللجنة صحة حدوث الانتهاك، ومسؤولية قوات الحزام الأمني التابعة للحكومة الشرعية، بقيادة عبد العزيز المنصوري، قائد محور يافع.

ثانيا: تجنيد الأطفال

في النزاعات المسلحة، يُفترض أن يكون الأطفال في صفوف الدراسة واللعب، لا في ساحات القتال. إلا أن الواقع المأساوي في اليمن كشف عن نمط مقلق من الانتهاكات يتمثل في تجنيد الأطفال واستخدامهم في العمليات العسكرية من قِبل أطراف النزاع، وهو ما يُعدّ انتهاكًا فادحًا لبراءة الطفولة وحقوقها الأصيلة.

ويُصنّف هذا الفعل ضمن الانتهاكات الستة الجسيمة التي تُجرّمها التشريعات الوطنية، وتُحرّمها المواثيق الدولية المعنية بحقوق الطفل، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بها، واللذان صادقت عليهما الجمهورية اليمنية، إلى جانب قانون حقوق الطفل اليمني الذي جاء منسجمًا مع هذه الالتزامات.

إن إشراك الأطفال في النزاع المسلح، سواء بشكل مباشر في الأعمال القتالية أو في تقديم الدعم للمقاتلين، لا يُعد فقط مخالفة قانونية، بل هو فعل لا إنساني ولا أخلاقي يسرق منهم سنوات البراءة، ويترك في أرواحهم وذاكرتهم آثارًا يصعب محوها. ومن هذا المنطلق، تضع اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان هذا الانتهاك في دائرة الاهتمام الخاص، وتعمل على رصد وتوثيق كل حالة تجنيد، تأكيدًا على أن حماية الطفولة مسؤولية لا تحتمل التأجيل. فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (206) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (18) سنة، جميعها تقع مسؤوليتها على جماعة الحوثي.

أ. نماذج وقائع لتجنيد الأطفال التي أنهت اللجنة التحقيق فيها، والمنسوبة لجماعة الحوثي

1. تجنيد ومقتل الطفل (ر.ج.ر.أ)، مديرية همدان، محافظة صنعاء - بتاريخ 2022/11/18م

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2022/7/29م، قامت جماعة الحوثي بمديرية همدان، محافظة صنعاء، بتجنيد الطفل (ر.ج.ر.أ) وإلحاقه بإحدى جبهات القتال التابعة للجماعة، مما أدى إلى مقتله بتاريخ 2022/11/18م.

وبحسب ما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم (ر.م.م) و(هـ.م.أ)، فإن جماعة الحوثي قامت بإلحاق عدد من الأطفال طلاب المدارس في مديرية همدان بمحافظة صنعاء، ومن بينهم الطفل (ر.ج.ر.أ)، البالغ من العمر (15) عامًا، بالمراكز الصيفية المدرسية للعام 2022م. وخلال التحاقه بالمركز الصيفي في المديرية، تلقى الطفل محاضرات دينية متطرفة وتعبئة فكرية تدعو إلى الجهاد وحمل السلاح والقتال، حتى تم إقناعه بالتجنيد والالتحاق بالجبهات العسكرية التابعة للجماعة بتاريخ 2022/7/29م، ثم قامت الجماعة بنقله إلى صفوف المقاتلين التابعين لها، مما أدى إلى مقتله بتاريخ 2022/11/18م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والصور والوثائق المدرجة بملف القضية، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن تجنيد الطفل الضحية ومقتله هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية همدان بمحافظة صنعاء بقيادة المدعو محمد الشويع مسؤول التعبئة العامة في المديرية وجبران غوبر المعين من قبل الجماعة مديرًا للمديرية.

2. تجنيد ومقتل الطفل (أ.ع.ن.أ)، العمر 15 عامًا - مديرية شبام، المحويت - بتاريخ 2024/07/14م

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2024/7/14م، قامت جماعة الحوثي في

مديرية شبام بمحافظة المحويت، بتجنيد الطفل (أ.ع.ن.أ)، وتدريبه على حمل واستخدام السلاح بدورات قتالية، ومن ثم نقله إلى جبهات قتال الجماعة، وآخرها إشراكه في حملتهم العسكرية على مدينة رداع بمحافظة البيضاء، مما أدى إلى مقتله بتاريخ 2025/1/15م في منطقة حنكة آل مسعود، محافظة البيضاء.

وبحسب ما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم (أ.ن.م) و(ص.م.ص)، فإنه بتاريخ 2024/07/14م، قامت جماعة الحوثي، بقيادة مسؤول التعبئة بمديرية شبام في محافظة المحويت المدعو صالح مرشد، ومسؤول التعبئة والحشد بمحافظة المحويت المدعو إسماعيل عبد الملك شرف الدين، باستغلال فقر الطفل (أ.ع.ن.أ) والحالة المادية الصعبة لأسرته، وإغرائه بمنحه راتبًا شهريًا نظير تجنيده وانخراطه معهم في القتال. ثم قامت الجماعة بتدريبه على الأعمال العسكرية في دورات تدريبية في منطقة كوكبان بمحافظة المحويت، وبعد ذلك، وتحت مبرر «إسناد غزة والجهاد المقدس»، تم نقله إلى جبهة القتال بمحافظة البيضاء، ولقي مصرعه بتاريخ 2025/01/15م في منطقة حنكة آل مسعود بمديرية رداع، محافظة البيضاء، أثناء حملتهم العسكرية ضد سكان المنطقة. وتم تسليم جثة الطفل لأسرته الفقيرة ودفنها في منطقة شبام بالمحويت بتاريخ 2025/01/20م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن تجنيد الطفل الضحية ومقتله هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة المحويت، بقيادة مسؤول التعبئة بمديرية شبام في محافظة المحويت المدعو صالح مرشد، ومسؤول التعبئة والحشد بمحافظة المحويت المدعو إسماعيل عبد الملك شرف الدين.

3. تجنيد ومقتل الطفل (م.ن.ع.أ.أ) - 15 عامًا - مديرية الصافية، أمانة العاصمة صنعاء - بتاريخ 2022/05/05م

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2022/02/03م، قامت جماعة الحوثي في مديرية الصافية بأمانة العاصمة بتجنيد الطفل (م.ن.ع.أ)، البالغ من العمر (15) سنة، والزج به في جبهات القتال، الأمر الذي أدى إلى مقتله بتاريخ 2022/05/05م.

وبحسب ما ورد في إفادة أسرة وأقارب الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ح.م.ح.س) و(ف.ع.ح)، فإن مشرف التحشيد لدى جماعة الحوثي في مديرية الصافية بأمانة العاصمة، المدعو علي الظاهري، قام بتاريخ 2022/2/3م بإلحاق الطفل (م.ن.ع.أ) بدورة ثقافية عسكرية، ثم نقله إلى جبهة القتال، وتكليفه بمهام قتالية في عدد من جبهات القتال التابعة للجماعة، حتى لقي مصرعه بتاريخ 2022/5/5م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن تجنيد الطفل الضحية ومقتله هي قيادة جماعة الحوثي في أمانة العاصمة، وفي مقدمتهم المدعو علي الظاهري، مشرف التحشيد لدى جماعة الحوثي في مديرية الصافية.

4. تجنيد ومقتل الطفل (ب.ع.م.أ) - حي مسيك، أمانة العاصمة صنعاء - بتاريخ 2022/01/14م

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، فإن جماعة الحوثي قامت بتجنيد الطفل الضحية (ب.ع.م.أ)، من سكان أمانة العاصمة صنعاء، في صفوفها، الأمر الذي أدى إلى مقتله في إحدى جبهات القتال التابعة للجماعة بتاريخ 2022/01/14م.

وبحسب ما ورد في إفادة أقارب الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م.ع.ع.م) و(ع.ر.ص)، فإن القيادي في صفوف جماعة الحوثي في أمانة العاصمة، المدعو خالد راجح المهدي، والمكنى بـ«أبو حمرة»، قام أثناء زيارته للمدارس بتسجيل الطفل الضحية (ب.ع.م.أ)، البالغ من العمر 13 عامًا، وعدد من الأطفال الطلاب في مدرسة الفتح بحي مسيك بأمانة العاصمة، في دورة ثقافية. ثم قام القيادي الحوثي بإغراء الطفل الضحية ومنحه مبلغ (20,000) ريال، سلمت لوالده لكي يوافق على تسجيله في دورة ثقافية تابعة للجماعة بمحافظة الحديدة لمدة عشرة أيام، مع عدد من الأطفال الآخرين، مستغلًا حاجته المادية، بأن ابنه سيحضر الدورة التدريبية في الحديدة فقط، وسيحصل نظير ذلك على راتب شهري، ومن ثم سيتم إعادته إلى أسرته، ووضعه في النقاط الأمنية بأمانة العاصمة، ولن يشارك في جبهات القتال. إلا أن جماعة الحوثي قامت بنقل الطفل الضحية إلى جبهة القتال دون علم والديه، حتى وصل إليهم خبر مقتله مع عدد من الأطفال بتاريخ 2022/1/14م، أثناء تعرض موقعهم للقصف، وتحول أجسادهم إلى أشلاء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وما تضمنه ملف القضية من أدلة، إضافة إلى إعلان جماعة الحوثي في بعض وسائل الإعلام الرسمية التابعة لها عن مقتل الطفل، فإن الجهة المسؤولة عن تجنيد ومقتل الطفل الضحية هي جماعة الحوثي، بقيادة المدعو خالد راجح المهدي، والمكنى بـ»أبو حمرة».

5. تجنيد الطفل علاو علي أحمد اليمني - 14 سنة - مديرية رداع، محافظة البيضاء - بتاريخ 2024/09/03م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في صباح يوم الثلاثاء بتاريخ 2024/9/3م، قامت جماعة الحوثي بتجنيد الطفل علاو علي أحمد اليمني، البالغ من العمر 14 سنة، وإرساله إلى جبهات القتال في مديرية رداع، محافظة البيضاء، ولا تعرف أسرة الطفل ما هو مصيره حتى اليوم.

وبحسب ما ورد في إفادة أسرة وأقارب الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ع.م.ع.ع) و(أ.ع.أ.خ)، فإنه في صباح يوم الثلاثاء بتاريخ 2024/09/03م، أقدمت عناصر تتبع جماعة الحوثي، عبر أحد مشرفيها في المديرية، على استدراج الطفل الضحية علاو علي أحمد اليمني، البالغ من العمر 14 عامًا، والتغرير به ليلتحق بمعسكر تدريبي تابع لجماعة الحوثي، ويتلقى التدريب العسكري، ومن ثم الزج به لاحقًا في جبهات القتال، دون موافقة أسرته أو علمها. حيث اعتاد الطفل الضحية على الخروج في الصباح من منزلهم ليذهب إلى مدرسته، وهي مدرسة معاذ بن جبل الأساسية بمدينة رداع للاستفسار عنه، في الصف الثامن الأساسي، وبعد انتهاء اليوم الدراسي يعود إلى المنزل، ولكن الطفل لم يعد في هذا اليوم؛ فشعرت أسرته بالقلق الشديد، وبحثوا عنه في أرجاء الحي والمستشفيات، وتقدموا ببلاغ إلى إدارة أمن رداع، لكن الجماعة لم ترد على مطالبة الأسرة بشأن معرفة مكان ومصير طفلهم، مما أدى إلى تعرض والدته لغيبوبة، ونقلها إلى مستشفى الهلال في رداع للعلاج. وبعد أسبوعين من البحث، علم ذوو الضحية بأنه تم أخذه من قبل جماعة الحوثي، وإلحاقه بدورة تدريبية عسكرية، وتجنيده من قبلهم. كما أفاد ذوو الضحية للجنة بأن الطفل لم يتواصل معهم مطلقًا، ولا يعلمون إذا كان ما زال على قيد الحياة أم لقي حتفه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، بقيادة مشرف الجماعة في رداع، المدعو إبراهيم عمر الصبري.

ثالثًا: زراعة الألغام

يُعد استخدام الألغام المضادة للأفراد انتهاكًا جسيمًا يحظره القانون الدولي الإنساني، وقد أكدت على تجريمه اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، والتي صادقت عليها الجمهورية اليمنية عام 1998، والتي التزمت بموجبها اليمن بالامتناع عن استخدام هذا السلاح العشوائي والمستمر التأثير. وقد عكست هذا الالتزام في القانون رقم (25) لسنة 2005م بشأن حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد وحيازتها واستعمالها ونقلها والاتجار بها.

إلا أن كل هذا التجريم القانوني لم يكن حائلًا دون أن تصبح اليمن من أعلى الدول في التلوث بالألغام، وزراعتها بكثافة عالية في بيئات محمية في المدن والأرياف اليمنية التي يعيش فيها المدنيون، خاصة الأطفال والنساء. وقد فتكت بأجساد كثيرة، وحوّلتهم إما إلى أشلاء أو إعاقات دائمة، تمنعهم من اي نشاط لكسب معاشهم، والمعاناة الكبرى ستبدأ فصولها بعد توقف الحرب، حين تُترك الألغام ككمائن صامتة في الطرقات والبيوت والحقول، تهدد الحياة وتمنع العودة الآمنة إلى المناطق المتأثرة.

ومن منطلق إدراك اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكارثية التي تخلّفها الألغام، فقد أدرجت جريمة زراعتها ضمن أولوياتها في الرصد والتحقيق، ساعية إلى توثيق هذا الانتهاك بما يسهم في كشف المسؤولين عنه وضمان محاسبتهم، وحماية المدنيين من هذا الخطر الدائم.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في (147) حالة انفجار ألغام مضادة للأفراد، نتج عنها سقوط (36) قتيلًا، بينهم (4) نساء و(8) أطفال، إضافة إلى سقوط (101) جريحًا، بينهم (3) نساء و(21) طفلًا، وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

نماذج وقائع زراعة الألغام المضادة للأفراد التي أنهت اللجنة التحقيق فيها، والتي تفردت بها جماعة الحوثي

1. واقعة انفجار لغم بالضحية علاء عماد محمد ناصر وأربعة آخرين في منطقة القرين بمديرية المسيمير بمحافظة لحج - بتاريخ 2025/2/17م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وكذا التقارير والوثائق المرفقة بالملف، بأنه في الساعة الثانية ظهرًا بتاريخ 2025/2/17م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية علاء عماد محمد ناصر، وباسم حربي محمد ناصر، وعلي ماطر علي أحمد، وفضل فهمي عمر ناصر، ويوسف وحيد علي أحمد، في منطقة القرين بمديرية المسيمير بمحافظة لحج، ما أدى إلى مقتل علاء عماد محمد ناصر، وإصابة الأربعة الآخرين الذين كانوا معه بجروح متفرقة.

وبحسب ما ورد في أقوال مصدر المعلومة، وما تضمنه تقرير الفريق الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم: (م.ح.م) و(ع.ح.م)، فإنه في تاريخ 2025/2/17م، في تمام الساعة الثانية ظهرًا، كان الضحية علاء عماد محمد ناصر ومعه أربعة آخرون يمشون بجانب الشارع الرئيسي في منطقة القرين بمديرية المسيمير بمحافظة لحج، فانفجر بهم لغم أرضي تم زرعه من قبل قوات جماعة الحوثي قبل انسحابهم من المنطقة، ما أدى إلى مقتل علاء، وإصابة الأربعة الذين كانوا معه بجروح مختلفة، تم إسعافهم على إثرها إلى مستشفى المسيمير، ثم مستشفى ابن خلدون في لحج، ثم مستشفى عبود العسكري ومستشفى النقيب في محافظة عدن لتلقي العلاج.

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
	علاء عماد محمد ناصر	37 عامًا

أسماء الضحايا الجرحى

م	الاسم	العمر
1	باسم حربي محمد ناصر	18 سنة - شظية في الرأس
2	علي ماطر علي أحمد	18 سنة شظايا متفرقة في الجسد
3	فضل فهمي محمد ناصر	18 سنة شظايا في الرأس
4	يوسف وحيد علي أحمد	19 سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة مصدر المعلومة، وشهادة الشهود، وما حواه ملف القضية من وثائق وتقارير، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات جماعة الحوثي في منطقة المسيمير بمحافظة لحج، بقيادة المدعو أحمد حمود جريب، والمدعو عبدالرزاق محمد المروني.

2. واقعة انفجار لغم بطفلين في حي مدرسة محمد علي عثمان، مديرية صالة، محافظة تعز - بتاريخ 2025/05/22م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه وفي تمام الساعة الحادية عشرة مساءً بتاريخ 2025/05/22م، انفجر لغم مضاد للأفراد بالطفلين الأخوين محمد عبدالاله محمد سعيد، ويوسف عبدالاله محمد سعيد، في حي مدرسة محمد علي عثمان، مديرية صالة، محافظة تعز، أثناء قيامهما بجمع القطع البلاستيكية والمعدنية التالفة بغرض بيعها وإعادة تدويرها بجوار منزلهما.

أسماء الضحايا الجرحى:

م	الاسم	العمر
1	محمد عبدالاله محمد سعيد	18 سنوات
2	يوسف عبدالاله محمد سعيد	13 سنة

وبحسب إفادات الضحايا وذويهم، وتقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وشهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم، ومنهم: (ع. ق. ع)، و(ر. ع. ع)، و(ع. م. س)، فإنه في الساعة الحادية عشرة مساءً من يوم الخميس 2025/05/22م، وبينما كان الأخوان محمد ويوسف عبدالاله محمد سعيد يقومان بجمع قطع الحديد والمعادن التالفة بجوار منزلهما، دخلا أحد الأحواش المهجورة، حيث قام يوسف بسحب وتر يشبه السلك، ما أدى إلى انفجار لغم أرضي. تطايرت شظايا اللغم إلى جسدي الطفلين، وأُصيبا بإصابات متفرقة، وتم إسعافهما إلى المستشفى العسكري.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحايا، والصور المرفقة بملف القضية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، التي قامت بزراعة هذه العبوات والألغام في الحوش المذكور وفي عدة مناطق بمديرية صالة قبل

انسـحابها منها، بقيادة قائد المنطقة العسـكرية الرابعة التابعة للجماعة، المدعو عبداللطيف المهدي.

3. واقعـة انفجـار لغـم مضـاد للأفـراد بمواطـن في منطقـة الملاحيظ - مديرية مران - محافظة صعدة - بتاريخ 2018/08/10م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف الواقعة لدى اللجنـة، والوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في حوالي السـاعة الثامنة صباحًا من يـوم 2018/08/10م ، انفجر لغم مضـاد للأفراد بالضحيـة صامد علـي عبدالحميد الدرويش (38) عامـاً فـي منطقـة «الملاحيـظ - مـران» بمحافظـة صعدة.

وبحسـب إفـادة المبلـغ وشـهادات الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهم اللجنة، ومنهـم: (أ. د. ف. أ)، و(ج. ف. م. أ)، فـإن الضحية وأثناء ما كان يسـير على قدميه في منطقة الملاحيظ - بمحافظة صعـدة انفجر به لغم مضاد للأفراد كانت جماعة الحوثي قد زرعته سـابقًا قبل انسـحابها من المنطقـة، وقـد أدى الانفجار إلى بتر سـاق الضحية اليمنى من تحـت الركبـة، وإصابته بشـظايا متفرقة، وذلـك أثناء مشـاركته ضمن أفـراد ألويـة العروبـة التابعـة للحكومة الشـرعية، وقـد تم نقلـه إلى مستشـفى صامطـة العام بمنطقة جيزان بالمملكة العربية السعودية لتلقي العلاج.

النتيجة:

من خلال التحقيقـات التي أجرتها اللجنة، وما احتواه ملف القضية من تقارير وشـهادات طبيـة وصور فوتوغرافية، تأكـد للجنـة ثبوت مسـؤولية جماعـة الحوثي فـي مديرية مران - محافظة صعدة عن هذا الانتهاك، بقيادة المدعو محمد ناصر العاطفي .

4. واقعـة إصابـة الطفلـة زهـور سـالم محمـد علي الفرجـي بانفجـار لغـم أرضـي - مديريـة ناطـع - قرية وعالة - محافظة البيضاء - بتاريخ 2023/02/07م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة الموثق لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة الحادية عشرة صباحًا من يوم الثلاثاء 2023/02/07م، تعرضت الضحية الطفلة زهور سـالم محمد علي الفرجـي، وعمرها 15 عامًـا، لانفجار لغم أرضـي فـي مديرية ناطع - قرية وعالة - شـعب الدهور - محافظة البيضاء، مما أدى إلى وفاتها على الفور.

وبموجـب مـا تضمّنه ملف الواقعـة لدى اللجنـة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشـهود العيان الذين استمعت اللجنـة إليهـم، ومنهـم: (ع. ع. ص. أ)، و(م. ح. ع. م)، فإنـه، وأثنـاء تواجـد الضحيـة الطفلـة زهور سـالم محمـد علي الفرجـي في شـعب الدهـور القريب مـن منزلهـا، لرعاية الغنم وجمع الحطب الذي كان مصدر رزق أسـرتها، انفجر بها لغم من الألغام التي دأبت جماعة الحوثي على زراعتها فـي الجبـال والوديـان والطرقـات لصـد أي هجـوم علـى عناصرها، وفور سـماع الانفجـار، هرع الأهالـي إلى مكان الصـوت، فعثـروا على الطفلة زهـور وقد فارقـت الحياة جراء إصابتها بشظايا في أنحاء متفرقة من جسدها.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمّنه ملف واقعة هـذا الانتهاك المرفوع إليها مـن الفريق الميداني فـي المحافظـة، ومـا ورد فـي أقـوال مُدلـي معلومـات الانتهـاك، وكذلك مـا جاء في شـهادة شـهود الواقعة الذين اسـتمعت إليهم اللجنـة، والتقرير المرفـق بالملف، وبناءً عليه، يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي جماعة الحوثـي في محافظة البيضاء، بقيادة مشرف الجماعة حمود محمد شتان شميله، ومدير الأمن عبدالله محمد العربجي.

5. واقعـة انفجـار لغم بالضحية ناصـر بن علي مطهر - منطقـة اليتمـة - مديرية خب الشـغف - محافظة الجوف - بتاريخ 2024/02/03م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنـة، بانفجار لغم أرضـي بالضحية ناصر علي مطهر في صحـراء منطقـة اليتمة، مديريـة خب الشـغف، محافظة الجوف، وذلك أثناء رعيه للأبل ، وقد أدى ذلك إلى وفاته.

وبموجـب مـا ورد في أقـوال الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنـة، ومنهـم: (م. ن. ح. ن)، و(م. م. م)، فإنـه في عصـر يـوم السـبت، بتاريـخ 2024/02/03م، وأثنـاء ما كان الضحيـة ناصر علي مطهر يرعـى الإبل في منطقة اليتمه، مديرية خب الشغف، محافظة الجوف، وطئت قدمه لغم أرضي مزروع تحت الأرض، فانفجر به مؤديًا إلى وفاته.

علمًـا بأنـه لم تكن هنـاك أي إشـارات تحذيريـة عن وجود ألغام في هذه المنطقة .

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا احتـواه ملـف القضيـة من وثائق، وصـور فوتوغرافية، وشـهادة الشـهود، تبيـن للجنة بأن المسـؤول عن هـذا الانتهاك هـي جماعـة الحوثي، التي تنفرد بممارسـة هـذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف المشـتركة بالنزاع المسلح فـي اليمـن، بقيـادة المشـرف العسـكري للجماعـة فـي المنطقة، المدعو جميل بدر زرعة.

رابعًا: استهداف الأعيان الطبية

يُعتبر الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية واستهدافها أثناء النزاعات المسلحة من الجرائم والمخالفات الجسيمة للقوانين الوطنية، وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتحديد أحكام البروتوكول الثاني الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف، والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في عدد (4) ادعاءات باستهداف الأعيان الطبية في عدد من المناطق، وفي أوقات مختلفة من النزاع في اليمن، ثبتت فيها المسؤولية على جماعة الحوثي.

نماذج لبعض الوقائع التي انتهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على جماعة الحوثي

1. واقعة استهداف مبنى الهلال الأحمر اليمني في منطقة ثعبات – مديرية صالة – محافظة تعز

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة وتقرير النزول الميداني، أن مبنى الهلال الأحمر اليمني في منطقة ثعبات – مديرية صالة – محافظة تعز، قد تعرض منذ بداية شهر أبريل 2015م للاستهداف والقصف أكثر من مرة، مما تسبب في إحداث أضرار كبيرة في المبنى وإتلاف أغلب محتوياته.

وبحسب ما ورد في إفادات العاملين في المركز، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (خ. م. هـ. ق)، و(ي. س. ص. ي)، و(ن. ي. ق. ك)، فإنه ومع بداية الحرب في مدينة تعز، وتحديدًا بتاريخ 1 أبريل 2015م، سيطرت جماعة الحوثي على مبنى الهلال الأحمر اليمني الكائن في حي ثعبات – مديرية صالة، وقامت الجماعة بنشر أفراد تابعين لها حول المبنى.

وبعد شهرين من سيطرتهم عليه، حاول أفراد الجماعة دخول المبنى والقيام بتفخيخه تمهيدًا لتفجيره، كما حدث لمبنى إذاعة تعز المجاور لمبنى الهلال، والذي تم تفجيره بالكامل. إلا أن مسلحي جماعة الحوثي لم يسعفهم الوقت لتفجير مبنى الهلال، لأن قوات المقاومة الشعبية التابعة للحكومة الشرعية هاجمت المنطقة وسيطرت عليها.

وبعد انسحاب جماعة الحوثي في نهاية العام 2015م من منطقة ثعبات، استمر مقاتلو الجماعة بالقصف المدفعي شبه اليومي من مناطق سيطرتهم وتمركزهم في تبة السلال وتبة سوفتيل، وذلك على الأحياء السكنية في ثعبات، وعلى مبنى الهلال بأسلحة متوسطة وثقيلة، مما ألحق ضررًا كبيرًا بالمبنى، وأتلف الأجهزة والمعدات التي كانت فيه، وتسبب باندلاع حريق في بعض أجزائه.

وقد استمر الاستهداف منذ بداية العام 2016م وحتى العام 2018م بشكل متكرر، مما تسبب في تدمير وتعطيل المبنى، وحرمان السكان من الانتفاع به، رغم أن مقر الهلال الأحمر يُعتبر مرفقًا صحيًا محميًا يمنع استهدافه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة أن المسؤول عن استهداف مبنى الهلال الأحمر اليمني في منطقة ثعبات – محافظة تعز، هي جماعة الحوثي، بقيادة المدعو اللواء عبدالله يحيى الحاكم، المعيّن من قبل الجماعة قائدًا للمنطقة العسكرية الرابعة في فترة الاستهداف، والعميد أحمد عبدالله الشرفي، المعيّن قائدًا لمحور تعز من قبل الجماعة في فترة الاستهداف لمنطقة ثعبات ومبنى الهلال الأحمر، والمدعو حمود أحمد دهمش، المعيّن قائدًا للواء 22 ميكا منذ العام 2015م وحتى نهاية 2017م وبداية العام 2018م.

خامسًا: التهجير القسري

يُعد التهجير القسري من أخطر الانتهاكات التي تمسّ الكرامة الإنسانية والاستقرار المجتمعي، لما يترتب عليه من حرمان الأفراد من حقهم الأساسي في الإقامة الآمنة في منازلهم ومجتمعاتهم. ويُجرّم هذا الفعل في التشريعات الوطنية، كما يشكل انتهاكًا صارخًا لأحكام القانون الدولي الإنساني.

وقد نصّت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها لعام 1977، بشكل واضح على حظر التهجير القسري، واعتبرته جريمة حرب متى ما تم خارج إطار الضرورة الأمنية أو لأسباب إنسانية ملحّة.

وبناءً على جسامة هذا الانتهاك، وما يُخلّفه من آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية عميقة، أولت اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان اهتمامًا بالغًا برصد وتوثيق وقائع التهجير القسري، والتحقيق فيها ضمن التزامها بالعمل على حماية الحقوق الأساسية للمدنيين في اليمن.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، انتهت اللجنة من

التحقيق في (96) واقعة تهجير قسري جماعية وفردية في مناطق مختلفة من اليمن، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (93) واقعة، بينما ثبتت المسؤولية المشتركة بين أطراف النزاع عن (3) وقائع.

1. واقعة التهجير القسري لعدد (259) أسرة من سكان منطقة قرين - مديرية المسيمير - محافظة لحج - بتاريخ 2024/09/01م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تاريخ 1 سبتمبر 2024م، تم اقتحام منازل سكان قرى: جبل قريش، وشوكان، ومستضيف، وعهامة، والرهوة، في مديرية المسيمير، وإجبار السكان البالغ عددهم (259) أسرة، أغلبهم من الأطفال والنساء، على الخروج من منازلهم تحت تهديد السلاح، مما أدى إلى تهجيرهم وتشريدهم.

أسماء الأسر التي تم تهجيرها قسرًا:

وبحسب ما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق، وما ورد في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة، ومنهم: (ع. م. م. ح)، و(خ. أ. ح)، فإنه في تاريخ 2024/09/01م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي باقتحام منازل سكان قرى: جبل قريش، وشوكان، ومستضيف، وعهامة، والرهوة، في مديرية المسيمير، وإشهار أسلحتهم على المدنيين في تلك القرى، وطالبوهم بالخروج من المنازل، متهمين إياهم بأنهم «خونة» و«دواعش».

ثم قاموا باستخدام مكبرات الصوت وإنذار السكان كمهلة أخيرة، لإخلاء المنازل قبل إخراجهم بالقوة، وعندما لاحظت الجماعة رفض الكثير من السكان، خاصة النساء وكبار السن، الخروج من منازلهم، أطلقوا عددًا من المقذوفات على المنازل والأراضي الزراعية في القرى المذكورة، لترويع السكان وإجبارهم على الخروج من قراهم.

وقد أجبر هذا التصعيد سكان القرى، البالغ عددهم (259) أسرة، على الخروج قسرًا من منازلهم، سيرًا على الأقدام لمسافات طويلة، والاستقرار المؤقت في أماكن متفرقة في الأودية والشعاب والمخيمات الخاصة بالنازحين في منطقة وادي الفقير، ولم يتمكنوا من العودة إلى قراهم ومنازلهم حتى وقت كتابة هذا التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المبينة أعلاه، وما ورد في أقوال الضحايا وشهادات الشهود، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي، بقيادة المدعو عبد

أسماء الأسر التي تم تهجيرها قسرًا

م	الاسم الرباعي لرب الأسرة	م	الاسم الرباعي لرب الاسرة	م	الاسم الرباعي لرب الأسرة
1	احمد احمد صالح السعدي	87	شنه راوح حيدره عبدالله	173	فهد قاسم حاجب صالح
2	احمد بن احمد قايد	88	صادق احمد قايد حيدره	174	فواز حيدرة صالح حيدرة
3	احمد ابن احمد محسن	89	صادق تركي حيدرة سعيد	175	فؤاد احمد صالح حيدرة
4	احمد تركي حيدرة سعيد	90	صادق حيدره محسن غالب	176	فؤاد قاسم جاحب صالح
5	احمد حيدرة عبدالله محسن	91	صادق سالم حيدرة صالح	177	فيصل سالم حيدرة صالح
6	احمد حيدرة ناصر غالب	92	صادق صالح احمد	178	قاسم حاجب صالح محمد
7	احمد خالد حيدرة صالح	93	صادق صالح حمادي ناصر	179	قاسم فارع صالح حيدره
8	احمد دحان ناصر غالب	94	صادق صالح قايد محمد	180	قايد احمد صالح غالب
9	احمد راوح حيدرة عبدالله	95	صادق صالح ناصر غالب	181	قايد تركي حيدرة سعيد
10	احمد سالم حيدرة قايد	96	صالح بن صالح حيدره	182	قايد خالد حيدرة صالح
11	احمد سعيد احمد محمد	97	صالح بن صالح حيدره قايد	183	قايد راوح حيدرة عبدالله
12	احمد صالح حيدرة قايد	98	صالح حيدره صالح محمد	184	قايد سالم حيدره قايد
13	احمد صالح غالب محسن	99	صالح دحان ناصر غالب	185	قايد سعيد احمد الوجية
14	احمد صالح قايد فارع	100	صالح سالم حيدره قايد	186	قايد صالح حيدرة صالح
15	احمد صالح ناشر حاجب	101	صالح فارع ناصر غالب	187	قايد قاسم جاحب صالح
16	احمد عبده صالح حيدرة عبدالله	102	صالح قايد صالح ناشر	188	قايد محمود احمد ناصر الوهيبي
17	احمد عبده صالح حيدرة قايد	103	صالح قائد محمد محسن	189	قايد مدهش صالح محمد

م	الاسم الرباعي لرب الأسرة	م	الاسم الرباعي لرب الأسرة	م	الاسم الرباعي لرب الأسرة
18	احمد عبده قايد محمد	104	صالح ناصر غالب محسن	190	قايد مرشد علي قايد
19	احمد قاسم جاحب صالح	105	صدام ناصر حاجب صالح	191	قائد حسن ناجي عبادي
20	احمد قايد حسن ناجي	106	صفية احمد صالح ناشر	192	قائد صالح ناشر حاجب
21	احمد قايد حيدرة عبدالله	107	صفية سالم حيدرة صالح	193	قبله حسن ناجي عبادي
22	احمد قايد سالم حيدرة	108	طارق ناصر حاجب صالح	194	قدريه قايد محمد محسن
23	احمد محسن محمد محسن	109	طارق ناصر مسعد سيف	195	كامل قايد صالح غالب
24	احمد محمد سالم صالح	110	طه شايف صالح غالب	196	لطف محمد صالح قايد
25	احمد محمد علي قاسم	111	عادل احمد صالح ناشر	197	ماجد قايد حسن ناجي
26	احمد محمد مسعد ناجي	112	عارف احمد صالح غالب	198	مازن احمد قايد حيدره
27	احمد مدهش صالح محمد	113	عايض مدهش صالح محمد	199	ماطرة صالح علي حيدرة
28	احمد ناصر صالح الوهيبي	114	عباس قاسم جاحب صالح	200	مجيد احمد صالح غالب
29	اروى دحان ناصر غالب	115	عبدالجليل فضل احمد صالح	201	محسن صالح قايد محمد
30	اسامه احمد راوح حيدرة	116	عبدالحكيم محمد ابراهيم عبيد	202	محسن محمد محسن عبيد
31	اسامه صالح دحان ناصر غالب	117	عبدالرحمن اسماعيل محسن محمد	203	محمد احمد خالد حيدرة
32	اسماعيل سالم غالب صالح	118	عبدالرقيب خالد قاسم العشم	204	محمد احمد سالم غالب
33	اسماعيل محسن محمد محسن	119	عبدالروؤف صالح فارع ناصر	205	محمد احمد صالح حيدرة
34	الحمادي حيدرة صالح حيدرة	120	عبدالعزيز عبده صالح حيدره	206	محمد احمد قايد حيدره
35	امين احمد خالد حيدرة	121	عبدالفتاح محمد احمد مسعد	207	محمد احمد محسن محمد
36	امين احمد صالح ناشر	122	عبدالفتاح تركي حيدرة سعيد	208	محمد احمد محمد مسعد
37	امين شايف صالح غالب	123	عبدالفتاح صالح بن صالح حيدره	209	محمد حيدرة صالح حيدرة
38	امين محمد مسعد ناجي	124	عبدالفتاح عبدالله احمد محمد	210	محمد خالد صالح حيدرة
39	امين مدهش صالح محمد	125	عبدالفتاح ناصر حاجب صالح	211	محمد سالم حيدره قايد
40	امين مدهش قايد حيدرة	126	عبدالقادر احمد محمد إبراهيم	212	محمد صالح قايد محمد
41	اياد ناجي ثابت صالح	127	عبدالقادر دحان ناصر غالب	213	محمد عبده فارع صالح
42	بدر احمد مدهش صالح محمد	128	عبدالكريم احمد سالم غالب	214	محمد علي احمد محمد
43	بسام احمد قايد حيدرة	129	عبدالله احمد صالح غالب	215	محمد علي قاسم عبادي
44	بشير حيدره محسن غالب	130	عبدالله احمد علي حيدرة	216	محمد قايد احمد محمد
45	بشير علي احمد محمد العكش	131	عبدالله احمد محمد مسعد	217	محمد قايد سالم حيدره قايد
46	بكري عبدالله صالح غالب	132	عبدالله سالم حيدره قايد	218	محمد محسن محمد محسن
47	بكيل ناصر حاجب صالح	133	عبدالله صالح غالب محسن	219	مختار عبده قايد محمد
48	تركي حيدرة سعيد عبادة	134	عبدالله صالح قايد محمد	220	مختار قايد سالم حيدره
49	توفيق احمد قايد حيدرة	135	عبدالله علي صالح محمد	221	مدهش تركي حيدرة سعيد
50	جلال حيدرة صالح حيدرة	136	عبدالله قايد راوح حيدره	222	مدهش حسن ناجي عبادي
51	جلال حيدرة محسن غالب	137	عبدالله محسن محمد محسن	223	مدهش سالم حيدره قايد
52	جلال عبده قايد محمد محسن	138	عبدة احمد صالح غالب	224	مدهش قاسم حاجب صالح محمد
53	جمال احمد صالح قايد	139	عبده احمد قايد حيدره	225	مدهش قايد حيدره عبدالله
54	جمال عبدالله صالح غالب	140	عبده خالد قايد محمد	226	مراد حيدرة صالح حيدرة
55	جميل احمد صالح حيدرة	141	عبده علي احمد محمد	227	مرزوق قاسم جاحب صالح
56	حبيب احمد صالح ناشر	142	عبده فارع صالح محمد	228	مطيع خالد قايد محمد
57	حبيب احمد قايد حيدرة	143	عبده قايد حسن ناجي	229	ملهم امين غالب سالم

م	الاسم الرباعي لرب الأسرة	م	الاسم الرباعي لرب الأسرة	م	الاسم الرباعي لرب الأسرة
58	حسن احمد قايد حيدرة الوهبي	144	عبده قايد محمد محسن	230	منصور احمد خالد حيدرة
59	حسن ناصر حمادي هائل	145	عبده ناصر ثابت صالح	231	منصور حيدره صالح محمد
60	حفصه احمد حسن قاسم	146	عبود قايد خالد حيدرة	232	منير قايد سالم حيدره قايد
61	حكيم ناصر ثابت غالب	147	عدنان عبدالله صالح غالب	233	موسى احمد صالح غالب
62	حورية احمد صالح حيدرة	148	عطاء علي احمد محمد	234	موسى فارع صالح غالب
63	حيدر محسن غالب محسن	149	عفيف عبده صالح حيدره	235	ميثاق ناصر حاجب صالح
64	حيدرة صالح حيدرة صالح	150	علي احمد محمد مسعد	236	ميثاق ناصر صالح حيدرة
65	خالد احمد حيدرة ناصر غالب	151	علي حيدرة محسن غالب	237	ناجي ثابت صالح غالب
66	خالد سالم حيدرة قايد	152	علي صالح قايد محمد	238	ناصر احمد محمد محسن
67	خالد سيف مقبل ناجي	153	علي صالح محمد محسن	239	ناصر ثابت صالح غالب
68	خالد صالح حيدرة صالح	154	علي عبده صالح الحذوري	240	ناصر شايف صالح غالب
69	خالد صالح علي سعيد	155	علي عبده قايد محمد	241	ناصر صالح غالب صالح
70	خليل صالح فارع ناصر	156	علي قايد علي سعيد المقرعي	242	ناصر فارع صالح حيدره
71	دحان ناصر غالب محسن	157	علي محسن احمد مسعد	243	ناصر محمد ابراهيم عبيد
72	رشه راوح حيدرة عبدالله	158	علي محمد احمد مسعد	244	ناصر حاجب صالح محمد
73	رشيد مدهش قائد حيدرة عبدالله	159	عمار محسن محمد محسن حيدرة	245	نبيل صالح حيدره عبدالله
74	رضوان خالد قايد محمد	160	عمار نبيل صالح حيدره عبدالله	246	نشوان مدهش تركي حيدرة سعيد
75	رمزي صالح سالم حيدرة	161	عمر شايف صالح غالب	247	نعمه حاجب صالح محمد
76	رياض احمد صالح حيدرة	162	عيسى صالح ناصر غالب	248	نشمه صالح غالب محسن
77	رياض مدهش حسن ناجي	163	غالب احمد محسن غالب	249	نميري تركي حيدرة سعيد
78	سالم الحاج غالب سالم	164	غالب سالم حيدرة قايد	250	نورية خالد حيدرة صالح
79	سالم حيدره قايد فارع	165	غالب صالح حيدرة صالح	251	هارون احمد صالح غالب
80	سعيد احمد محمد مسعد	166	فارع صالح حيدره قايد	252	هناء احمد صالح غالب
81	سعيد محمد ابراهيم عبيد	167	فاطمة احمد خالد حيدرة	253	وجدي صادق احمد قايد
82	سليمان احمد مدهش صالح	168	فاطمة قائد محمد محسن	254	وحيد سعيد احمد محمد
83	سمرا قايد حيدره عبدالله	169	فاطمة صالح قايد ناصر	255	وسيم احمد خالد حيدرة
84	سمراء حيدرة ناصر محمد	170	فضل تركي حيدرة سعيد	256	وسيم سالم غالب صالح
85	سمراء حيدرة عبدالله محسن	171	فضل عبده صالح حيدره	257	يحيى صالح قايد محمد
86	شكري عبده ناشر علي	172	فضل علي صالح محمد	258	يحيى نبيل صالح حيدرة
				259	يوسف عبدالله محسن محمد

القسم الثاني

نتائج التحقيقات في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

أولًا: القتل خارج نطاق القانون

يُعد القتل خارج إطار القانون من أخطر أشكال الانتهاكات التي تمسّ الحق الأساسي في الحياة، والذي تكفله القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. ووفقًا للتشريعات اليمنية النافذة، ومنها الدستور، وقانون العقوبات العام والعسكري، وقانون الإجراءات الجزائية المدنية والعسكرية، وقانون هيئة الشرطة، يُصنَّف هذا الفعل كجريمة يعاقب عليها القانون، نظرًا لما يمثله من اعتداء مباشر على حياة وسلامة وكرامة الإنسان وحقه في البقاء.

وانطلاقًا من خطورة هذا الانتهاك، تضع اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان هذا الملف في صدارة أولوياتها، وتحرص على توثيق وقائعه بدقة، تمهيدًا لمحاسبة مرتكبيه، وضمان عدم الإفلات من العقاب.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (79) حالة ادعاء بالقتل خارج القانون، قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وانتهت اللجنة من التحقيق فيها جميعًا، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (33) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة لها عن (12) حالة.

أ. نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمسؤولية عنها جماعة الحوثي

1. واقعة حنكة آل مسعود - مديرية القريشية، محافظة البيضاء - بتاريخ 2025/01/05م

تضمنت الواقعة عددًا من الانتهاكات الجسيمة، من أبرزها: القتل خارج نطاق القانون، تدمير ونهب الممتلكات، الاعتقالات التعسفية، الإخفاء القسري، الحصار وحرمان الأهالي من الضروريات الأساسية، تهديد المدنيين والاعتداء على سلامتهم، وانتهاك حرمة دور العبادة.

الوقائع:

في مطلع شهر يناير 2025م، شنت جماعة الحوثي حملة عسكرية واسعة النطاق على منطقة حنكة آل مسعود التابعة لمديرية القريشية في محافظة البيضاء، فرضت خلالها طوقًا أمنيًا خانقًا وحصارًا من جميع الاتجاهات، ومنعت دخول المواد الغذائية والدوائية، وقطعت خدمات الاتصالات والإنترنت عن سكان المنطقة.

وبحسب ما ورد في ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وما تضمنته الإفادات التي حصلت عليها اللجنة من شهود العيان والناجين وبعض المعتقلين المفرج عنهم، فقد تعرضت المنطقة لقصف مكثف باستخدام الطائرات المسيّرة والدبابات والمدفعية، خلال الفترة من 09 إلى 12 يناير 2025م، نتج عنه مقتل 19 مدنيًا وإصابة 15 آخرين، من بينهم امرأتان. كما أفاد الأهالي بأن الجماعة قامت بخطف جثث عدد من القتلى إلى جهة مجهولة ورفضت تسليمها لذويهم.

وقد تم توثيق تدمير 10 منازل، ومسجد، ومدرسة لتحفيظ القرآن بشكل كامل، كما رصدت اللجنة الوطنية قيام الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي بحملة اعتقالات تعسفية واسعة بحق المدنيين، طالت عشرات الأشخاص، تم نقل بعضهم إلى السجن المركزي بمدينة رداع وسجن إدارة أمن مديرية رداع، مع مصادرة ممتلكاتهم الشخصية. وبحسب إفادات معتقلين مفرج عنهم، فإن الاعتقالات استهدفت كل من وُجد بحوزته هاتف محمول.

كما رصدت اللجنة قيام قيادة جماعة الحوثي بفرض حظر إعلامي على ما يجري في المنطقة، وإطلاق تهديدات مباشرة ضد الأهالي، متوعدة كل من يتواصل مع وسائل إعلام أو منظمات حقوقية بـ»الضرب بيد من حديد». وقد تزامن هذا الحظر الإعلامي مع فرض الحصار العسكري على المنطقة، وانتشار النقاط المسلحة، وتفتيش المنازل، ومنع الوصول إلى المزارع والموارد الأساسية، وذلك على النحو الذي سيتم التطرق إليه بإيجاز فيما يلي:

أولًا: القتل والإصابة

وثقت اللجنة جرائم قتل متعمدة بحق المدنيين خلال عمليات القصف والاجتياح التي نفذتها جماعة الحوثي باستخدام الطيران المسيّر والأسلحة الثقيلة، حيث تم توثيق مقتل (19) مدنيًا، معظمهم من الرجال، بالإضافة إلى إصابة (15) مدنيًا، من بينهم امرأتان.

كما أفادت شهادات أن الجماعة قامت بانتشال جثث الضحايا من تحت الأنقاض ونقلها إلى جهة غير معلومة، ورفضت تسليمها لأهاليهم رغم مطالبات الوساطة القبلية، وهو ما يُعد انتهاكًا إضافيًا لحرمة الموتى ولحقوق الضحايا وأسرهم

أسماء الضحايا القتلى

م	الاسم	العمر
1	ضيف الله صالح المسعودي	45 سنة
2	محمد عبدالله ناصر المسعودي	42 سنة
3	فيصل أحمد طاهر الخبزي	43 سنة
4	مسعد محمد المسعودي	35 سنة
5	محمد علي احمد حسين المسعودي	29 سنة
6	حسين محمد حسين المسعودي	32 سنة
7	علي عبدالله علي علوي المسعودي	33 سنة
8	صالح مسعد صالح حرقاش	41 سنة
9	محمد مسعد صالح حرقاش المسعودي	42 سنة
10	حسين علي صالح المطلة المسعودي	33 سنة
11	جابر علي محمد علي المسعودي	23 سنة
12	فارس علي محمد علي المسعودي	20 سنة
13	عيسى احمد علي الادور المسعودي	32 سنة
14	احمد محمد علي الادور المسعودي	30 سنة
15	محمد مقبل صالح المطلة المسعودي	35 سنة
16	مقبل عبدالله مقبل المسعودي	36 سنة
17	حسن عبدالله مقبل المسعودي	43 سنة
18	مقبل صالح مقبل المطلة المسعودي	38 سنة
19	ولد مقبل عبدالله صالح المطلة	26 سنة

أسماء الجرحى

م	الاسم
1	حسين عامر احمد الجوبلي المسعودي
2	ناصر احمد ميضار المسعودي
3	ريسه محمد حسين محمد المسعودي
4	احمد عبدربه صالح هليل المسعودي
5	محمد عبد الله عباد المسعودي
6	احمد محمد صالح المسعودي
7	عبد الرحمن احمد علي صالح المسعودي
8	ناصر علي احمد المسعودي
9	عبد الله مقبل صالح المسعودي
10	عبد الله علي عبد الله المسعودي
11	احمد محمد حسين المسعودي
12	صالح مقبل صالح المطلة المسعودي
13	زوجة علي محمد علي عباد المسعودي
14	محمد على محمد المسعودي
15	علي محمد علي عباد المسعودي

ثانيًا: تدمير وتفجير المنازل والممتلكات الخاصة

وثقت اللجنة تدمير (10) منازل بشكل كامل، نتيجة القصف بالطيران المسيّر، أو بسبب تفجيرها بالعبوات الناسفة بعد السيطرة على المنطقة، كما تم استهداف عدد من المنازل بأضرار جزئية، ونهب محتوياتها، ومن ذلك ما يلي:

م	الاسم	طريقة التدمير
1	بيت عبدالله علي علوي المسعودي	إحراق بالطيران المسير والقصف
2	بيت عبد الله ضيف الله هليل المسعودي	قصف ثم تفخيخ
3	بيت عبد الرحمن احمد الدرمة المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
4	بيت احمد صالح (عقدة)المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
5	بيت علي احمد الجوبلي المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
6	بيت محمد صالح الجوبلي المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
7	بيت محمد احمد حسين المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
8	بيت علي محمد علي عباد المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
9	بيت احمد حسين المسعودي	تفخيخ بالمتفجرات
10	منزل امام مسجد القابل	قصف بالطيران المسير

ثالثًا: الاعتقالات التعسفية

بحسب إفادات عدد من الأهالي الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تم اعتقال العشرات من أبناء منطقة حنكة آل مسعود والقرى المجاورة لها، معظمهم من كبار السن والأطفال. ووفقًا للشهادات التي تم جمعها من بعض المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم، فقد شنت جماعة الحوثي حملة اعتقالات واسعة منذ اللحظة الأولى لاجتياحها منطقة حنكة آل مسعود، وطالت حتى أبناء المنطقة المقيمين في صنعاء.

وقد قامت جماعة الحوثي بتوزيع المعتقلين على السجن المركزي بمدينة رداع، وسجن منطقة أمن مديريات رداع في الكمب. وأفاد المعتقلون المفرج عنهم بأن الحملة العسكرية استهدفت المدنيين بشكل عشوائي، واعتقلت كل من وُجد بحوزته هاتف محمول، خشية تسريب صور أو مقاطع فيديو توثق ما جرى من دمار.

وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم بين لجنة الوساطة القبلية وقيادة جماعة الحوثي بشأن الإفراج عن المعتقلين، إلا أن الجماعة ماطلت في تنفيذ الاتفاق، وكانت تفرج عنهم

على دفعات، فيما لا تزال تحتجز أكثر من (60) شخصًا من أبناء حنكة آل مسعود في سجونها بصنعاء، دون السماح لأهاليهم بزيارتهم أو التواصل معهم لمعرفة أحوالهم.

المعتقلين الذي تم الحصول على أسمائهم

م	الاسم	ملاحظات
1	عبدالله علي عبدالله المسعودي	
2	محمد علي عبدالله المسعودي	
3	عبدالله ضيف الله هليل المسعودي	
7	عز الدين حزام عتيق المسعودي	
8	علي محمد احمد صالح المسعودي	
9	احمد صالح احمد المسعودي	
10	صقر عبدالله علي راشد	
11	احمد سرحان محمد المسعودي	
12	إبراهيم سرحان محمد المسعودي	
13	علي سرحان محمد المسعودي	
14	يوسف سرحان محمد المسعودي	
15	محمد إبراهيم محمد المسعودي	
16	سرحان إبراهيم محمد المسعودي	
17	محمد احمد حسين المسعودي	
18	صالح احمد حسين المسعودي	
19	عبدالله احمد حسين المسعودي	
20	مقبل عبدالله المطلة المسعودي	
21	عرفات علي احمد محمد المسعودي	
22	علي محمد عبدربه المسعودي	
23	محمد عامر محمد المسعودي	
24	احمد احمد مسعود المسعودي	
25	محمد علي مسعد المسعودي	تم اختطافه وهو جريح ولا يعرف مصيره
26	صالح عبدالله مسعد حرقاش المسعودي	تم اختطافه وهو جريح ولا يعرف مصيره
27	احمد محمد حسين المسعودي	تم اختطافه وهو جريح ولا يعرف مصيره
28	عبدربه هليل المسعودي	
29	علي مقبل حسن المسعودي	
30	عبد صلاح المسعودي	
31	عبدالله مقبل حسن المسعودي	
32	محمد حرقاش المسعودي	
33	محمد علي عبدالله المسعودي	
34	علي صالح النجدي المسعودي	
35	يحيى محمد المسعودي	
36	صالح حسين الشيبة المسعودي	
37	ولد عبدالغني المسعودي	
38	ولد جمال هليل المسعودي	
39	محمد احمد مقبل الادور المسعودي	
40	مقبل محمد عبدالاله المسعودي	
41	وليد البدري المسعودي	
42	وليد ضيف الله الزنداني المسعودي	

رابعًا: استهداف دور العبادة والمؤسسات التعليمية

قامت جماعة الحوثي بإحراق وتدمير مسجد القابل في القرية، إضافة إلى قصف مدرسة تحفيظ القرآن الكريم المرتبطة بالمسجد وتدميرها بشكل كامل. ووثقت اللجنة قيام الحملة العسكرية بتعطيل الدراسة بشكل كامل في مجمع عبدالله بن مسعود، وهو مجمع تعليمي يضم أكثر من مدرسة للبنين والبنات، مما حرم مئات الطلاب والطالبات من حقهم في التعليم.

خامسًا: فرض الحصار والتجويع

فرضت جماعة الحوثي حصارًا شاملًا على منطقة حنكة آل مسعود، ومنعت دخول المواد الغذائية والطبية، كما قطعت شبكة الاتصالات والإنترنت عن المنطقة بالكامل، لمنع توثيق ما يحدث وعرقلة عدد من مبادرات الإغاثة التي حاولت الوصول إلى المنطقة. كما وثقت اللجنة منع السكان من الخروج إلى مزارعهم أو ممارسة أعمالهم اليومية، مما ساهم في تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان.

سادسًا: استهداف عدد من المنازل ونهب الممتلكات

أفاد شهود عيان ومعتقلون مفرج عنهم أن عناصر جماعة الحوثي نفذت عمليات نهب منظمة للمنازل خلال وبعد الاقتحام، حيث تمت مصادرة أجهزة الهواتف المحمولة من السكان خشية تسريب صور أو مقاطع يمكن أن تُعتبر أدلة على الجرائم المرتكبة بحقهم. كما تعرض السكان، كما سبق ذكره، للتهديد بالتصفية أو الاعتقال في حال التواصل مع أي جهة إعلامية أو حقوقية.

وقد وثقت اللجنة محاصرة منزل أولاد المطلة المسعودي بتاريخ 12 يناير، وكان المنزل حينها خاليًا من الرجال، ولم يكن فيه سوى الأم العجوز. وقامت الحملة

بنهب مبلغ (200 مليون ريال يمني) من العملة القديمة، بالإضافة إلى نهب الأسلحة الشخصية والممتلكات التي كانت مودعة لدى الأسرة كرهونات مقابل سقي مزارعهم. وتُقدّر قيمة هذه الممتلكات بعشرات الملايين من الريالات. وتُعرف أسرة أولاد المطلة المسعودي بامتلاكها مزارع واسعة للقات، وتستفيد من بئر مياه تُستخدم لري تلك المزارع مقابل مبلغ مادي، مما يجعل هذا المصدر أحد مصادر دخلها الرئيسية التي تدر عليها ملايين الريالات.

وفي اليوم ذاته، وثقت اللجنة قصف الحملة العسكرية لمنزل الشيخ محمد حسين المسعودي، أحد أبرز وجهاء قبيلة آل مسعود، باستخدام الأسلحة الثقيلة، ثم اقتحامه ونهب كافة محتوياته. وقد تم نهب مبلغ (170 ألف ريال سعودي)، بالإضافة إلى الأسلحة الشخصية والمجوهرات الثمينة التي تُقدّر قيمتها بحوالي (70 مليون ريال يمني) من العملة القديمة، وذلك بحسب إفادة الشيخ المسعودي نفسه.

سابعًا: حرق أحد المنازل وهدمه فوق ساكنيه

في يوم الثلاثاء الموافق 14 يناير 2025، استهدفت قوات جماعة الحوثي المسلحة منزل المواطن علي محمد علي عباد المسعودي، الذي ينحدر من أسرة فقيرة ولديه ثلاثة أبناء، اثنان منهما يعانيان من أمراض نفسية (جابر، 23 عامًا، وفارس، 21 عامًا)، بينما الابن الثالث، محمد، لا يعاني من أي أمراض.

كانت الأسرة قد خصصت جزءًا من المنزل لابنيها المريضين، جابر وفارس، وقامت بربطهما داخله بطريقة تتيح لهما التحرك بحرية، بما يضمن عدم خروجهما من المنزل. ونظرًا لوضعها المادي الصعب، لم تتمكن الأسرة من النزوح، واختارت البقاء لرعاية ابنيها.

تم إبلاغ قيادة الحملة العسكرية الحوثية عبر لجنة الوساطة القبلية بوضع الأسرة وظروفها الخاصة. وفي مساء ذلك اليوم، وأثناء تجوال الدوريات العسكرية في المنطقة، كان جابر وفارس يترددان على نافذة المنزل، فقامت القوات بمحاصرة المنزل بعدد من الأطقم العسكرية ترافقها دبابة، واستهدفت النافذة مباشرة باستخدام الأسلحة الرشاشة وقذائف الدبابة.

لاحقًا، تم تفخيخ الجزء الذي يتواجد فيه الشقيقان بالمتفجرات، مما أدى إلى تدميره بالكامل على رؤوسهما. تم انتشال جثتيهما في اليوم التالي، فيما أصيب الشقيق الثالث محمد ووالديه بجروح بالغة. وقعت هذه الحادثة في ظل حصار قاسٍ فرضته الجماعة على المنطقة، مما جعل السكان عرضة للهجمات المباشرة وأسفر عن وقوع العديد من الضحايا.

ثامنًا: اقتحام أحد المنازل وقتل واختطاف ساكنيه

في مساء يوم الاثنين الموافق 20 يناير 2025، وعلى الرغم من سيطرة الحملة العسكرية الحوثية على منطقة حنكة آل مسعود، قامت أطقم عسكرية تابعة للجماعة بتطويق منزل المواطن مسعد صالح المسعودي، بدعوى وجود مطلوبين فيه.

أثناء الاقتحام، تم قتل المواطن محمد مقبل المسعودي أمام أفراد أسرته، كما أُصيب كل من محمد علي عبدالله المسعودي وصالح عبدالله المسعودي، وتم اختطافهما إلى جهة مجهولة، وكل ذلك جرى أمام أعين العائلة.

تاسعًا: حصار أحد المنازل وإصابة أم أمام أولادها الثلاثة

في يوم 11 يناير 2025، اقتحمت الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي منزل المواطنة ريسه محمد حسين المسعودي (32 عامًا)، وهي أم لثلاثة أطفال، وذلك بعد حصار المنزل من قبل عدد من الأطقم العسكرية.

كانت الأم مع أطفالها داخل المنزل عند اقتحام العناصر المسلحة وكسر الباب. حاولت المواطنة ريسه منعهم من الدخول كونها امرأة وحيدة في المنزل، إلا أن المسلحين أطلقوا النار عليها، مما أدى إلى إصابتها بطلقة في الظهر، وسقطت مضرجة بدمائها أمام أطفالها. وبعد تفتيش المنزل والتأكد من خلوه، تُركت تنزف دون إسعاف، أمام أعين أطفالها الصغار.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في إفادات أهالي الضحايا، وأقوال الشهود، وروايات عدد من المعتقلين المفرج عنهم، إضافة إلى البيانات الرسمية والتصريحات المنشورة في وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي، ثبت للجنة أن المسؤولية عن هذه الانتهاكات تقع على جماعة الحوثي، بقيادة: مشرف عام الجماعة بمحافظة البيضاء القيادي في الجماعة سام الملاحي والمدعو عبدالله علي إدريس المعين من الجماعة محافظا للبيضاء والمدعو أحمد عبدالله الشرفي المعين من الجماعة مديرا لشرطة المحافظة والمدعو علي الرصاص البهجي المعين من الجماعة قائد للأمن المركزي بالمحافظة والمدعو محمد حمود الخطيب المعين من الجماعة مديرا للبحث بالمحافظة.

2. واقعة قتل الضحية الشيخ المسن/ صالح أحمد عبدالله سعد حنتوس (75 سنة) - مدير دار القرآن الكريم - السلفية - محافظة ريمة - قرية كمله - عزلة بني نفيع، وكذلك قتل الضحية حمزة سعد حنتوس (25 عامًا)، وإصابة آخرين بتاريخ 2025/07/01م.

تتلخص الواقعة، وفقًا لما احتواه ملف الانتهاك من أدلة مختلفة وصور ومقابلات وشهادات شهود، التي استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م، س، أ) و(ن، ع، م، ل)، أنه في يوم التاسع والعشرين من شهر يونيو 2025م، وصلت حملة عسكرية مكونة من (30) طقمًا مسلحًا، وحاصرت منزل الضحية في قريته من كل الاتجاهات، حيث سبق ذلك وصول مجموعة مسلحة عند الساعة الخامسة فجرًا، وحاولوا اختطاف الضحية من مسجده في القرية، وربطوه بالحبال، إلا أن زوجته هرعت من المنزل وأنقذته منهم وأخذته إلى البيت.

ليتم بعدها نزول الحملة العسكرية المشار إليها، والمكونة من أكثر من (30) طقمًا، وعندها خاطبهم الضحية قائلًا: «إذا كان هناك ضدي أي أمر قضائي، فعليكم تحديد موعد وسأوكل محاميًا للحضور عني حسب تواصلي مع النائب العام»، وطلب منهم عدم إراقة الدم. إلا أن إصرارهم على قتله كان سيد الموقف، حيث بادر العناصر المسلحة للحملة بإطلاق النار مباشرة إلى منزله قاصدين قتله، ليبدأ هجوم بمختلف أنواع الأسلحة على منزل الضحية، وكانت جريمة مشهودة، حيث سُمع دوي الانفجارات لمسافات بعيدة حسب الشهود.

استمر الهجوم على منزل الضحية ما يقارب (10) ساعات، من الصباح وحتى الساعة السابعة مساءً، حيث أصيب حينها الضحية صالح حنتوس إصابة قاتلة أزهقت روحه، وأصيبت زوجته التي تبلغ من العمر (70) عامًا، وكذلك أصيبت والدتها المسنّة، وقتلوا أيضًا ابن أخيه الضحية/ حمزة سعد حنتوس البالغ من العمر (25) عامًا، وأصيب ابن أخيه الآخر الضحية/ أسامة حنتوس البالغ من العمر (20) عامًا، والذي تم اعتقاله وجرحه ينزف بعد اقتحامهم للمنزل تحت القصف وبالقوة المفرطة.

ولم يكن يتواجد في المنزل إلا الضحية المسن وزوجته ووالدة زوجته وابنا أخيه. وبحسب الشهود وإفادة أقارب الضحايا، فإن هذا الانتهاك سبقه انتهاك آخر في عام 2022م، حيث أقدمت مجموعة مسلحة تتبع جماعة الحوثي على اقتحام دار القرآن الكريم الذي يديره الضحية صالح حنتوس، وأحرقوا كل ما فيه من كتب.

قاد هذه الحملة كل من المدعو فارس روبع، مدير أمن محافظة ريمة، والمدعو فؤاد الجرادي، مدير أمن مديرية السلفية، ومشرفو جماعة الحوثي: محمد الأسد، ومحمد عبده مراد، وعبده الحسني، وزيد الوزير، ومعمر الجبوبي. وتم أيضًا التعرف على المسلحين جلال المسوري وعبدالله الكبش من بين العناصر المسلحة التي شاركت في ارتكاب الانتهاك.

وبعد مقتل الضحية وابن أخيه حمزة، وإصابة زوجته ووالدتها وابن أخيه الآخر أسامة، تم اقتحام المنزل ونهب كل ما فيه، واعتُقل من أسرة الضحية، بالإضافة إلى الجريح أسامة سعد حنتوس، كلٌّ من الأطفال:

1. بسام عبد الرحمن سعد حنتوس - (12 سنة)
2. أسد عبد الرحمن سعد حنتوس - (14 سنة)
3. أنس عبد الرحمن سعد حنتوس - (15 سنة)
4. عبد المجيد يحيى عبده حنتوس - (15 سنة)
5. غمدان علي محمد حنتوس - (15 سنة)

النتيجة:

من خلال ما توصلت إليه اللجنة في تحقيقاتها وفقًا للأدلة المرفقة بملف التحقيق، فإن المسؤول عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، بما فيهم المدعو فارس الحباري المعين من قبل الجماعة محافظًا لمحافظة ريمة، والمدعو فارس روبع مدير أمن محافظة ريمة، والمدعو فؤاد الجرادي مدير أمن مديرية السلفية، ومشرفو جماعة الحوثي الذين شاركوا في ارتكاب الانتهاك، وهم: محمد الأسد، ومحمد عبده مراد، وعبده الحسني، وزيد الوزير، ومعمر الجبوبي، وجلال المسوري، وعبدالله الكبش، وبقية المسلحين الذين شاركوا في ارتكاب الانتهاك، وغيرها من قيادات جماعة الحوثي التي وجهت المنفذين بارتكاب الانتهاك في حق الضحايا.

3. واقعة قتل حسين أحمد راجح المرادي - مديرية الرضمة، محافظة إب بتاريخ 2024/08/04م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير الطبية المرفقة بالملف بأنه في تمام الساعة العاشرة صباحًا بتاريخ 2024/08/04م، تم إطلاق النار على المواطن حسين أحمد راجح المرادي بالقرب من المركز الصحي بمركز مديرية الرضمة، ونتج عن ذلك وفاته مباشرة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، والتقارير الطبية، وشهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ي.ع.ا.ا)، و(ن.م.ع.ح)، و(ع.م.ي.م)، فإنه وفي حوالي الساعة العاشرة صباحًا بتاريخ 2024/08/04م، كان المواطن حسين أحمد راجح المرادي هو وزوجته وطفله

فـي طريقهـم إلـى المركـز الصحـي بمركـز المديريـة لكي يُسـعف طفله، وبالقرب من المركز الصحـي قام المدعو حمـدي عبدالعزيز أحمد جبـاري، وهو أحـد العناصر التابعة لجماعـة الحوثـي، بالتعـرض للضحيـة وإطلاق الرصـاص عليه مباشـرة في الصدر أمام زوجته وطفله، وتركه ينزف حتـى توفي. وبعد ذلك غادر المدعـو حمدي جباري المكان دون أن يتم القبض عليه. وبحسـب إفادة الشـهود، فإن حمدي عبدالعزيز أحمد جباري قتل الضحية حسين المرادي بسبب معارضة الضحية لممارسات عناصر جماعة الحوثي بالمديرية.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة فـي الواقعة المذكـورة، وما ورد في شـهادة الشـهود وأقـوال ذوي الضحية، تبين للجنة بأن المسـؤول عن هذا الانتهاك هي جماعـة الحوثي بقيـادة عبـد الواحد محمـد صلاح المعين محافـظ محافظـة اب مـن الجماعـة إضافة إلـى المدعو حمـدي عبدالعزيـز أحمـد جبـاري، أحـد عناصـر الجماعـة.

ب. نمـاذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمسؤولة عنها القوات الحكومية:

1. واقعـة قتـل الضحية راضي أحمد عـوض عليان في منطقة الحسـيني بمديرية تبن بمحافظة لحج بتاريخ 2024/02/01م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنـة، فـي أنـه عنـد السـاعة السادسـة مسـاءً بتاريـخ 2024/02/01م، تـم إطلاق النـار علـى المواطـن راضـي أحمـد عوض عليـان بجانب محطة الحسـيني في منطقة الحسيني بمديرية تبن بمحافظة لحج، ما أدى إلى وفاته.

وبحسـب مـا ورد في التقاريـر والوثائق المرفقـة بالملف، وأقـوال ذوي الضحيـة وشـهادات الشـهود الذيـن تـم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم (ص.م.أ) و(ع.ف.ع)، فـإن الضحيـة كان يعمـل حمّـالًا فـي ميـزان الحسـيني بالمنطقـة ذاتهـا، وفـي السـاعة الثامنـة مسـاءً بتاريـخ 2024/01/31م، أي قبـل الواقعة بيـوم، حضر جنود يتبعون نقطة الحزام الأمني الكائنة في منطقة الحسـيني، وكانوا ينـوون اعتقـال منـدوب الحمالين محسـن علـي عواس، بسبب خلاف على إتاوات تُفرض على الحمالين.

اعتـرض الحمالـون علـى محاولـة الاعتقـال، معتبرين أن المطالب غير قانونية ولا تستند إلى أوامر قضائية، وحدثت مشـادة كلامية، اضطر على إثرها المندوب محسـن علي عـواس إلى الذهاب مع أفراد الحزام الأمني لتجنب تصعيد المشكلة.

وفي السـاعة السادسـة صباحًا بتاريخ 2024/02/01م، عاد أفـراد الحـزام الأمني إلـى موقع عمـل الحماليـن، وقاموا بإشـهار أسـلحتهم بغرض إجبارهم على تسليم الإتاوات. فتقدم الضحية راضي أحمد عوض عليان، وطالبهم بإنزال الأسـلحة الموجهـة نحو الحماليـن، مؤكدًا أنهـم مدنيون عُزّل ولا يرغبون في الدخول في أي صدام. عندها، باشـره أحـد الجنـود ويدعـى علـي عمر أحمـد بـإطلاق النـار عليه، فأصيـب بطلقة مباشـرة في البطـن، فيما اسـتمر باقي الأفراد في تهديد زملائه.

بعد مغـادرة الجنود، تم إسـعاف الضحية إلى مستشـفى ابـن خلـدون بمحافظـة لحـج، حيـث أُدخـل إلـى العنايـة المركزة، وظل فيها لمدة خمسة أيام، إلى أن توفي بتاريخ 2024/02/06م متأثرًا بإصابته.

النتيجة

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في إفـادات مصـادر المعلومـات وشـهادات الشـهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، تبين للجنة أن عناصر نقطة الحزام الأمني في منطقة الحسيني بمحافظة لحج، بقيـادة المدعو صلاح أحمد الوجيه، قائد نقطة الحسـيني، والمدعو علي عمر أحمد، هم المسؤولون عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2. واقعة قتل الضحية فريد عوض علي عريق، منطقة الكـودة، مديريـة نصـاب، محافظـة شـبوة بتاريـخ 2020/06/14م

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، بأنه في تمـام السـاعة الثامنة مسـاءً بتاريخ 2020/06/14م، عمـدت قـوة أمنيـة فـي مديريـة عتـق، محافظة شـبوة، إلى إطلاق النار على الضحية فريد عوض علـي عريـق وأردته قتيلًا علـى الفور دون مسـوّغ قانوني. وبحسـب إفادات ذوي الضحيـة، وأقوال الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنـة، وهـم: (م. م. ع. أ) و(ص. م. أ)، فإنه في تمام السـاعة الثامنة مساءً بتاريخ 2020/06/14م، وأثنـاء عودة الضحية فريد عوض علي عريق إلى منزله بعد أن شارك في وقفة احتجاجية أمام مبنى السلطة المحلية بمديرية نصاب، محافظة شـبوة، للمطالبة بتسليم الجناة الذيـن قتلوا أخيـه الضحية طلال عريق في السـوق العام بمديريـة نصـاب، تـم اعتراضه من قبـل طقميـن تابعين للقـوات الخاصة، الذين قاموا بإطلاق النـار عليه، مما أدى إلى مقتله على الفور، ثم لاذوا بالفرار.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادة الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي القوات الخاصة بقيادة العميد عبدربه لعكب.

ثانيًا: الاعتقال والاختفاء القسري

يمثّل الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري انتهاكين خطيرين لحقوق الإنسان، نظرًا لما ينطويان عليه من مساس مباشر بالحق في الحرية والأمان الشخصي، وهو ما يحظره القانون الدولي لحقوق الإنسان في كافة السياقات. وقد أكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه الجمهورية اليمنية، في مادته التاسعة، على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينصّ عليها القانون ووفقًا للإجراءات المقررة فيه»، وهو ما يرسّخ مبدأ الحماية من الاحتجاز غير القانوني.

أما الاختفاء القسري، فهو يُعد من أشدّ الانتهاكات جسامة وتعقيدًا، إذ يُشكّل انتهاكًا مركبًا لمجموعة من الحقوق الأساسية، ولا تقتصر آثاره على الضحايا المباشرين فحسب، بل تمتد لتطال أسرهم والمجتمع بأسره، مسببة معاناة إنسانية عميقة ومستديمة. وفي ضوء خطورة هذا الانتهاك، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بموجب قرارها رقم (133/47) المؤرخ 18 ديسمبر 1992م، تأكيدًا على التزام المجتمع الدولي بمكافحة هذه الجريمة.

ومن هذا المنطلق، تُولي اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان اهتمامًا خاصًا برصد وتوثيق وقائع الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والعمل على مساءلة مرتكبيها وإنصاف الضحايا. وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير من الرصد والتحقيق في عدد (695) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري، قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (509) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (186) حالة.

أ. نماذج من الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1. واقعة اعتقال تعسفي لعدد (7) مواطنين في قرية ذيفان – مديرية ريدة – محافظة عمران – بتاريخ 2024/09/26م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في شهادات الشهود، بأنه بتاريخ 26 سبتمبر 2024م، تم اقتحام عدد من منازل قرية ذيفان في مديرية ريدة بمحافظة عمران، واعتقال عدد (7) مواطنين.

أسماء المعتقلين

م	الاسم	العمر
1	ز، ز، م،ا	44عام
2	ج، س، م، ا	49 عام
3	ح، م، س، ا	32 عام
4	هـ، ر، ع	35 عام
5	أ، ع، م، ا	43 عام
6	ع، م، ح، ا	42 عام
7	أ، ص، ع،ا	47 عام

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي المعتقلين، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ب.ع.ن) و(ن.ي.ص.ا)، فإنه وفي يوم الخميس الموافق 2024/09/26م، قام عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، بقيادة المدعو « نايف أبو خرفشة» (المعيّن من قبل الجماعة مديرًا لأمن محافظة عمران)، بتحريك حملة عسكرية مكوّنة من عدة أطقم تقل عددًا من العناصر المسلحة والمدججين بالأسلحة، بمداهمة واقتحام عدة منازل في قرية «ذيفان» بمديرية ريدة، محافظة عمران، واعتقال أكثر من عشرة أشخاص، بسبب قيامهم بالاحتفال بالعيد الوطني للجمهورية اليمنية وإيقاد شعلة ثورة 26 سبتمبر، وقيامهم بالكتابة في صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي عن ثورة 26 سبتمبر.

وقد استمر اعتقالهم مدة تزيد عن شهر، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد كتابة تعهد خطي منهم بالالتزام بعدم الاحتفال مجددًا أو الكتابة عن ذكرى ثورة 26 سبتمبر على صفحاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي. وبحسب الشهود، فإن جماعة الحوثي قامت بملاحقة الكثير من الناشطين أو أي شخص يشارك في الاحتفال بمناسبة 26 سبتمبر.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقات التي قامت بهـا اللجنة، وما ورد في إفـادة المبلّغ والشـهود، فإن الجهة المسـؤولة عن هذا الانتهـاك هي جماعـة الحوثي، وبالتحديـد المدعو نايف أبو خرفشـة، المعيّن من قبل الجماعة مديرًا لأمن محافظة عمران .

2. واقعـة اعتقـال عـدد (19) ضحيـة - منطقـة قريـة المسـمق، مديرية الطفة، محافظة البيضاء - بتاريخ 2023/12/26م

تتلخـص الواقعـة: وفقًـا لمـا تضمنـه ملف القضيـة لدى اللجنـة، فإنـه في تمام السـاعة التاسـعة صباحًـا من يوم الثلاثـاء الموافـق 2023/12/26م، وأثنـاء قيـام أهالي قرية المسمق، مديرية الطفة، محافظة البيضاء، بتشييع جنازة الحاج سـعد محمد سعد العبدلي، أقدمت جماعة الحوثي، بقيـادة مديـر أمـن مديريـة الطفـة، مصحوبًـا بعشـرات المسلحين، على مداهمة الجنازة واعتقال عدد (19) ضحية دون أي مسـوّغ قانونـي، كمـا هو مبيـن بالجـدول أدناه:

أسماء المعتقلين

م	الاسم	العمر
1	محمد بن محمد عبد القادر العبدلي	50 سنة
2	علي سالم موسى العبدلي	55 سنة
3	صالح علي سالم موسى العبدلي	30 سنة
4	ناصر سالم العبدلي	69 سنة
5	عبد الله محمد صالح الفقير	45 سنة
6	عبد الله احمد ضيف الله الصوملي	56 سنة
7	سالم محمد سالم سعد العبدلي	55 سنة
8	أحمد عبد ربه ضيف الله الصوملي	29 سنة
9	صالح احمد عمر سعد العبدلي	65 سنة
10	صالح ضيف الله الصوملي	69 سنة
11	محمد عبد القوي محمد عمر	45 سنة
12	صالح عبد القادر صالح	40 سنة
13	علي عبد ربه ضيف الله العبدلي	31 سنة
14	فيصل صالح الناصري العبدلي	46 سنة
15	محمد صالح ضيف الله العبدلي	31 سنة
16	أحمد عبد ربه أحمد الصوملي	18 سنة
17	علي أحمد صالح عبد الله العبدلي	18 سنة
18	عز الدين عبد ربه أحمد العبدلي	15 سنة
19	عبد القادر عبد الولي محمد العبدلي	22 سنة

وبحسـب ما ورد في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة، وهـم: (ف. ف. ص. م) و(م. ع. ع. أ)، فإنه في تمـام السـاعة التاسـعة صباحًا من يـوم الثلاثـاء الموافق 2023/12/26م، وأثنـاء قيـام جمـع غفيـر مـن أهالـي قرية المسـمق، مديريـة الطفـة، محافظـة البيضـاء، بتشـييع جنازة الحاج سـعد محمد سـعد العبدلـي، وعند وصولهم إلـى المقبـرة، أقدمـت جماعـة الحوثـي بقيـادة مدير أمن مديريـة الطفـة عبـد اللـه الشـريف (أبو حـزب اللـه) على محاولة اعتقال الشـيخ محمد بـن محمد العبدلي. فحدثت مشـادة وإطلاق رصاص من قبل جماعة الحوثي، فتدخل الحاضرون لفض الاشتباك، فعمدت الجماعة إلى اعتقال الضحيـة ومعه ثمانية عشـر شـخصًا من آل عبـد الله. ثم قاموا بنقل المعتقلين إلى سجن الحوثيين بمركز المديرية التابعـة لهـم، وبعد مرور عـدة أيام أُطلق سـراحهم. وقد بـررت جماعـة الحوثي هـذا الانتهـاك بأنهـم يبحثون عن مطلوبيـن في قضيـة جنائيـة لا تربط المعتقليـن بها أي صلة.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقات التي قامت بهـا اللجنة، وما ورد في إفادة الشـهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثيين، بقيادة مدير أمن المحافظة عبد الله محمـد العربجي، ومدير أمن الطفة عبد الله الشـريف (أبو حزب الله)، وسام علي الملاحي المشرف العام للمحافظة.

3. واقعـة اعتقال لـؤي أحمد صالح المليـكي - مديرية خدير - محافظة تعز بتاريخ 2023/04/01م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، وبحسـب ما جاء في الوثائق المرفقة، بأنه في تمام السـاعة العاشـرة صباحًا بتاريخ 2023/04/01م، تم اعتقال المواطـن لؤي أحمـد صالح الملـيكي، البالغ مـن العمر 23 سنة، في مديرية خدير بمحافظة تعز.

وبحسـب ما ورد فـي إفادات ذوي المعتقـل، وما جاء في شـهادة الشـهود الذيـن تـم الاسـتماع إليهم مـن قبل اللجنة، ومنهم (ف.ي.م.س) و(ا.غ.ق.ل) و(م.ي.ث.م)، فإنه وفي حوالي السـاعة العاشرة صباحًا من نفس اليوم، خرج لؤي أحمد صالح من منزله في سوق الصميل متوجهًا إلى منطقة الحوبان للعمل على الدراجة النارية التي اشـترتها له والدته لمساعدتهم في النفقات العائلية.

فتوجه لؤي من مدينة تعز إلى منطقة الحوبان عبر طريق الأقـروض، وعند وصوله إلى نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثـي في دمنة خدير، تم اعتقاله من قبلهم بحجة وجود بلاغ ضده، ثم نُقل مباشـرة إلى سجن مدينة الصالح، حيث لا يزال معتقلًا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

ويُذكـر أنه في بدايـة الحرب، وعند نزوح لؤي وأسـرته من وسـط مدينة تعز إلى الحوبان، تم اعتقاله من قبل جماعة الحوثي في عام 2016، وتم وضعه في حديقة التعاون وكان

حينها طفلًا يبلغ من العمر 16 سنة، وتعرض للتعذيب بطريقة الوقوف داخل الماء لمدة ثلاثة أيام، إضافة إلى تعرضه للضرب، واستمر اعتقاله لمدة أسبوع. وقد أُفرج عنه لاحقًا بوساطة أحد الأشخاص، إلا أنه ظل يعاني من اضطرابات نفسية نتيجة التعذيب الذي تعرض له.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما ورد في شهادة الشهود، تبيّن للجنة أن المسؤول عن هذا الانتهاك هو صلاح بجاش، الذي عيّنته جماعة الحوثي محافظًا لتعز، ومدير أمن تعز التابع للجماعة أحمد يحيى مداعس، وذلك في عام 2023م.

اعتقالات الموظفين العاملين في السفارات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت جماعة الحوثي في ملاحقة العشرات من موظفي الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني اليمنية والدولية، والعاملين في سفارات بعض الدول الأجنبية العاملة في اليمن، في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تحديدًا العاملين في المجال الإنساني والإغاثي وحقوق الإنسان، حيث اعتقلت خلال فترة التقرير ما يزيد عن (72) ضحية، وقد توصلت اللجنة إلى قائمة بأسماء هؤلاء الموظفين الذين تم اعتقالهم، وثقت اللجنة منهم، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، عدد (20) ضحية، ولا تزال تواصل استكمال الرصد والتوثيق والتحقيق وجمع المعلومات عن الانتهاكات التي تعرض لها بقية الموظفين، ونستعرض في هذا التقرير نماذج من تلك الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها، وسوف تنشر اللجنة نتائج التحقيقات المتعلقة ببقية المعتقلين من موظفي تلك المنظمات والسفارات الأجنبية في تقاريرها القادمة.

1. واقعة اعتقال الضحية أحمد علي اليمني - منطقة التحرير، أمانة العاصمة صنعاء، بتاريخ 2024/06/06م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة من أدلة وإفادة مدلي المعلومات (م. م. ع. ف) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم (ي، ط، ص، ا) و(هـ، م، أ)، فإنه في حوالي الساعة السادسة صباحًا من يوم الخميس الموافق 2024/06/06م، داهمت مجموعة من المسلحين التابعين لجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، بقيادة المدعو عبدربه محمد محمد المنصوب، وبرفقتهم عدد من الزينبيات، منزل الضحية أحمد علي اليمني، الموظف بمنظمة العون المباشر، الكائن في منطقة التحرير بجوار باب السبح - أمانة العاصمة صنعاء، واقتحموه، وقاموا باستجواب الضحية وأفراد أسرته داخل المنزل، ومصادرة مقتنياته الشخصية، بما في ذلك الشهادات العلمية للضحية، ووثائق ملكية سيارته، والأجهزة الإلكترونية (هواتف، كمبيوتر، وأجهزة تخص أبنائه وزوجته)، ثم قاموا بتكبيله بالقيود واقتياده إلى إحدى السيارات التابعة لهم، وأخذه إلى جهة غير معلومة، دون السماح لأسرته بالتواصل معه أو زيارته، رغم تردد أسرة الضحية على عدد من قيادات جماعة الحوثي والمسؤولين الأمنيين فيها لمحاولة معرفة سبب ومكان اعتقال الضحية والسماح لهم بزيارته، كما أفاد الشهود أن الضحية معروف عنه أنه يعمل في المجال الإنساني والإغاثي منذ فترة طويلة، وقد عمل مع عدد من المنظمات الدولية، منها: المجلس الدنماركي (نائب رئيس المجلس)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ومنظمة أوكسفام، والصندوق الكندي، ومنظمة العون المباشر التي تم اعتقاله وهو يعمل بها، والتي بسبب عمله لديها تم اعتقاله ومنعت أسرته من زيارته حتى كتابة التقرير.

2. واقعة اختطاف وإخفاء قسري للضحية أكرم ياسين الأكحلي - شارع إيران، مديرية السبعين، أمانة العاصمة صنعاء بتاريخ 2024/06/01م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة من أدلة وشهادات شهود، أنه في مساء يوم السبت الموافق 2024/06/01م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، بقيادة المدعو «أبو ناصر حسين الخزان»، بمداهمة منزل المواطن أكرم ياسين الأكحلي، الكائن في شارع إيران، مديرية السبعين، أمانة العاصمة صنعاء، واقتحامه بالقوة واعتقاله، لعدة أشهر. وبحسب إفادة مدلي المعلومة (ع. ع. س)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م. ع. ن. ح) و(م. ع. م)، فإن الضحية أكرم ياسين الأكحلي يعمل بوظيفة كبير مسؤولي سياسات التنمية الدولية في سفارة مملكة هولندا لدى اليمن، وأنه في حوالي الساعة الثامنة مساءً من يوم السبت الموافق 2024/06/01م، قامت مجموعة مسلحة يبلغ عددها سبعة أفراد تابعة لما يسمى جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، يقودهم المدعو «أبو ناصر حسين الخزان»، باقتحام منزل الضحية أثناء تواجده في منزله بين أفراد أسرته، مثيرين جوًا من الرعب والفزع بين

أسـرة الضحية وأطفاله وجيرانه. كما قامت هذه العناصر بتفتيـش المنـزل ونهـب عـدد مـن محتوياته، مـن بينها كاميـرات المراقبة وثلاثة هواتـف محمولة تخص الضحية وزوجته، إضافة إلى جهازَي لابتـوب ومبالغ مالية بالدولار الأمريكي، كمـا تم العبث بمحتويات المنزل وكسـر العديد مـن المقتنيات. ومن ثم تم تكبيـل الضحية وتغطية عينيه أمام أفراد أسرته، واقتياده إلى جهة غير معلومة، ومنعت أسـرته مـن التواصـل معـه بعـد ذلـك، أو حتـى إبلاغهم بمـكان اعتقالـه، برغـم المحـاولات التي قامت بها أسـرة الضحيـة لدى العديد مـن القيادات والمشـرفين التابعين لجماعـة الحوثـي، لغـرض الإفـراج عنه والاستفسـار عن مصيره والإفصاح عن مكان اعتقاله، إلا أن قيادة الجماعة امتنعت عن تقديم أي معلومات أو إيضاحات عنه، زاعمين أن سبب اعتقاله هو قيامه بالتجسس لصالح دولة أجنبية والتخابر مع جهات معادية للجماعة، وهي ذات الاتهامات التـي وجهتها جماعـة الحوثي لمعظم مـن اعتقلتهم من موظفـي المنظمـات والهيئـات الأمميـة والسـفارات الأجنبيـة في اليمـن. وفـي 2024/07/12م، أصـدر البرلمان الهولندي بيانًا رسـميًا طالب فيه جماعة الحوثي بالإفصاح الفـوري عـن مصيـر الموظـف أكـرم الأكحلـي والإفـراج عنـه دون قيـد أو شـرط، باعتبـاره موظفًـا في السـفارة الهولندية. إلا أن جماعة الحوثي استمرت في اعتقاله، ولم يُفرج عنه إلا بعد انقضاء حوالي أحد عشـر شـهرًا، حيث تم الإفراج عنه بتاريخ 2025/04/10م.

3. واقعـة اعتقـال وتعذيـب الضحيـة توفيق مسـفر ناجي الوليدي - بتاريخ 2024/08/05م - أمانة العاصمة صنعاء - منطقة التحرير:

تتلخـص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية من أدلة، بأنـه بتاريخ 2024/08/05م، داهمت عناصر مسـلحة منزل الضحية توفيق مسفر ناجي الوليدي، الكائن بحي القيادة - منطقة التحرير - أمانـة العاصمة صنعاء، وقامت باقتحام المنـزل واعتقـال الضحيـة واقتيـاده إلى جهـة مجهولة. وبحسـب ما ورد في إفادة مدلي المعلومات (خ، و، ص)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ، م، م، ع) و(م، ع، س، هـ)، فإنـه بتاريـخ 2024/08/05م، داهـم حوالي (13) عنصرًا مسـلحًا يتبعون ما يسـمى جهاز الأمـن والمخابرات التابـع لجماعة الحوثـي، بقيادة المدعو أحمد الحميـدي، والمدعو محمد السـفياني، والمدعو خالد الحربي، منزل الضحية توفيق مسـفر ناجـي الوليدي، الذي يعمـل موظفًـا لدى منظمـة اليونيسـف، وكان بعضهم يرتـدي الـزي العسـكري، والبعـض الآخـر يرتـدي ملابس مدنيـة، حيث قامـوا بتطويـق المنـزل واقتحامـه بالقوة، وتكسـير زجـاج المنـزل والعبـث بمحتوياتـه وأثاثـه، ثـم قامـوا بتكبيل يدي الضحيـة بالقيود وربـط عينيه بقطعة قماش، وأخرجوه مـن المنزل وهو لا يزال مرتديًا «بيجامة النـوم»، وذلـك بعـد الاعتداء عليـه وضربه ونـزول الدماء على ملابسـه. ومن ثـم تم اقتيـاده على متن سـيارة نوع هايلوكـس بيضـاء اللون إلى جهـة مجهولـة. وبعد مرور أسـبوعين على الاعتقال، ومتابعـة ذوي الضحية وزملائه لـدى قيادة جماعـة الحوثي، تم التوصل إلـى معرفة مكان اعتقاله، وأنه موجود في سجن يتبع ما يسمى جهاز الأمن والمخابـرات في منطقة معين، كما أفاد الشـهود أنه تم إبلاغهـم من قبل بعض العاملين فـي هذا المعتقل بأن الضحية تعرض للتعذيب، ويعاني من كسـور في أطرافه وحروق بالسـجائر على ظهـره تعرض لها أثنـاء التحقيق، وأن المسـؤولين عن إدارة المعتقـل يرفضون تقديم أي مسـاعدة طبية له، كما تم رفض طلبـات محامي الضحية وأسـرته بالتواصـل معـه. ولا يـزال الضحية معتقـلًا حتى الآن، بسـبب عملـه مع منظمة اليونيسـف، حيث أتهمته جماعة الحوثي بالتجسس والتخابر مع جهات أجنبية.

4. اعتقـال وتعذيـب حتـى المـوت للضحيـة أحمد عبد الخالـق أحمد باعلـوي - الموظف فـي برنامج الأغذية العالمي - محافظة صعدة بتاريخ 2025/01/23م:

تتلخـص الواقعـة وفقًـا لمـا تضمنـه ملف القضيـة لدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ 2025/01/23م، قامـت مجموعـة مـن المسـلحين باعتقـال الضحيـة أحمـد عبـد الخالـق أحمـد باعلـوي، الذي يعمل موظفًا في برنامـج الأغذية العالمي، وذلك من مقر سـكنه في فندق «سـماء صعدة» بمدينة صعـدة. وبحسـب ما ورد فـي إفـادة المُبلّغ، ومـا جاء في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهم اللجنـة، وهم: (ع، ح، ي) و(س، ع، ق، م)، فإنـه فـي يـوم الثلاثـاء الموافق 2025/01/23م، قامـت مجموعـة مسـلحة تابعـة لجماعة الحوثـي باقتحام فندق «سـماء صعـدة» الكائن في مدينة صعـدة، واعتقـال الضحية أحمد عبد الخالـق أحمد باعلوي، الموظف لدى برنامـج الأغذية العالمي، من داخل الفندق، واقتياده إلى جهة غير معلومة، وسـجنه ومنعه من حقه في التواصل مع أسـرته وإعلامهم بمـكان تواجده. وأفاد الشـهود أنهم تلقـوا أخبارًا عن تعـرض الضحية للتعذيب فـي المعتقـل، وبعد أسـبوعين مـن الاعتقـال، وتحديدًا بتاريـخ 2025/02/10م، أعلنـت قيـادة جماعـة الحوثـي في صعـدة عن وفـاة الضحيـة في أحد سـجونها، وقـد أعلن برنامـج الأغذيـة العالمي التابـع للأمم المتحـدة عن وفاة

أحد موظفيه أثناء احتجازه في سجن تابع لجماعة الحوثي بمحافظة صعدة، بعد أكثر من أسبوعين من الاعتقال التعسفي للضحية، وهو واحد من ضمن سبعة موظفين محليين تابعين للبرنامج اعتقلتهم قيادة جماعة الحوثي بتاريخ 2025/01/23م. وأعرب البرنامج عن أسفه الشديد لوفاة الموظف أحمد باعلوي، الذي يعمل لدى البرنامج منذ العام 2017م.

5. اعتقال وإخفاء قسري للضحية محمد عبد العزيز قاسم سيف - مديرية آزال - أمانة العاصمة بتاريخ 2024/06/05م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ 2024/06/05م، تم اقتحام منزل موظف منظمة اليونيسف، الضحية محمد عبد العزيز قاسم سيف، الكائن في شارع الأربعين، مديرية آزال، واقتياده مكبل اليدين إلى جهة غير معلومة. وبحسب ما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (س، ب، ن) و(أ، ا، ب)، فإنه عند الساعة (12:00) ليلًا بتاريخ 2024/06/05م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي، بقيادة المدعو عبد الخالق المهدي، المكنى «أبو خليل»، وعلى متن أربع سيارات، بمحاصرة منزل الضحية محمد عبد العزيز قاسم سيف، الكائن في شارع الأربعين، جوار مدارس التربوية الحديثة في مديرية آزال بأمانة العاصمة صنعاء، وأفاد الشهود أن خمسة من المسلحين قاموا باقتحام المنزل ودخوله بالقوة وسط صراخ أسرة الضحية، والقيام بتفتيش المنزل وأوراقه وأجهزة الهاتف الخاصة به. كما قام قائد المجموعة، المدعو عبد الخالق المهدي، بشتم الضحية وتهديده بالتصفية أمام أسرته التي كانت في حالة فزع وخوف، ثم تم تكبيل أيدي الضحية واقتياده على متن إحدى سياراتهم إلى جهة غير معلومة، وأن أسرة الضحية وأولاده تواصلوا مع قيادة جماعة الحوثي لمعرفة مصيره دون أي جدوى.

6. اعتقال الضحية مختار عوض أحمد الشميري - منطقة آزال - أمانة العاصمة بتاريخ 2025/01/20م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، أنه عند حوالي الساعة التاسعة صباحًا بتاريخ 2025/01/20م، قامت مجموعة مسلحة باقتحام منزل الضحية مختار عوض أحمد الشميري، مسؤول قسم التغذية في اليونسيف، واقتياده من منزله الكائن في منطقة آزال بأمانة العاصمة إلى جهة غير معلومة. وبحسب ما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ر، أ، م، ص) و(ع، ع، ز)، فإنه في حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين الموافق 2025/01/20م، قامت مجموعة مسلحة مكونة من (12) فردًا على متن طقم عسكري وسيارة «تويوتا لاندكروزر» بيضاء، تابعة لجماعة الحوثي، بقيادة المدعو محمد إسماعيل الباشا، المكنى «أبو عبد الله»، بمحاصرة منزل الضحية مختار عوض أحمد الشميري، الكائن في شارع الأربعين جوار مدارس الرائد الأهلية في مديرية آزال بأمانة العاصمة صنعاء، ثم قاموا باقتحام المنزل بالقوة وترويع زوجة الضحية وأطفاله، وبحسب شهادة الشهود، تم تفتيش المنزل ونهب جهاز اللابتوب والهاتف التابع للضحية، ومن ثم تكبيل الضحية وعصب عينيه واقتياده إلى جهة مجهولة. وقد باءت محاولات أسرته للتوصل إلى معرفة مكان تواجده ومصيره بالفشل، كما علمت الأسرة أن جماعة الحوثي تتهم الضحية بالعمل لصالح منظمة أجنبية، كونه يشغل منصب مسؤول التغذية في اليونيسف، ولا يزال معتقلًا حتى الآن.

7. اعتقال الضحية رباب عبد القدوس محمد المضواحي - بيت بوس، مديرية سنحان، محافظة صنعاء بتاريخ 2024/06/06م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة العاشرة مساءً من يوم الثلاثاء الموافق 2024/06/06م، قامت مجموعة مسلحة باعتقال الضحية رباب عبد القدوس المضواحي (45 سنة)، مديرة البرامج والمشاريع في المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، وذلك من منزلها الكائن في بيت بوس، مديرية سنحان، محافظة صنعاء، واقتيادها إلى مكان مجهول. وبحسب ما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م، س، ع، م) و(ع، ع، م)، فإنه عند الساعة العاشرة مساءً من يوم الثلاثاء الموافق 2024/06/06م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي في أمانة العاصمة، وبمعيتهم عناصر مسلحة نسائية - ما يسمى «الزينبيات» - باقتحام منزل الضحية رباب عبد القدوس المضواحي، مديرة البرامج والمشاريع في المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، والدخول بالقوة أثناء تواجد الضحية وزوجها حفظ الله وأطفالها الخمسة في غرفة الجلوس، والقيام بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته، وسط بكاء وصراخ الأطفال. ومن ثم تم تكبيل يدي الضحية وزوجها، وانتزاع الأطفال من بين أيديهم، ومنعهم من الاقتراب منهم، وتهديد الزوجين وتوجيه

الشـتائم لهمـا، واتهامهمـا بأنهمـا يعـملان مـع أمريكا. وبحسـب إفـادة الشـهود والجيران، تـم بعد ذلـك اقتياد الضحيـة وزوجها على متـن إحدى السـيارات ونقلهما إلى مكان غير معروف. واسـتمرت أسـرة الضحيـة وعدد من الوسـاطات بالتواصل مع قيادة الجماعـة لمعرفة مكان ومصيـر الضحية والمطالبة بالتواصـل معها دون جدوى، وبعـد فتـرة، تـم إطلاق سـراح زوجهـا، واسـتمر اعتقال الضحيـة وحرمانها من الاطمئنان والتواصل مع أسـرتها وأطفالها، حتى بعد أن سُـمح لها بالحضور لمدة ساعتين لمراسم دفن والدتها التي كانت تعاني من مرض عضال، ثم أُعيدت إلى المعتقل. وبعد ضغوط ووسـاطات قبلية، تم الإفراج عن المعتقلة بتاريخ 2025/05/05م، بعد نحو أحد عشر شهرًا من الاعتقال التعسفي.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة الوطنيـة في الوقائع أعلاه، ووفقًا للأدلـة المختلفة التي تضمنها ملف القضية لدى اللجنة، فإن المسؤول عن هذا الانتهاك هو ما يسـمى جهاز الأمن والمخابرات التابـع لجماعة الحوثي، بقيـادة المدعو عبد الكريم الخيوانـي، المعيّن من الجماعة رئيسًـا للجهـاز، وبمشـاركة الضبـاط التابعيـن للجماعـة الواردة أسماؤهم في هذه الوقائع.

لبعض الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى القوات الحكومية

1. واقعـة اعتقال الضحية سـمير ياسـين سـلطان ثابـت - مديريـة المـعلا، محافظـة عـدن بتاريـخ 2025/04/30م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، وبحسـب ما جاء في الوثائق المرفقة، بأنه في تمام السـاعة التاسعة مسـاءً بتاريخ 2025/04/30م، تم اعتقال المواطن سمير ياسين سـلطان ثابت واحتجازه في إدارة شرطة المعلا، محافظة عدن.

وبحسـب ما ورد فـي إفادات ذوي المعتقـل، وما جاء في شـهادة الشـهود الذيـن تـم الاسـتماع إليهم مـن قبل اللجنـة، ومنهـم (ب.ر.ي.م) و(ص.ل.م.ي) و(م.ب.ف.م)، فإنـه وفـي حوالـي السـاعة التاسـعة مسـاءً مـن نفس اليوم، جاء طقم تابع لإدارة شرطة المعلا بقيادة شخص يُدعى أديب، أحد أفراد شـرطة المعلا، إلى منزل المواطن سمير ياسين سـلطان ثابت للبحث عنه، وعندما لم يجدوا الضحية، قاموا بأخذ ابنه ياسـين سـمير ياسين، البالغ من العمر 17 سنة، وأثناء تحركهم باتجاه المركز بالمعلا، وجدوا والده سمير في بوفية مقابل المجمع الصحي، فتم حينها الإفراج عن الابن ياسـين سـمير وتركه في سـبيله، وأُخذ الضحية سـمير ياسـين معهم إلـى إدارة شـرطة المعلا. وبحسـب الشـهود، فإن أسـرته ذهبت أكثر من مرة إلى إدارة شـرطة المعلا، ولكـن لم تجده، وبعد ذلـك تم إخبار أسـرته بأنـه نُقل إلى سـجن جهـاز مكافحـة الإرهاب في محافظة عدن.

وقـد تخاطبـت اللجنـة مـع مديـر أمـن محافظـة عـدن للاستفسار عن القضية، وردّ بأن القضية قد تم إحالتها الى النيابة وهي الآن منظورة أمام النيابة الجزائية المتخصصة.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة فـي الواقعة المذكـورة، وما ورد في شـهادة الشـهود، تبيّن للجنة أن المسـؤول عـن هـذا الانتهاك هـو مدير شـرطة المعلا فضل الحجافي.

2. واقعـة اعتقـال 23 مواطنًـا مـن أبنـاء مديريـة المقاطـرة، محافظـة لحـج، ومديريـة الشـمايتين، محافظة تعز بتاريخ 2023/07/25م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في شهادات الشهود، بأنه بتاريخ 2023/07/25م، تمـت حملـة اعتقـالات لعـدد 23 مواطنًـا، بينهـم خمسـة أطفـال، مـن أبنـاء مديريـة المقاطـرة، محافظة لحج، ومديرية الشمايتين، محافظة تعز.

أسماء المعتقلين

م	الاسم	العمر
1	احمد زائد سلطان حميد	15 سنة
2	محمد سلطان حميد	14 سنة
3	نادر مرتضى نعمان	17 سنة
4	غمدان عادل محمد مقبل	17 سنة
5	مهند فؤاد محمد امين	17 سنة
6	نائف سلطان حميد محمد	20 سنة
7	رضوان عبدالله علي سعيد	52 سنة
8	كمال محمد علي مقبل	30 سنة
9	احمد عبد الكريم محمد النهاري	32 سنة
10	علوان شكري علون علي	27 سنة
11	حسين طه محمد طارش	21 سنة
12	عادل عبده احمد عون	32 سنة
13	محمد حزام محمد المقرمي	
14	عمار عبد الولي قائد الصفواني	
15	يوسف رشاد يوسف الحكيمي	
16	جميل أبوبكر عبدالباري	
17	علاء وهبي عبدالرب ذياب	23 سنة
18	عيدروس احمد سيف مقبل	30 سنة
19	حسام احمد سيف مقبل	26 سنة
20	جمال هاشم قادري	31 سنة
21	محمد هاشم قادري	48 سنة
22	خالد إبراهيم الجابري	55 سنة
23	ياسر عبد الحافظ الناصري	31 سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي المعتقلين، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (أ، ب، ع، ث) و(ب، خ، س، ح) و(ق، س، ا، ف) و(ل، ث، خ، ص)، فإنه ومنذ نهاية شهر يوليو 2023م، وخلال الأشهر (أغسطس، سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر) من العام 2023م، قام عناصر تابعون للواء الرابع مشاة جبلي التابع لمحور طور الباحة بمداهمات عدد من منازل المواطنين في شرق مديرية المقاطرة، واعتقال عدد من أبناء المديرية التابعة لمحافظة لحج، ومديرية الشمايتين التابعة لمحافظة تعز. وقد وصل عدد المعتقلين إلى (23) مواطنًا، بينهم (5) أطفال دون سن الثامنة عشرة، وذلك على خلفية حدوث انفجار عبوة ناسفة بتاريخ 2023/07/25م في منطقة نجد البرد بمديرية المقاطرة بمحافظة لحج، والتي أصيب فيها أربعة أفراد من اللواء كانوا على متن طقم عسكري. وبعد هذا الانفجار بنصف ساعة تقريبًا، انفجرت عبوة أخرى أصيب بها اثنان من أهالي المنطقة. تلى ذلك قيام عناصر اللواء بالتحرك باتجاه القرى المجاورة، واقتحام منازل المواطنين واعتقال من وجدوه فيها من الرجال. وشملت الحملة اعتقال معلمين وطلاب وعمال، وتم إيداعهم جميعًا في مقر قيادة اللواء الرابع مشاة جبلي، دون السماح لأهاليهم بزيارتهم أو عرضهم على أي جهة قضائية. واستمر الأمر كذلك حتى تاريخ 2025/03/25م، حيث تم السماح لبعض من أهالي المعتقلين بزيارة أقاربهم، ولم يتم السماح بعد ذلك بتكرار الزيارة أو السماح بزيارة باقي المعتقلين.

وبتاريخ 2025/01/13م، وبناءً على شكوى تلقتها اللجنة من أهالي المعتقلين، تم التواصل مع قيادة اللواء الرابع، والجلوس مع قائد اللواء الرابع مشاة جبلي في مكتب اللجنة الوطنية بالعاصمة المؤقتة عدن، لاستفساره عن الأسباب القانونية والمبررات للمداهمة والاعتقالات، وعدم عرض المعتقلين على القضاء وفقًا للقانون، والسماح لأهلهم بالزيارة، وتمكينهم من حقهم بالدفاع عن أنفسهم طيلة الفترة الماضية. وفي اللقاء باللجنة، أفاد قائد اللواء أن ما اتخذه اللواء كان إجراءً أمنيًا استخباراتيًا نتيجة حوادث الاغتيالات في المنطقة، ولم تتم أي أعمال تعذيب بحق المحتجزين. وحتى كتابة هذا التقرير، ما يزال المحتجزون متواجدين في مركز احتجاز تابع لمحور طور الباحة، وهو مكان يبعد عن مقر عمل النيابة والقضاء العسكري التابع للمنطقة العسكرية الرابعة بمسافة كبيرة، رغم صدور مذكرة من وزير الدفاع اللواء محسن الداعري لقائد اللواء الرابع مشاة جبلي، العميد أبو بكر الجبولي، بإحالة المعتقلين إلى نيابة المنطقة العسكرية الرابعة، وصدور مذكرات من القاضي مهدي فصيع، محامي عام النيابات العسكرية، مدير دائرة القضاء العسكري، إلى نيابة المنطقة العسكرية الرابعة، بنقل معتقلي طور الباحة إلى سجن المنصورة للسير في إجراءات التحقيق تجاه المتهمين، والإفراج عن من لم يشمله أي اتهام، كان آخرها بتاريخ 2025/06/30م. إلا أنه وحتى كتابة التقرير، لم يتم تنفيذ ما جاء في المذكرات من قبل قيادة اللواء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي استمع إلى الشهود وأقوال ذوي المعتقلين، والمذكرات الصادرة من جهات عدة منها وزير الدفاع ورئيس القضاء العسكري المتعلقة بالواقعة، وما جاء في إفادة

قائـد اللـواء خلال لقائه مـع اللجنـة، فقد تبيـن للجنة بأن المسـؤول عن هذا الانتهاك هو اللواء الرابع مشاة جبلي التابع للحكومة الشرعية بقيادة العميد أبوبكر الجبولي.

3. واقعة اعتقال حبيـب منصور محمد نعمان في حي الشـابات بمديرية خور مكسر بمحافظة عدن بتاريخ 2024/09/15م

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة إلـى أنـه فـي السـاعة (01:30) صباحًـا بتاريـخ 2024/09/15م، تـم اعتقـال الضحيـة حبيب منصـور محمد نعمان من مـكان تواجده بجانب المؤسسـة الاقتصادية بمديرية خور مكسـر بمحافظة عدن. وبحسب إفادة ذوي الضحية، وما تضمنـه ملف القضية من وثائق، وما جاء في شـهادة الشهود الذين اسـتمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م، ع، أ) و(ع، أ، س)، فإنه في السـاعة (01:30) صباحًا بتاريخ 2024/09/15م، وعندمـا كان الضحيـة حبيب منصور محمد نعمان متواجدًا في ورشة ميكانيك لإصلاح سيارته بجانب المؤسسـة الاقتصاديـة فـي حـي الشـابات بمديرية خور مكسـر بمحافظة عدن، جاءت سـيارة نوع «كورولا» نزل منهـا خمسـة أفراد مسـلحين ومقنعين، يتبعـون الحزام الأمنـي م/عـدن، وقاموا باعتقـال الضحية حبيـب منصور محمـد نعمان وأخـذوه معهم إلى معسـكر النصـر التابع للحزام الأمني. وعندما تم سؤالهم من الضحية وأشخاص آخريـن متواجدين في الورشـة: «هل لديكـم أمر بالقبض على حبيب منصور؟»، كان رد القوة الأمنية: «لا أحد يتدخل وليـس من شـأنكم ذلـك». وبعـد حوالـي سـاعة، جاءت عناصر مسـلحة أخـرى تتبع الحـزام الأمني وأخذوا سـيارة الضحيـة من الورشـة، وهي نـوع «هونداي» بيضـاء اللون وبحسب إفادة ذوي الضحية، فقد استمر اعتقال المذكور حتى تاريخه، دون السـماح لهم بزيارتـه أو توجيه أي اتهام من جهـاز القضاء إليه، وقد ردت قيادة الحزام الأمني على استفسـار اللجنة عـن الواقعة بأن القضية قـد تم إحالتها إلى النيابة الجزائية المتخصصة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة مصـدر المعلومة، وشـهادة الشـهود، وما احتـواه ملف القضيـة من وثائـق، تبين للجنة أن الجهة المسـؤولة عن هـذا الانتهاك هي قـوات الحزام الأمنـي بمحافظة عدن، بقيادة العميد جلال الربيعي، قائد الحزام الأمني بمحافظة عدن.

4. واقعـة اعتقال تعسـفي للضحية عبـد الله عوض محمـد الحيمـي، مديريـة المدينـة، محافظـة مـأرب، بتاريخ 2024/05/20م.

تتلخـص الواقعـة: وفقًـا لما تضمنـه ملـف القضية لدى اللجنـة، أنـه فـي يـوم الاثنيـن بتاريـخ 2024/05/20م، تـم اعتقال الضحية عبد الله عوض محمد الحيمي من النقطة العسـكرية في مدخل محافظة مأرب، وإيداعه مقر جهاز الأمـن السياسـي بمحافظة مأرب. وبحسـب مـا ورد في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهم اللجنـة، وهم: (ف. ق. ف. ق)، و(م. س. م. س)، و(م. ع. م. أ)، فإنـه فـي يوم الاثنين بتاريـخ 2024/05/20م، وبينما كان الضحية عبد الله عوض محمد الحيمي فـي طريقه من محافظة عدن متجهًـا إلـى محافظة مـأرب، بعـد أن تم قبوله للدراسـة بالكليـة الحربيـة في عدن، وعند وصوله إلـى مدخل مدينة مـأرب تـم إيقافـه واعتقالـه مـن قبـل نقطة عسـكرية بمدخـل المدينـة تابعـة للأمن العـام، بحجة أنـه مطلوب أمنيًـا، وأن لديهم بلاغًا ضده من النيابة العسـكرية الثالثة من القاضـي صلاح القميري. وتم بعد ذلك إيداعه سـجن الأمن السياسـي، وعندمـا علم أهله تقدمـوا بطلبات إلى النيابة العامة بالإفراج عنه، وتم التوجيه من قبل النيابة إلى إدارة الأمن السياسـي بإحالة الضحية مع أولويات القضية إلى النيابة أو الإفراج عنه. ورفضت إدارة الأمن السياسـي تنفيـذ هذه التوجيهات وأبقته رهـن الاعتقال لديها دون عرضـه على أي جهة قضائية، أو تنفيذ التوجيهات الصادرة إليها مـن نيابة المنطقة الثالثة، أو حتى السـماح لأسـرته بزيارتـه أو التواصـل معـه. وبنـاءً على الشـكوى المقدمة مـن ذوي الضحيـة إلـى اللجنـة، فقد ترتـب على اسـتمرار اعتقـال الضحية حرمانـه من حقوقه القانونيـة المكفولة لـه بموجـب الدسـتور والقانون، إضافـة إلـى حرمانه من الالتحاق بدراسته في الكلية العسكرية بالعاصمة المؤقتة عدن.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقات التي قامـت بها اللجنة، وما ورد في إفـادة المبلغ والشـهود، فإن الجهة المسـؤولة عن هذا الانتهاك هي إدارة الأمن السياسـي في محافظة مأرب، بقيادة مدير عام الأمن السياسي بمحافظة مأرب العقيد/ ناجي حطروم، ونائب مدير الأمن أحمد حنشل.

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة

يُعد التعذيب من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها إيلامًا، لما ينطوي عليه من انتهاك صارخ لكرامة الإنسان وتجريد للفرد من إنسانيته. ولهذا السبب يُحظر التعذيب وسائر أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة بشكل مطلق وغير قابل للتقييد في جميع الظروف، وفقًا لما نصّت عليه العديد من المواثيق الدولية.

وتأتي اتفاقية مناهضة التعذيب التي أُقِرّت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1984/12/10م، ودخلت حيّز التنفيذ عام 1987، في مقدمة هذه المواثيق، وقد صادقت عليها الجمهورية اليمنية في 1991/11/5م، مما يكرّس التزام الدولة القانوني بمنع هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها. كما ينص التشريع اليمني بوضوح على تجريم التعذيب والمعاقبة عليه.

وفي ضوء ما يخلّفه التعذيب من آثار جسدية ونفسية مدمّرة، لا تقتصر على الضحية فحسب، بل تطال المجتمع بأسره، تُولي اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان اهتمامًا بالغًا بتوثيق ومتابعة مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، انطلاقًا من واجبها في حماية الحقوق وضمان العدالة للضحايا. وخلال الفترة المشمولة في التقرير، قامت اللجنة برصد (41) حالة ادعاء بالتعذيب قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وانتهت اللجنة من التحقيق فيها جميعًا، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (33) حالة تعذيب، فيما ثبتت مسؤولية الجهات الأمنية والجيش التابعة للحكومة عن (8) حالات.

أ. نماذج من الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1. واقعة اعتقال وتعذيب حمدي عبدالرزاق قاسم – مديرية الظهار، محافظة إب، بتاريخ 2023/03/08م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير الطبية المرفقة، بأنه في تمام الساعة (06:00) صباحًا بتاريخ 2023/03/08م، تم اعتقال حمدي عبدالرزاق قاسم، الملقب بـ»المكحل»، ونتج عن ذلك وفاته بتاريخ 2023/03/19م في نفس مكان اعتقاله.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما ورد في التقارير الطبية، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع. ق. م. س)، و(ع. ع. ك. أ)، و(ا. م. ح. أ)، فإنه في حوالي الساعة (06:00) صباحًا بتاريخ 2023/03/08م، قامت جماعة الحوثي بإرسال مسلحين تابعين لإدارة أمن محافظة إب التي يسيطرون عليها إلى منزل الناشط حمدي عبدالرزاق قاسم، الملقب بـ»المكحل»، وقام المسلحون بمداهمة المنزل واعتقاله، وأخذوه إلى سجن إدارة أمن المحافظة على خلفية نشره مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد فيها جماعة الحوثي.

وكان هذا الاعتقال هو الثاني للضحية، حيث تم اعتقاله سابقًا لنفس السبب، وتم الإفراج عنه بعد توقيعه على تعهد بعدم انتقاد الجماعة.

وبعد أحد عشر يومًا من اعتقاله، وتحديدًا بتاريخ 2023/03/19م، قامت عناصر من جماعة الحوثي في إدارة أمن محافظة إب بإبلاغ أسرة الضحية بالحضور لاستلام جثته، مدعين أنه توفي أثناء محاولته الهروب من السجن. وبحسب الشهود، فإن الأسرة رفضت استلام الجثة وطالبت بالتحقيق في ملابسات الوفاة وعرض الجثة على الطبيب الشرعي، إلا أن قيادة جماعة الحوثي في محافظة إب رفضت الطلب، وتم احتجاز الجثة لمدة أربعة أيام، تلا ذلك قيام الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة بإبلاغ الأسرة أنه إذا لم يقوموا باستلام الجثة ودفنها، فستقوم إدارة أمن المحافظة بدفنها من جهتها.

وبحسب ذوي الضحية وشهود الواقعة، اضطرت الأسرة إلى استلام الجثة يوم الخميس الموافق 2023/03/23م، وقاموا أثناء الدفن بالكشف على أجزاء من الجثة، وشاهدوا فيها علامات تعذيب وطعنات متفرقة على مناطق من الجسم، وتم بعد ذلك دفن الجثة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال ذوي الضحية، تبين للجنة أن المسؤول عن اعتقال ووفاة الناشط حمدي عبدالرزاق قاسم، الملقب بـ»المكحل»، هي عناصر جماعة الحوثي التي تسيطر على إدارة أمن محافظة إب، بقيادة أبو علي الكحلاني.

2. واقعة تعذيب الضحية (ج. أ. ر. أ)، أمانة العاصمة – مديرية شعوب، بتاريخ 2020/01/10م

تتلخص الواقعة، طبقًا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة (01:00) من ظهر يوم الجمعة الموافق 2020/01/10م، تم اعتقال الضحية (ج. أ. ر. أ) من منزله الكائن في أمانة العاصمة، مديرية شعوب. وبحسب إفادة المبلغ، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ. م. م)، و(ت. ع. أ. ش)، فإن عناصر مسلحة تتبع القيادي الحوثي أحمد قائد

صبرة قامت بمداهمة منزل الضحية عند الساعة الواحدة ظهرًا من يوم الجمعة الموافق 2020/01/10م، واعتقلته تحت القوة وتهديده بالسلاح أمام أفراد أسرته، دون ذكر أي سبب لاعتقاله.

تلا ذلك اقتياده إلى مكان مجهول وإخفاؤه، حيث ظلت أسرته تبحث عنه وعن أي معلومات توصِلهم إليه لمدة عام كامل دون جدوى.

وبعد مضي سنة من الاختفاء القسري، تم نقله إلى سجن الأمن المركزي، والذي قضى فيه فترة تزيد عن خمس سنوات، تعرض خلالها للتعذيب بطرق مختلفة مادية ومعنوية، إلى الحد الذي تدهورت معه حالته الصحية وأشرف على الهلاك.

وبتاريخ 2025/02/07م، تم الإفراج عن الضحية وهو في حالة صحية سيئة للغاية، وتظهر على جسده آثار تعذيب ونـدوب وجروح في أنحاء متفرقة من جسده الهزيل، الذي أصبح عاجزًا عن الحركة أو الكلام بشكل طبيعي، وفي اليوم التالي لخروجه من سجن الأمن المركزي في أمانة العاصمة، فارق الحياة نتيجة تعرضه للتعذيب.

وقبل دفن الضحية، أجبرت الجماعة أسرته على التعهد بعدم المطالبة بالتحقيق في أسباب الوفاة، ووافقت الأسرة خوفًا من العواقب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، والتقارير والصور التي تحتفظ بها اللجنة، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية شعوب، أمانة العاصمة، بقيادة القيادي الحوثي المدعو أحمد قائد صبرة.

3. واقعة تعذيب أفضى إلى الموت للضحية محمد ضيف الله محمد الحميقاني - مديرية الحزم، محافظة الجوف - بتاريخ 2020/4/18م.

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية، بأنه في يوم السبت بتاريخ 2020/4/18م، أقدمت مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي على اعتقال الضحية محمد ضيف الله محمد الحميقاني في منطقة المراقيش، مديرية الحزم، محافظة الجوف، وقاموا بتعذيبه حتى لقي حتفه.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وما ورد في شهادة شهود الواقعة، ومنهم: (م. أ. ع. أ) و(س. م. س. ب)، فإنه في يوم السبت الموافق 2020/04/18م، تم اختطاف الضحية محمد ضيف الله محمد الحميقاني، وهو من أبناء مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، في منطقة المراقيش - مديرية الحزم - محافظة الجوف، حيث كان يعمل جنديًا في منطقة الجوف التابعة لمحور البيضاء. وعندما سقطت الجوف واجتاحت جماعة الحوثي المحافظة، انقطعت أخبار الضحية ولم يستدل أهله على مكانه رغم بحثهم المضني عنه وتلمسهم لأخباره.

وبعد ثمانية أشهر، اتصل الضحية محمد ضيف الله بشقيقه (علي) وأخبره بأنه وقع في كمين نصبه الحوثيون، وتم أسره ونقله إلى جهة مجهولة في صنعاء، وهذا الاتصال أعطى أسرته بصيصًا من الأمل؛ فحاول شقيق الضحية إجراء اتصالات كثيرة للإفراج عنه، ولجأ إلى العديد من الوساطات، ولكن جميع المحاولات تكللت بالفشل.

وفي تاريخ 2021/2/5م، قام أحد زملاء الضحية في السجن بالاتصال بشقيقه علي، وأبلغه بأن شقيقه قد قُتل في السجن بعد تعذيب استمر لعدة أيام. وعندما طلبت الأسرة من جماعة الحوثي تسليمهم جثة ابنهم، طلب الحوثيون مبلغًا قدره أربعة ملايين ريال مقابل تسليم الجثة، وبعد تسلم أهل الضحية لجثته، كان واضحًا عليها آثار التعذيب في الصدر واليدين، حيث ظهرت بقع سوداء في أغلب مناطق جسده.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة مصدر المعلومة، وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي بمحافظة البيضاء، ممثلة بمحافظ المحافظة عامر المرّاني، والمشرف الحوثي عمار العزي، وسام علي الملاحي.

ب. نماذج من الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها

1. واقعة اعتقال وتعذيب علي شجيعي علي جماعي - مديرية الخوخة، محافظة الحديدة - بتاريخ 2024/03/02م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة، بأنه في تمام الساعة (08:00) مساءً بتاريخ 2024/03/02م، تم اعتقال المواطن علي شجيعي علي جماعي (29 سنة) من منزله في قرية العميسي، مديرية الخوخة، محافظة الحديدة.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي المعتقل، وما جاء في

شـهادة الشـهود الذيـن تـم الاسـتماع إليهم مـن قبل اللجنـة، ومنهم: (م. ي. م)، و(ص. ل. م. ي)، و(م. ب. ف. م)، فإنه في حوالي السـاعة (08:00) من مسـاء يوم السـبت الموافـق 2024/03/02م، قـام قائـد اللواء الثانـي مقاومة تهاميـة، المدعو فؤاد باقاضـي، الملقب بـ»جهنم»، ومعه عدد من الأفـراد، باقتحـام منزل المواطن علي شـجيعي علي جماعي في قرية العميسي، مديرية الخوخة، محافظة الحديدة، واعتقاله واقتياده إلى مكان غير معروف.

وعندمـا تابعت أسـرته قائد اللواء الثاني مقاومة تهامية وطالبتـه بالسـماح لهـم بالتواصل مع الضحيـة ومعرفة مكانـه، رفض الرد عليهم، واسـتمر إخفـاؤه دون معرفة مكان احتجازه.

وفـي تاريـخ 2024/03/27م، أي بعد (25) يومًـا من اعتقاله وإخفائه، تلقت أسـرة المعتقل اتصـالًا هاتفيًا من العقيد صـادق عطية، قائد الأمـن المركزي في السـاحل الغربي، يطلب منهم الحضور إلى معسـكر أبي موسـى لاسـتلام جثة ابنهم علي شجيعي.

إلا أن الأسـرة قابلـت ذلك برفض اسـتلام الجثـة إلا بعد عرضها على طبيب شـرعي، لكن طلبهم قوبل بالرفض، وبعـد ذلك بفترة، جاء إلى منزل أسـرة الضحية بعض من المشـايخ والقـادة العسـكريين، وقدمـوا عرضًـا يتضمن اعتماد راتب شـهري ومبالغ مالية، إلا أن الأسـرة رفضت أيضًا هذا العرض وطالبت بمعرفة سبب وفاة الضحية.

ويفيـد ذوو الضحيـة أنـه تلا ذلـك قيـام رئيـس النيابـة العسـكرية بالمنطقة العسـكرية الرابعـة، العقيد فضل الجبوانـي، بالتواصـل مـع الأسـرة واستفسـارهم عـن تفاصيل ما حدث لابنهم علي شجيعي. وبحسب الشهود، فإنه وحتى سـاعة كتابة هذا التقرير، لم يتم السماح بإجراء تحقيـق من الجهات الرسـمية لمعرفة أسـباب الاعتقال والوفـاة، كما أنه لم يتم تسـليم جثة الضحية لأسـرته حتى تاريخ إعداد التقرير.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة فـي الواقعـة المذكـورة، ومـا ورد فـي شـهادة الشـهود، تبيـن للجنـة أن المسـؤول عـن الانتهـاك هـو فـؤاد باقاضـي، قائـد اللـواء الثانـي مقاومـة تهاميـة، التابـع للقـوات المشـتركة اليمنيـة فـي السـاحل الغربـي.

رابعًا: تفجير المنازل

يمثل تفجير المنازل أحد أشكال الانتهاكات الجسيمة التي تطال الحق في السـكن والحياة الآمنة، ويُعد خرقًا واضحًا لمـا نصّـت عليـه المـادة (11) مـن العهـد الدولـي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تضمن حق الأفراد في مسـتوى معيشـي لائق، يشـمل السكن الملائم والحماية من الإخلاء القسري أو التشريد.

ولا تقتصـر خطـورة هـذا الانتهـاك علـى الأثـر المـادي فحسـب، بل تمتد تبعاته لتشـمل تفكيك الأسر، وتشريد السـكان، وحرمانهـم من حقهم فـي الاسـتقرار والحياة الكريمة، وهو ما يُخلّف آثارًا اجتماعية واقتصادية ونفسية عميقة على الأفراد والمجتمع.

وانطلاقًا من جسـامة هـذا الفعل وما يرتبـه من معاناة مباشـرة وطويلة الأمد، تولي اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهـاكات حقوق الإنسـان اهتمامًـا خاصًا برصـد وتوثيق وقائع تفجير المنازل، باعتبارها انتهاكًا لا يمكن التسـاهل معه، ويتطلب التحقيق والمسـاءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب.

وخلال الفتـرة التـي يغطيهـا التقرير، قامـت اللجنة برصد وتوثيـق عدد (13) حالـة ادعاء تفجير منـازل، انتهت اللجنة مـن التحقيق فيها، ويجدر الإشـارة إلى أن هـذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط

1. واقعـة تفجيـر عدد من المنازل فـي منطقة الزور- الروضـة، مديريـة صـرواح، محافظـة مـأرب، بتاريـخ 2023/01/25م و2023/06/15م.

تتلخـص الواقعـة، وفقًـا لمـا تضمنـه ملف القضيـة لدى اللجنة، بأنه بتاريـخ 2023/01/25م و2023/06/15م، تم تفجير منازل الضحايا من أسرة فهد عبد الصبيحي ومنزل محمد صالـح الدولـة الكائنَيـن فـي منطقة الـزور، وأسـرة علي أحمد مبارك الحجـازي الكائنة في منطقة الروضة، مديرية صرواح، محافظة مأرب، مما أدى إلى تدميرها.

وبحسـب إفادات الضحايا، وما ورد في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع. أ. ن. أ)، و(ف. ع. أ. أ)، و(م. ع. أ. أ)، فإنـه بتاريخ 2023/01/25م و2023/06/15م، قامـت جماعـة الحوثـي أثنـاء سـيطرتها علـى منطقتـي الروضـة والزور بمديريـة صرواح، محافظة مـأرب، بتفجير منـزل فهـد عبـد الصبيحـي، ومنزل محمـد صالـح الدولة الكائنَيـن فـي منطقـة الـزور، ومنـزل علـي أحمـد مبارك الحجـازي الكائـن فـي منطقـة الروضـة، مديرية صـرواح، محافظـة مـأرب، بحجـة أنهـم قيـادات فـي المقاومـة الشـعبية المناوئة لها، حيث قامت جماعة الحوثي بتفخيخ المنازل بالديناميت ونسفها وتسويتها بالأرض، بما فيها من أثاث ومحتويات.

المنازل المتضررة جراء التفجير:

م	اسم الضحية
1	فهد عبد الصبيحي
2	محمد صالح الدولة
3	علي أحمد مبارك الحجازي

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا تضمنـه ملف القضيـة من وثائـق وتقارير وفيديوهـات، وإفادات المبلّغ والشـهود، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، بقيادة المُعيَّن فيها محافظًا علي محمد طعيمان، ومبارك صالح المشـن الزايدي، قائد المنطقة العسكرية الثالثة.

2. واقعة تفجير منازل في منطقة الحد، مديرية رحبة، محافظة مأرب، بتاريخ 20-21-2021/07/29م.

تتلخـص الواقعـة، وفقًـا لما تضمنـه ملـف القضية لدى اللجنة، بأنـه خلال الفترة من تاريـخ 20-21-2021/07/29م، قامت مجموعة مسلحة بتفجير منازل أسرة أحمد سعيد صالح دركم، وأسرة علي حسن ناصر الغزي، وأسرة طالب سـعيد صالـح، الكائنـة فـي منطقـة الحـد، مديريـة رحبة، محافظة مأرب جنوب غرب.

وبحسـب إفادات الضحايا، وما ورد في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة، وهـم: (أ. ن. ح)، و(ع. ح. ن. أ)، و(ع. ن)، فإنـه خلال الفتـرة مـن 20-21-2021/07/29م، قامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في منطقة الحـد، مديرية رحبة، محافظة مأرب، بتفخيخ وتفجير منازل كلٍّ مـن أحمـد سـعيد صالـح دركـم، ومنزل علي حسـن ناصر، ومنزل طالب سـعيد صالح وملحقاتها، وتسـويتها بـالأرض، بعد اقتحامهـا للمنازل ونهب جميـع محتوياتها من الأثاث والأبواب والشـبابيك ومولـدات الكهرباء، كما تضررت نتيجـة التفجير عدد من المنـازل المجاورة بصورة جزئية.

المنازل المتضررة جرّاء التفجير:

م	اسم الضحية	نوع الأضرار
1	أحمد سعيد صالح دركم	تدمير كلي
2	طالب سعيد صالح	تدمير كلي
3	علي حسن ناصر الغربي	تدمير كلي
4	سالم حسن الغزي	تدمير جزئي
5	علي حسين الغزي	تدمير جزئي

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا تضمنـه ملف القضيـة من وثائـق وتقارير وفيديوهـات، وإفادات المُبلّغين والضحايا والشـهود، فإن الجهة المسؤولة عن ارتـكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثـي، بقيادة المُعيَّن فيهـا محافظًـا: علـي محمـد طعيمـان، وقائـد المنطقة العسكرية الثالثة: مبارك صالح المشن الزايدي.

خامسًا: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير

تُعـد حرية الـرأي والتعبير مـن الحقوق الأساسـية التي لا غنـى عنهـا فـي أي مجتمـع ديمقراطـي، حتى فـي فترات النزاع المسلح، وقد كفلتها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنيـة علـى حـد سـواء. فقـد نصّـت المـادة (19) مـن الإعـلان العالمي لحقوق الإنسـان، وكذلـك الفقرتان (2) و(3) من المـادة (19) من العهد الدولـي الخاص بالحقوق المدنية والسياسـية، على حق كل إنسان في اعتناق الآراء دون تدخل، وفي التعبير عنها بمختلف الوسائل.

وفي السياق نفسه، يؤكد الدستور اليمني في المادة (41) علـى ضمان هذا الحـق، باعتباره جزءًا لا يتجـزأ من الحريات العامة المكفولة للمواطنين.

ورغـم هذه الحمايـة القانونية، لا تزال حرية الـرأي والتعبير عرضـة للانتهاك من خلال القمـع، والملاحقة، والتضييق على الصحفيين والناشطين وأصحاب الرأي، وهو ما يُمثّل تهديدًا خطيرًا لأسـس التعددية والانفتاح السياسي التي نصّ عليها القانون والدستور اليمني. وقد شهدت الفترة المشمولة في التقرير وقائع اعتداء مباشرة وغير مباشرة علـى الصحفييـن والإعلامييـن، وتضييقًا للفضـاء المدني والعاملين في المجتمع المدني.

وتُولـي اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق فـي انتهـاكات حقوق الإنسـان اهتمامًـا خاصًـا برصد وتوثيـق الاعتـداءات التي تسـتهدف هـذا الحـق، بمـا يعـزز مـن جهـود الحمايـة والمساءلة.

وقـد انتهـت اللجنـة، خلال الفترة التـي يغطيهـا التقرير، مـن التحقيق في عـدد (6) حـالات اعتداء علـى حرية الرأي والتعبيـر، قامـت بهـا مختلـف الأطـراف فـي عـدد مـن مناطـق الجمهوريـة. ثبتـت مسـؤولية جماعـة الحوثـي عـن (5) حـالات، فيمـا ثبتـت مسـؤولية قـوات الجيـش والجهـات الأمنيـة التابعـة للحكومـة عن واقعـة واحدة.

أ. نماذج مـن الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى جماعة الحوثي

1. واقعة اعتقال الصحفـي فؤاد يحيى علي النهاري - مدينة ذمار، محافظة ذمار - بتاريخ 2024/9/20م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنـة، وبحسـب الوثائـق المرفقـة، ومنهـا بلاغ وبيـان نقابـة الصحفيين اليمنيين، أنه تم اعتقـال مدير مركز أبجد للدراسـات والتنميـة، الصحفي فؤاد يـحيى النهاري، عضو نقابـة الصحفييـن اليمنييـن والاتحـاد الدولـي للصحفيين، وذلـك بتاريـخ 2024/9/20م مـن منزلـه فـي حي الاسـتاد الرياضي بمدينة ذمار.

وبحسـب إفادات الضحية، وبيان نقابـة الصحفيين الصادر بتاريـخ 2024/9/23م، وعـدد مـن بيانـات التنديـد الصادرة عـن نشـطاء ومنظمات مجتمـع مدنـي والمرفقة بملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في شـهادة الشـهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (و. م. ع. أ) و(ز. ع. أ)، فإنه في تمام الساعة (04:30) مساءً، قامت عناصر مسـلحة تابعة لجماعة الحوثي في مدينـة ذمار، على متن طقمين مسـلحين، بقيادة المدعو عياش الحاج، رئيس ما يسمى بقسم التحريات في البحث الجنائي بمحافظة ذمار، بمداهمـة منـزل الصحفي فؤاد يـحيى النهـاري، واقتياده من منزله أمام أطفاله وأفراد أسـرته، وإيداعه في سـجن إدارة البحث الجنائي الخاضع لسيطرة الجماعة.

وقـد تم التحقيـق معـه وتوجيه عدة تهـم له، مـن بينها: التحريض ضد الجماعـة، العمالة، الارتزاق، الإرجاف، العمل مع المنظمات، والتعاون مع الحكومة الشرعية. وتعرض أثنـاء التحقيـق لمعاملـة غيـر إنسـانية، تمثلت فـي تكبيل أطرافـه بالقيود، واحتجازه في زنزانـة انفرادية لمدة أربعة أيام متواصلة، مع حرمانه من الطعام والشراب الكافي.

وبحسـب إفـادة الضحيـة، تـم تهديـده بإحالته إلـى النيابة والمحكمـة الجزائية لإصدار أحـكام قضائية ضده، وتعرض لتحقيـق قـاسٍ لعـدة جلسـات، اشـترك فيهـا كل مـن البحـث الجنائي والأمن والمخابرات التابـع لجماعة الحوثي. واسـتمرت التهديـدات ضـده حتى بعـد الإفراج عنـه، عبر الرسـائل والاتصـالات، دون تجـاوب الجماعة مـع بلاغاته المقدمة إلى الشرطة والنيابة أو اتخاذ أي إجراءات.

وفي تاريخ 2025/5/15م، عادت قوة مسلحة تابعة لجماعة الحوثـي إلى منزله لاعتقاله مرة أخـرى، إلا أنه كان قد غادر منزله إلى منطقة أخرى خوفًا على حياته.

وبحسـب الشـهود، فإن اعتقال الصحفي فـؤاد النهاري جاء علـى خلفية كتاباتـه وآرائه الناقدة للجماعـة، التي كان ينشرها عبر صفحاته في وسائل التواصل الاجتماعي.

وقـد اسـتمر اعتقاله مدة شـهر، وتم الإفراج عنـه بتاريخ 2024/10/20م، بعـد متابعـة حثيثـة مـن أقاربـه وذويـه، وتحـول قضيتـه إلى قضية رأي عـام، نتيجـة حملة تضامن واسـعة مـن الصحفييـن والنشـطاء والحقوقييـن علـى وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من وسائل الإعلام.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنة فـي الواقعة، وبحسـب مـا ورد في إفـادة الضحية والشـهود، والوثائق والأدلـة التـي تحتفـظ بهـا، فـإن الجهـة المسـؤولة عن ارتـكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي، بقيـادة مدير البحث الجنائـي بأمن محافظة ذمـار، المعين من قبـل الجماعة، المدعو علي فراص، والمدعو عياش الحاج.

2. واقعة اعتقال الصحفي حسـن محمد حسن محمد زياد - منطقة شـفر، مديرية عبـس، محافظة حجة - بتاريخ 2025/5/22م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، وبحسـب الوثائق المرفقة، ومنها بلاغ وبيان نقابة الصحفيين اليمنيين، أنه في تمام السـاعة (5:00) فجرًا من يـوم الجمعة الموافـق 2025/5/22م، تـم اعتقال الصحفي حسـن محمد حسـن محمـد زيـاد مـن منزلـه الكائن في منطقة شـفر، مديرية عبس، محافظة حجة، واقتياده إلى جهة مجهولة.

وبحسـب إفـادة ذوي الضحيـة، ومـا تضمنـه بيـان نقابـة الصحفييـن، ومـا جـاء فـي شـهادة الشـهود الذيـن تـم الاسـتماع إليهـم مـن قبـل اللجنـة، ومنهـم: (م. س. ح)، و(س. م. ع. أ)، و(م. م. ع. م)، فإنه في السـاعة (5:00) فجرًا من يوم الجمعـة الموافق 2025/5/22م، قامت قوة تابعة لجماعة الحوثي، على متن أربعة أطقم عسكرية، بمحاصرة منزل الصحفي حسـن زياد، ومن ثم اقتحـام المنزل بقوة الـسلاح دون أي اسـتئذان أو اسـتدعاء أو تبريـر لسـبب المداهمة، مما أثار الرعب والفزع لدى زوجته وأطفاله.

وقـد تم أخـذ هاتفه وهاتف زوجته، ثم اقتيـاده إلى الطقم العسـكري، والتحـرك بـه إلى جهـة مجهولة، ومنـذ اليوم التالـي لاعتقاله، رفضت جماعـة الحوثي في مديرية عبس الإدلاء بأي معلومات أو توضيح مكانه لأسرته.

وبحسـب أقـوال الشـهود، فـإن الصحفـي حسـن زيـاد، وبسـبب مضايقـات جماعـة الحوثـي لـه فـي الحديـدة والتهديـدات، ترك العمل الصحفي فـي المواقع التي كان يعمل بها منذ نهاية عـام 2018م، وانتقل من الحديدة إلى شفر، مديرية عبس، للعمل كمحاسب لدى أحد التجار.

وبعد أحداث القصف على ميناء رأس عيسى والحديدة، شددت جماعة الحوثي الرقابة والمتابعة، عبر المدعو علي حسن بدر الدين الحوثي، رئيس ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في الحديدة، على كل من يعمل أو كان يعمل في الجانب الإعلامي أو ينشط على وسائل التواصل الاجتماعي في الحديدة.

وحتى لحظة كتابة التقرير، لا يزال مصير الصحفي مجهولًا، ولا يُعرف مكانه أو حالته.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وبحسب ما ورد في إفادة الضحية والشهود، والوثائق والأدلة التي تحتفظ بها، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي، بقيادة المدعو علي حسن بدر الدين الحوثي، رئيس ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في الحديدة، والمدعو يوسف حسن المداني، قائد ما يسمى بالمنطقة العسكرية الخامسة.

ب. نماذج من الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها

1. واقعة اعتقال الصحفي حسام بكري حسن حسين - مديرية حيس، محافظة الحديدة - بتاريخ 2025/02/24م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة، ومنها بلاغ نقابة الصحفيين اليمنيين، بأنه في تمام الساعة (10:00) صباحًا بتاريخ 2025/02/24م، تم اعتقال الصحفي حسام بكري في الشارع العام بمديرية حيس، محافظة الحديدة.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي المعتقل، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ب. أ. س. ر)، و(ف. ب. د. أ)، و(أ. د. س. ي)، فإنه في حوالي الساعة (10:00) صباحًا بتاريخ 2025/02/24م، وأثناء وجود الصحفي حسام بكري في أحد المطاعم الشعبية بالشارع العام في مديرية حيس، قامت مجموعة مسلحة على متن طقم عسكري يتبع اللواء السابع عمالقة، بأخذه بحجة أن الشيخ علي الكنيني، قائد اللواء السابع عمالقة، يريد اللقاء به، وتوجهوا به إلى مقر اللواء، وبعد ذلك تم اعتقاله، ولم يُسمح لأسرته بلقائه أو التواصل معه.

وبحسب الشهود، فإن هذا الاعتقال جاء على خلفية منشور كتبه الصحفي حسام بكري على موقع «فيسبوك»، انتقد فيه تدخل اللواء السابع عمالقة في منع إقامة دوري كرة قدم رمضاني يُقام سنويًا. وقد استمر اعتقاله لمدة (11) يومًا، ثم تم الإفراج عنه بعد توقيعه على تعهد بعدم النشر عن قائد اللواء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة أن المسؤول عن الواقعة هو اللواء السابع عمالقة، التابع للقوات المشتركة في الساحل الغربي، بقيادة قائد اللواء علي الكنيني.

القسم الثالث

الانتهاكات المتعلقة بالنساء

تمهيد:

في سـياق النزاع المسـتمر في اليمن، دفعت النساء ثمنًا باهظًـا من أمنهـن وكرامتهـن وحقوقهن الأساسـية، ليصبحـن من بين الفئات الأكثر تضررًا من تداعيات الحرب والعنف، فبينما تتصاعد وتيرة الانتهاكات في عموم البلاد، تجد المرأة اليمنية نفسـها فـي مواجهة انتهاكات مركّبة، يتقاطـع فيها النزاع المسـلح مع أنمـاط التمييز المتجذرة اجتماعيـاً وقانونيـاً، ما يفاقم هشاشـتها ويحدّ من فرص نيلها للإنصاف والحماية.

إن القوالـب النمطيـة التي مـا تزال تُقيّد أدوار النسـاء في المجتمـع، إلى جانب القيود الثقافيـة والهيكلية التي تعيق وصولهن إلى العدالة، ساهمت في مضاعفة معاناتهن، وأدت إلى اسـتمرار انتهاك حقوقهن بصور مباشرة وغير مباشـرة، وبناءً على ذلك، تحرص اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على توثيق هذه الانتهاكات برؤيـة خاصـة، تأخـذ بعيـن الاعتبـار طبيعتهـا المختلفـة وتأثيراتهـا الممتـدة علـى النسـاء وأسـرهن والمجتمـع بشكل عام.

وتسـتند اللجنة فـي تحقيقاتها إلـى المرجعيـات الوطنية والدوليـة ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي صادقت عليهـا الجمهوريـة اليمنية عـام 1984، بالإضافـة إلى قرار مجلـس الأمن رقـم (1325) الصادر في 31 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2000 حـول المـرأة والـسلام والأمـن ، والقرارات اللاحقـة لـه، التي تؤكـد على حماية النسـاء أثنـاء النزاعات المسلحة، لا سيما من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفـي ظل الواقـع الميداني المعقد، رصـدت اللجنة خلال فتـرة التقريـر عدداً مـن أنمـاط الانتهـاكات التـي طالت النسـاء في مختلف المحافظات، سـواء من خلال العنف الجسـدي والنفسـي، أو التهجيـر القسـري، أو الاعتقـال التعسـفي، أو الإقصاء من الحياة العامة، وتضييق الفضاء المدني، وحقها في الحركـة والتنقل، ارتكبت جميعها من قبـل مختلف أطـراف النـزاع، ويعرض هذا القسـم نماذج مختـارة من تلك الوقائع، تسـليطًا للضوء على ما تواجهه المرأة اليمنية اليوم من تحديات تمسّ وجودها الإنسـاني وحقوقها الأساسية.

نمـاذج من الوقائع التـي انتهت اللجنة مـن التحقيق فيها:

أ. نماذج من الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1. واقعة اعتقال وقتل فاطمة عايش أحمد درويش - مديريـة الدريهمـي، محافظـة الحديـدة بتاريـخ 2024/11/24م

تتلخـص الواقعة، بحسـب مـا تضمنه ملـف القضية لدى اللجنة، وبحسـب ما جاء في الوثائق المرفقة، بأنه في تمام السـاعة (07:30) صباحًـا بتاريـخ 2024/11/24م، تـم اعتقال المواطنـة فاطمـة عايش أحمـد درويش (54 سـنة) من منزلهـا فـي مخيم مركوضـة للنازحين بقرية الشـجرة في مديريـة الدريهمي، محافظة الحديـدة، ثم تم العثور عليها بعـد (34) يومًـا جثـة متوفاة فـي منطقة دخنـان بنفس المديرية.

وبحسـب ما ورد فـي إفـادات ذوي الضحية، ومـا جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهـم (ف،ا،ب،س) و(ت،ف،ب،ا) و(ق،ل،ل،ت)، فإنـه وفي حوالي السـاعة (07:30) مسـاءً بتاريخ 2024/11/24م، وصلت أطقم عسـكرية تابعـة لجماعة الحوثي إلى مخيم مركوضـة للنازحيـن الكائـن فـي قريـة الشـجرة، مديريـة الدريهمـي، محافظـة الحديدة، وقامت مباشـرة باعتقال المواطنـة النازحـة فاطمـة عايـش أحمـد درويـش (54 سـنة) من داخـل المخيـم، وأخذها إلى مكان غيـر معلوم. ولـم تسـتطع أسـرتها التواصـل معها أو معرفـة مكان اعتقالهـا، وبتاريـخ 2024/12/28، أي بعد قرابة شـهر واحد مـن اعتقالهـا وإخفائهـا، عثـر الأهالـي على جثـة الضحية فـي منطقة دخنان فـي إطار نفس المديريـة، وعليها آثار تعذيب، وقاموا بإبلاغ الأسرة التي وصلت إلى مكان تواجد الجثـة، إلا أن مسـلحي جماعة الحوثي قاموا بمنع الأسـرة والأهالـي من تصوير الجثـة، ومصادرته هواتف جميع من تواجـد قـرب الجثـة، ورفضت جماعـة الحوثي تسـليم جثة الضحية إلى أسرتها حتى اليوم دون أي مبرر.

وأفاد شـهود الواقعة أن اعتقال الضحية كان خلال فترة تشـديد جماعة الحوثي الرقابة علـى كل من لديهم أقارب أو أبنـاء يعملـون فـي مناطـق الشـرعية ويرسـلون لهم مسـاعدات ماليـة. والضحيـة أم لثلاثـة أبنـاء، اثنين منهم يعملـون فـي مناطق الشـرعية، أحدهـم جنـدي، وتعتمد عليهمـا فـي إعالتهـا وتوفيـر احتياجاتها. كمـا أن الضحية

كانت بمثابة عاقل وكبير المخيم، وكانت تواجه جماعة الحوثي واعتداءاتهم، وهم يعتقدون أن قتلها وتعذيبها جاء انتقامًا من ابنها الذي يعمل لدى الحكومة الشرعية، وشجاعتها في مواجهة اعتداءاتهم على المخيم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة، وما تضمنته وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة أن المسؤول عن الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية الدريهمي، بقيادة إبراهيم المنصوب، مشرف مديرية الدريهمي في محافظة الحديدة التابع لجماعة الحوثي، والمشرف العام للجماعة في محافظة الحديدة المدعو أحمد البشري.

2. واقعة اعتقال واغتصاب الضحية (م.ل.م.أ) بتاريخ 2019/03/05م – أمانة العاصمة:

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وفي تمام الساعة (10:00) صباحًا بتاريخ 2019/03/05م، تم اعتقال الضحية (م.ن.ع.أ)، البالغة من العمر (35 عامًا)، من مقر عملها، واقتيادها إلى مكان مجهول.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ، م، ع، ب) و(ع، غ، ع، أ) و(م.ل.م.أ)، فإنه وفي تمام الساعة (10:00) من صباح يوم الثلاثاء الموافق 5 مارس 2019م، وأثناء ما كانت الضحية (م.ل.م.أ) – 35 سنة – تقوم بأداء المهام اليومية لوظيفتها في مقر عملها في المرفق العام، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، يبلغ عددهم خمسة أفراد مسلحين، بمداهمة مكتبها والدخول إليه عنوة، ثم قاموا باعتقالها واقتيادها، وهي في حالة فزع وصراخ، على متن سيارة تابعة لهم إلى مكان مجهول، تبين فيما بعد أنه مبنى تابع لما يسمى جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، والذي يقع في شارع العدل في أمانة العاصمة.

وبحسب إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود، فإن زوج الضحية تحرك مباشرة للسؤال عنها ومتابعة الإفراج عن زوجته، إلا أنه استمر مدة أربعة أشهر ولم يستطع الحصول على معلومات عن مكان اعتقال زوجته الضحية (م.ل.م.أ)، ورفضت جماعة الحوثي الاعتراف بمكانها أو وضعها أو السماح لأسرتها بالتواصل معها، وبعد مضي أربعة أشهر من العناء والمتابعة، وبعد قيام زوج الضحية بدفع أموال ومبالغ مالية كبيرة إلى متنفذين في الجماعة، تم إخبار زوج الضحية بمكان اعتقالها.

وفي مساء يوم الاثنين الموافق 17 يونيو 2019م، اتصل قيادي تابع لجماعة الحوثي، يعمل فيما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات، بزوج الضحية وأبلغه أنه سيتم الإفراج عن زوجته في اليوم التالي، وأن عليه الحضور لاستلامها الساعة (11:00) صباحًا، وفي صباح اليوم التالي، يوم الثلاثاء الموافق 18 يونيو 2019م، ذهب زوج الضحية واستلم زوجته، ووجدها في حالة صحية ونفسية يُرثى لها، وقد فقدت الكثير من وزنها حتى أصبح من الصعب التعرف على ملامحها، وكانت تعاني من حالة نفسية سيئة ونوبة بكاء مستمر.

وقد أخبرت زوجها أن سبب اعتقالها هو نشاطها الخيري لدى جمعية خيرية إنسانية وانتماؤها السياسي، وأنها تعرضت لأشكال مختلفة من التعذيب الجسدي والمعنوي. كما أبلغته أنها تعرضت للاغتصاب من قبل الضابط المسؤول عن مكان اعتقالها، حيث تناوب عليها حوالي (15) فردًا – حسب إفادتها – بالإضافة إلى تعرضها للضرب بالعصي والأسلاك والركل بالأحذية العسكرية.

وأوضحت في إفادتها أنه كانت تتواجد نساء معتقلات في المعتقل الذي كانت فيه، وأنها شاهدت المعتقلات يتعرضن أمامها للتعذيب الشديد من قبل القائمين على المعتقل، وأن هناك معتقلة تعرفت عليها الضحية تعرضت لتعذيب شديد أدى لإصابتها بجلطة قلبية، وأخرى فقدت إحدى عينيها، ومعتقلة ثالثة تعرضت لكسر في العمود الفقري وأصيبت بالشلل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من أدلة وأقوال المُبلّغ وشهادة الشهود، والتي تحتفظ اللجنة بتفاصيلها وتتحفظ على ذكر الأسماء لأسباب تتعلق بحماية الضحية والشهود، فإنه تأكد أن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي، وتحديدًا ما يسمى جهاز الأمن والمخابرات التابع للجماعة، بقيادة المدعو عبد الحكيم الخيواني.

ب- نماذج من الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها والمنسوبة إلى القوات الحكومية والجهات التابعة لها:

1. واقعة اعتقال وفاء حزام أحمد محمد الخولاني – الشارع العام، مديرية المدينة، محافظة مأرب، بتاريخ 2023/10/20م

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في يوم الجمعة بتاريخ 2023/10/20م، تم اعتقال الضحية وفاء حزام أحمد محمد الخولاني أثناء خروجها مع صديقاتها لحضور إحدى المناسبات الاجتماعية، وهي

مارّة في الشارع العام، مديرية المدينة، محافظة مأرب.
وبحسب ما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ.ف.ع) و(ح.ع.أ)، فإنه في يوم الجمعة بتاريخ 2023/10/20م، وأثناء تواجد الضحية وفاء حزام أحمد محمد الخولاني في الشارع العام، مديرية المدينة، محافظة مأرب، بصحبة صديقاتها على متن إحدى الباصات التي كان من المقرر أن تقلهن لحضور إحدى المناسبات الاجتماعية (حفلة زفاف)، تم استيقاف الضحية واعتقالها من قبل عناصر تابعة لجهاز الأمن السياسي في محافظة مأرب، واقتيادها إلى مقر الجهاز في مدينة مأرب، بزعم ارتباطها بجماعة الحوثي.
واستمر اعتقالها دون السماح لأسرتها بالزيارة أو حتى التواصل عبر الهاتف لمدة شهر، ثم إنه وبعد مرور شهر من الاعتقال، تم السماح للضحية بالتواصل مع والدها المقيم في جمهورية مصر العربية، وأُخبر والدها أنهم سيطلقون سراحها إذا حضر أحد أقاربها لاستلامها.
وبعد مدة، حضر ابن عم الضحية لزيارتها وطلب الإفراج عنها، ولكن إدارة الأمن رفضت الإفراج عنها أو تحويل ملفها إلى القضاء.
واستمر اعتقالها حتى مطلع العام 2025م، حيث تم الإفراج عنها مع بقية السجينات اللاتي كنّ في سجن الأمن السياسي في مأرب، بموجب إفادة جهاز الأمن السياسي للجنة، والذي أفاد بأنه تم الإفراج عنهن بعد قضاء فترة طويلة في سجن الأمن السياسي دون عرضهن على القضاء أو توجيه أي اتهامات قضائية إليهن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وما ورد في إفادة الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي إدارة الأمن السياسي في محافظة مأرب، بقيادة مدير عام فرع الأمن السياسي/ ناجي حطروم، ونائب مدير الأمن أحمد حنشل.

2. واقعة اعتقال عفراء خالد إبراهيم الحريري ومها محمد عوض محمد - مديرية المعلا، محافظة عدن بتاريخ 2025/06/14م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة، بأنه في تمام الساعة (04:00) من مساء يوم السبت الموافق 2025/06/14م، تم اعتقال الناشطتين عفراء حريري ومها عوض، واقتيادهما إلى مقر شرطة المعلا في محافظة عدن.
وبحسب ما ورد في إفادات الضحيتين، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهن: (ب.ر.ي.م) و(ص.ل.م.ي) و(م.ب.ف.م)، فإنه وفي حوالي الساعة (04:00) من مساء يوم السبت بتاريخ 2025/06/14م، كانت الناشطتان عفراء حريري ومها عوض ضمن مجموعة أخرى من النساء المشاركات في الوقفة الاحتجاجية والتظاهرة النسائية التي تنفذها النساء للمطالبة بتوفير الخدمات، خاصة الكهرباء والماء والتعليم والصحة والرواتب، وإيقاف تدهور العملة، ضمن الاحتجاجات النسائية التي انطلقت في العاصمة المؤقتة عدن.
وأثناء انتظار الضحيتين في سيارتهما للسائق، جاء أحد أفراد الأمن وطلب منهما الذهاب معه إلى مقر شرطة المعلا، كونهما مطلوبتين للحضور إلى هناك، واستجابة لذلك، ولغرض ضمان عدم التعرض للمتظاهرات الأخريات وتفريق المظاهرة، قامت الضحيتان بالتوجه مع الجندي إلى مقر إدارة شرطة المعلا، وأثناء انتقالهما على متن سيارتهما، تحرك خلفهما طقم عسكري يحمل عددًا من عناصر الأمن المسلحين.
وعند الوصول إلى مقر شرطة المعلا، قابلهما مدير شرطة المعلا فضل الجحافي، وتم وضعهما في مقر إدارة الشرطة واحتجازهما.
ونتيجة لتواصلهما مع عدد من القيادات الأمنية في المحافظة، والمطالبة بإيقاف الإجراء التعسفي، ومن بينهم مدير أمن عدن اللواء مطهر الشعيبي، تم إطلاق سراحهما.
وفي إثر ذلك، أصدرت اللجنة الأمنية بمحافظة عدن بيانًا رسميًا حذّرت فيه من القيام بأي مظاهرة، باعتبار ذلك يمسّ الأمن ويزعزع الاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن. وبحسب ما جاء في شهادة الشهود وإفادة الضحايا لدى اللجنة، فإن عناصر الأمن في عدن قد قطعت الطرق المؤدية إلى ساحة العروض في خور مكسر وعدد من الشوارع الأخرى، لمنع وصول المتظاهرات وعدم إقامة الفعالية التي كنّ ينوين إقامتها، كما أفادت بعض المشاركات عن تعرض عدد من المشاركات للضرب والإساءة بسبب رغبتهن في المشاركة بالتظاهرات.
وبناءً على الشكوى المقدمة إلى اللجنة، تم توجيه مذكرة من قبل اللجنة بتاريخ 2025/05/26م إلى مدير أمن عدن عن سبب منع إدارة الأمن للتظاهرات والاحتجاجات النسائية، بحسب ما جاء في بيان إدارة الأمن وما تضمنته الشكوى المقدمة إلى اللجنة. وبتاريخ 2025/07/14م،

تلقت اللجنة الوطنيـة رد إدارة أمن محافظة عدن، والذي تضمن الزعم بأن وجود مدسوسين في المظاهرات كان هو السبب الذي أدى إلى المنع، لحماية المتظاهرات.

- النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنة فـي الواقعة المذكورة، وما تضمنته وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة أن المسـؤول عـن انتهاك الاحتجاز التعسـفي هو قائد شـرطة المعلا فضل الجحافي، التابع لإدارة شـرطة محافظة عدن، كما تبين للجنة مسـؤولية إدارة أمن عدن بقيـادة اللواء مطهر الشـعيبي بشـأن ما جاء فـي البيان بخصـوص المنـع من الحـق بالتظاهر، المكفـول بموجب الدسـتور والقانون الوطني والمواثيـق الدولية المصادق عليها من الجمهورية اليمنية. ومن المؤكد أنه لا يبرر هذا المنـع بأي حال مـن الأحوال ما ورد في مذكـرة إدارة أمن عدن للجنة بشـأن حماية المتظاهرات من المدسوسـين فيهـا، لأن حمايـة المتظاهريـن لا تكـون بمنـع الحق في التظاهر.

القسم الرابع

وقائع القصف الأمريكي البريطاني الإسرائيلي على عدد من الأعيان المدنية في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي

فـي 15 مـارس 2025، أعلنـت الحكومـة الأمريكيـة بـدء عمليات عسـكرية جوية، وبمشـاركة معلنة مـن القوات البريطانية، تستهدف مواقع تابعة لجماعة الحوثي، وذلك على خلفيـة الهجمات التـي نفذتها الجماعـة ضد الملاحة البحرية الدولية. وقد اسـتمرت هذه العمليات حتى 6 مايو 2025، حيـن أعلـن الرئيـس الأمريكي دونالـد ترامب تعليق العمليـات العسـكرية، بناءً على وسـاطة تمـت من قبل سلطنة عمان.

تزامـن ذلك مـع قيام جيـش الكيان الإسـرائيلي بعمليات قصف استهدفت عددًا من الأعيان المدنية في المناطق الخاضعة لسـيطرة جماعة الحوثي، وقد تعرضت عدد من المواقع الحيوية والمنشـآت المدنية والاقتصادية لقصف مباشـر من قبل القوات الأمريكية والإسرائيلية، وتكررت الغارات على بعض المواقع لأكثر من مرة.

ومـن أبـرز المواقع التـي طالتهـا الضربات الجويـة: ميناء الحديدة، ميناء رأس عيسى النفطي، مطار صنعاء، مصنع إسمنت باجل، مصنع إسمنت عمران، وعدد من محطات توليـد الطاقة. وأسـفرت هـذه الضربات عن تدمير شـبه كلي لتلك المنشـآت وسقوط عشـرات الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح.

وحتـى تاريـخ إعداد هـذا التقريـر، لا تـزال اللجنـة الوطنية تواصـل عملياتها في جمع المعلومـات والأدلة المتعلقة بوقائـع قصـف مينائـي الحديـدة ورأس عيسـى، واللذين سـقط فيهمـا العديـد مـن الضحايـا. تمكنـت اللجنة من الوصـول إلى حوالي (15) ضحية والاسـتماع لعدد كبير من الشـهود، ولا تـزال اللجنة تعمـل على الوصـول إلى بقية الضحايا، وكذلك حصر الأضرار المادية والبشرية التي نتجت عنه. ولهذا، فإن اللجنة سـتكتفي هنا بنشـر نتائج التحقيق في واقعتي قصف مطار صنعاء ومصنع إسمنت عمران، لاكتمال التحقيق في هاتين الواقعتين، فيما سيتأجل نشر نتائـج التحقيقـات في باقـي الوقائع، بما فـي ذلك واقعة قصـف كهرباء صنعاء ومصنع إسـمنت باجـل، إلى وقت لاحق لعدم انتهاء اللجنة من التحقيق في هذه القضايا.

1. واقعتي قصف مطار صنعاء الدولي من قبل سلاح الجو للكيان الإسـرائيلي بتاريخ 2025/05/06م و2025/05/28م

تتلخـص الواقعـة، وفقًـا لمـا تضمنـه ملـف التحقيق من أدلـة وتقارير وتصريحات إعلاميـة، وكذلك صور ومقاطع

فيديو تم التحقق منها، ومقابلات وشهادات حية من حي المطار، ومنهم (ع، ر، أ) و(و، ع، ع، أ) و(ش، م، م، ع)، بأنه وفي تمام الساعة 03:35 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2025/05/06م، شن سلاح الجو للكيان الإسرائيلي عددًا من الغارات الجوية على مطار صنعاء الدولي، حيث تم قصف الصالة الرئيسية وصالتي الانتظار والمغادرة والمرافق الأخرى التابعة للمطار، كما استُهدف برج المطار ومدارج هبوط وإقلاع الطائرات، واستُهدفت ثلاث طائرات مدنية تابعة للخطوط الجوية اليمنية ودُمرت كليًا، وهي من طراز (A320-AFA-A330AFF-A320AF)، والتي كانت رابضة في مدرج المطار للقيام بنقل الحجاج إلى جدة، ونقل المسافرين إلى العاصمة الأردنية عمّان

كما تم تدمير أربع طائرات أخرى: طائرتان مدنيتان مملوكتان لشركة السعيدة، والطائرة الرئاسية، وطائرة شحن عسكرية. كما تضرر عدد من المحلات والمنازل الخاصة المجاورة للمطار بأضرار جراء الاستهداف، من تشقق لجدران بعض المنازل، وتحطيم زجاج المباني والمحلات التجارية والسيارات، وإثارة الخوف والرعب والهلع بين المدنيين القريبين من المطار.

وقد أعلن جيش الكيان الإسرائيلي، عبر المتحدث الرسمي باسم الإعلام العسكري لجيش الكيان الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، عبر حسابه على منصة «إكس»، في تمام الساعة 02:41 مساءً بتاريخ 2025/05/06م، قبل أقل من ساعة من عملية القصف، إنذارًا بالقصف للمطار، حيث جاء فيه « إنذار عاجل إلى جميع المتواجدين في منطقة مطار صنعاء الدولي وفق ما يعرض في الخارطة المرفقة. ندعوكم إلى إخلاء منطقة المطار – مطار صنعاء الدولي – بشكل فوري وتحذير كل من يتواجد بجواركم عن ضرورة إخلاء هذه المنطقة فورًا، عدم الإخلاء والابتعاد عن المكان يعرضكم للخطر»

تحتفظ اللجنة بملف القضية بنسخة من بيانه وخريطة المناطق المستهدفة التي أرفقها

وبعد عملية استهداف المطار مباشرة، أعلن جيش الكيان الإسرائيلي في بيان له مسؤوليته عن عملية استهداف المطار وإخراجه عن الخدمة بشكل كامل، متهمًا جماعة الحوثي باستخدام المطار لنقل الأسلحة ووسائل قتالية... إلخ.

وبتاريخ 2025/05/13م، أعلنت جماعة الحوثي عن قيامها بإعادة ترميم وتأهيل صالات ومدرج المطار، وأصبح جاهزًا لاستقبال الرحلات الجوية بدءًا من تاريخ 2025/05/14م.

وقد عرضت عبر عدد من وسائل الإعلام التابعة لها مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية عن إعادة تأهيل المطار لاستقبال رحلات جديدة، وبدء وصول أول رحلة إليه عبر طائرة الخطوط الجوية اليمنية من عمّان، الأردن، وهي الطائرة الوحيدة المتبقية من الطائرات الأخرى التي احتجزتها الجماعة في العام 2024م، بعد تدمير ثلاث أخرى في قصف سابق بتاريخ 2025/05/06م.

وفي تاريخ 2025/05/28م، عاود طيران الكيان الإسرائيلي شن غاراته على مطار صنعاء مجددًا بأربع غارات، أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بمدرج المطار الذي تم تأهيله، وتدمير الطائرة الرابعة المتبقية من أسطول اليمنية في مطار صنعاء (نوع إيرباص طراز 320)، بعد هبوطها بحوالي نصف ساعة، حيث كانت قادمة من الأردن وعلى متنها ركاب، دون حدوث أي إصابات في الركاب وطاقم الطائرة.

وبحسب مقاطع الفيديو التي نشرتها جماعة الحوثي وعدد من الناشطين، والتي تحتفظ اللجنة بنسخة منها، تظهر خروج الركاب وطاقم الطائرة وهروبهم على مدرج المطار قبيل لحظات من قصف وتدمير الطائرة، كما كان مقررًا لها تسيير رحلة أخرى، وكان الركاب في صالة المغادرة في انتظار استكمال إجراءات سفرهم على متن هذه الطائرة، حيث تم القصف وهم داخل صالة المغادرة، وبحسب المعلومات التي حصلت عليها اللجنة، فإنه لم يتعرض أحد لأي إصابة جراء القصف في هذه الغارة.

أعلن جيش الكيان الإسرائيلي مسؤوليته عن القصف بعد ساعات من عملية استهداف المطار، من خلال بيان صادر عن الناطق الرسمي باللغة العربية، ذكر فيه أن قصف المطار قد تم ردًّا على سلسلة الهجمات الصاروخية التي نفذها الحوثيون ضد إسرائيل، وأن الغارات استهدفت طائرة تستخدمها جماعة الحوثي لنقل إرهابيين ينفذون هجمات على إسرائيل. كما أكد ذلك وزير دفاع جيش الكيان الإسرائيلي يسرائيل كاتس، مسؤولية الكيان الإسرائيلي عن عملية القصف، وذلك في نفس اليوم الذي تم فيه استهداف المطار، والذي أكد في بيانه مسؤولية سلاح الجو التابع للكيان الإسرائيلي عن استهداف مطار صنعاء وتدمير الطائرة الأخيرة التي كانت لا تزال قيد الاستخدام من قبل جماعة الحوثي، متهمًا جماعة الحوثي بأنها تستخدم هذه الطائرة لنقل مخربين شاركوا في عمليات ضد الكيان الإسرائيلي.

وفي إطار قيام اللجنة الوطنية بالتحقيق وجمع

المعلومات والأدلة في واقعة استهداف مطار صنعاء من قبل طيران الكيان الإسرائيلي، فقد استمعت اللجنة لإفادة كلٍّ من:

أ. رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بعدن، الكابتن صالح بن نهيد، بتاريخ 2025/07/13م، باعتبار الهيئة هي المشرفة على إدارة المطارات في الجمهورية اليمنية.

والذي أفاد بأنه بعد نقل المركز الرئيسي للهيئة إلى عدن بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، استمر التواصل مع مكتب الهيئة في صنعاء حتى وقت قريب، عندما قطعت جماعة الحوثي التواصل مع إدارة الهيئة في عدن، حيث أصبح هناك صعوبة في معرفة تفاصيل الأضرار التي لحقت بالمطار. كما أفاد أنه، وبحسب المعلومات التي وصلت إليهم، فإن القصف الذي طال المطار أدى إلى تعطيله بالكامل وخروجه عن الخدمة، وتدمير صالتي المغادرة والوصول والمدرج والمرافق الحيوية التابعة للمطار، إضافة إلى تدمير عدد من الطائرات، نافيًا أن تكون هناك خسائر بشرية.

كما أفاد أن إدارة الهيئة في العاصمة المؤقتة عدن قد وصلت إليها أخبار مسبقة بالقصف، وأنهم حاولوا اتخاذ الإجراءات الممكنة لحماية الطائرات والعاملين في المطار والركاب، من خلال إنذار ومخاطبة مكتب الهيئة في العاصمة صنعاء بضرورة نقل الطائرات التابعة للخطوط الجوية اليمنية الموجودة في مطار صنعاء إلى أي مطار آخر لا يقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، وأن الهيئة على استعداد للتنسيق واستخراج التصاريح اللازمة لنقل الطائرات إلى أي مطار آخر آمن في أي دولة أخرى إذا لم يتم نقلها إلى مطار عدن، إلا أن قيادة جماعة الحوثي التي تسيطر على المطار ومكتب الهيئة في صنعاء تجاهلت كل هذه التحذيرات، وأصرت على بقاء الطائرات في مطار صنعاء رغم علمها أنها ستتعرض للقصف، وهو ما حدث بالفعل.

ب. بتاريخ 2025/07/28م، استمعت اللجنة إلى إفادة رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية، الكابتن ناصر محمود محمد.

والذي أفاد بأنه «بمجرد أن علمنا أنه سيتم قصف مطار صنعاء، قمنا بمخاطبة قيادة جماعة الحوثي التي تسيطر على مكتب الخطوط الجوية اليمنية في صنعاء، من خلال إرسال عدة رسائل عبر الإيميل إلى مكتب الشركة بصنعاء، بضرورة نقل الطائرات إلى مطار عدن أو أي مطار آمن في أي دولة أخرى وفي أسرع وقت، للحفاظ عليها من أي قصف قد يتعرض له المطار.

كما أبلغناهم بأننا سنرتب ونسهل كل الإجراءات في الدولة التي يختارونها لاستقبال الطائرات في مطاراتها، لكنهم رفضوا تحريك الطائرات وتجاهلوا كافة الرسائل التي أرسلناها والمحفوظة لدينا». كما أفاد أن «قيادة جماعة الحوثي كانت على يقين من حصول القصف منذ وقت مبكر، وأن قيادة الجماعة قد قامت قبل القصف بإخراج كل المعدات الخاصة بالطائرات كسلالم الطائرات ومعدات تعبئة الوقود ونقلها من المطار، وكذلك منع دخول المواطنين إلى المطار.

وكان آخر إيميل تم إرساله إليهم من قبلنا قبل حصول القصف بأربع ساعات، أكدنا فيه على ضرورة إخراج الطائرات على وجه السرعة، لكنهم تجاهلوا ذلك وتركوها في المطار حتى تم قصفها من قبل طيران الكيان الإسرائيلي، حيث تم تدمير أربع طائرات مدنية مملوكة لشركة الخطوط الجوية اليمنية: ثلاث طائرات في القصف الذي تعرض له المطار بتاريخ 2025/05/06م، والطائرة الرابعة في القصف الأخير بتاريخ 2025/05/28م، بعد عودتها برحلة ركاب من مطار الملكة علياء بعمان (الأردن). وتُقدَّر قيمة الطائرات بأكثر من 120 مليون دولار، بالإضافة إلى خسارة الشركة لعشرات ملايين الدولارات التي كان يمكن أن تحصلها الشركة من تشغيل تلك الطائرات».

كما أفاد أنه «تم تدمير أيضًا أربع طائرات أخرى طائرتان مملوكتان لشركة السعيدة، والطائرة الرئاسية التابعة لرئيس الجمهورية، والتي كانت رابضة في المطار من قبل سيطرة جماعة الحوثي على مطار صنعاء في العام 2014م، إضافة إلى طائرة شحن عسكرية كانت معطلة في المطار، وأنه بسبب فصل النظام المالي والإداري للشركة من قبل جماعة الحوثي منذ العام 2024م، لم يكن لديهم تقرير رسمي لمعرفة كافة تفاصيل الأضرار من المعدات الأخرى وغيرها التي طالها القصف،

النتيجة:

بعد مراجعة وتحليل كافة الأدلة والشهادات والتقارير الميدانية والبيانات المتعلقة بواقعة استهداف مطار صنعاء الدولي، تأكد للجنة الوطنية للتحقيق أن الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا القصف هي طيران الكيان الإسرائيلي.

وقد أظهرت الأدلة بشكل قطعي أن الغارات الجوية التي شنها الكيان الإسرائيلي تسببت في تدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية للمطار، بما في ذلك الطائرات

المدنيـة والمرافـق الحيويـة، ممـا يشـكل انتهـاكًا واضحًـا للقانون الدولي الإنسـاني. وتتحمل دولة الكيان الإسرائيلي المسـؤولية المباشـرة عـن هـذه الأعمـال التـي أدت إلى تعطيل خدمات المطار وتضرر المدنيين، وتؤكد اللجنة على ضرورة اتخـاذ الإجراءات القانونية والمسـاءلة الدولية تجاه هـذه الأعمـال العدائيـة، باعتبارهـا أعمالًا ضـارة بالحكومة والشـعب اليمنـي، ومخالفـة لأبسـط مسـلمات قواعـد القانون الدولي الإنساني.

وتقع المسـؤولية على جماعة الحوثي لقيامها بالاسـتيلاء على الطائـرات التابعة للخطوط الجويـة اليمنية، وتعريض أصول وممتلكات الجمهورية اليمنية للخطر، والتسبب في تدمير الطائـرات، خصوصًا مع إصرارها علـى بقاء الطائرات فـي المطار رغـم علمها بأنها سـتتعرض للقصـف، وعدم اسـتجابتها للمناشـدات والرسـائل الموجهـة إليهـم من الجهـات المسـؤولة في هيئـة الطيران المدنـي ومجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية بعدن بذلك.

2. واقعـة قصـف طيـران الكيـان الإسـرائيلي لمصنع إسـمنت عمـران - مديرية عمـران، محافظـة عمران - بتاريخ 2025/05/06م

تتلخص الواقعة، وفقًا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة مـن أدلـة، ومقاطـع فيديـو، وصـور فوتوغرافيـة، وتقرير النزول الميداني الذي أعده باحث اللجنة، بالإضافة إلى إفادة أحد العاملين في إدارة المصنع، وشهادات الشهود الذين اسـتمعت إليهم اللجنـة، ومنهـم (م، أ، أ، أ) و(أ، ع، ص)، بأنه فـي يـوم الثلاثـاء الموافـق 2025/05/06م، شـنت طائرات تابعـة للكيـان الإسـرائيلي عـدة غـارات جوية اسـتهدفت مصنع إسـمنت عمـران الواقع في منطقـة الحجز، مديرية عمران، محافظة عمران، ممـا أدى إلى تدميره وإيقافه عن العمل بالكامل.

حيـث تم اسـتهداف المصنـع بما يزيـد عن أربعـة صواريخ شـديدة الانفجـار، ممـا أدى إلـى تدميـر أفـران ومطاحـن المصنـع وخزانات الوقـود ومنظومة التشـغيل المتعلقة بالفحـم الحجـري، كمـا لحقـت أضـرار كبيـرة وبالغـة ببقية مكونـات المصنع، الأمر الذي تسـبب بتوقـف المصنع عن الإنتـاج كليًـا، وحرمـان المئـات مـن موظفيـه مـن مصدر دخلهم ورواتبهم.

كمـا أفاد شـهود العيـان الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنة بأنهـم كانوا على مقربة مـن المصنع وقت وقوع القصف، وسـمعوا دوي انفجـارات الصواريـخ، وشـاهدوا ألسـنة النيران تشتعل داخل المصنع، والدخان الكثيف يتصاعد منه بشكل متواصل حتى مساء يوم القصف.

وبعد وقـوع القصف، أصدر جيـش الكيان الإسـرائيلي بيانًا أعلـن فيه عن قيامه بقصف مصنع إسـمنت عمران، حيث جـاء فـي البيـان أن «الهجـوم اسـتهدف مصنع إسـمنت عمـران في محافظـة عمران شـمال صنعـاء، باعتباره أحد أهم المـوارد التي يعتمـد عليها الحوثيون فـي بناء الأنفاق والبنية التحتية العسـكرية». وأضاف البيان أن «اسـتهداف المصنـع يشـكّل ضربة موجّهـة للاقتصـاد التابـع للنظام الحوثي، ويُسهم في تقويض قدراته التسليحية».

النتيجة:

اسـتنادًا إلى الأدلة المتوفرة في ملف القضية، بما في ذلك مقاطـع الفيديـو، والصـور الفوتوغرافيـة، وتقريـر النزول الميداني، وشـهادات الشـهود، وإفادة أحـد العاملين في إدارة المصنـع، وكذلـك البيـان الصـادر عـن جيـش الكيان الإسـرائيلي الذي اعترف صراحـةً بتنفيذ الغارات الجوية على مصنع إسمنت عمران بتاريخ 2025/05/06م، وصور الأقمار الصناعية قبل وبعد القصف، فإن المسـؤولية الكاملة عن هـذه الواقعة تقع على عاتق الكيان الإسـرائيلي، ويشـكّل هـذا القصف اسـتهدافًا مباشـرًا لمنشـأة مدنيـة صناعية محمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني.

التحديات

تُعتبر الفترة التي يغطيها التقرير من أكثر الفترات تحديًا للعاملين في مجال حماية حقوق الإنسان. فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة في التحقيق والتوثيق، لم تُفعّل بعد أدوات وطنية فعالة لمعالجة الانتهاكات أو تقديم الدعم اللازم للضحايا، بما في ذلك سبل الإنصاف والتعويض، وهو ما يجعل من عمل اللجنة مساهمة مهمة في هذا السياق، لكنها تظل غير كافية لوحدها لاستعادة الثقة بمنظومة العدالة.

كما شهدت هذه الفترة تحديات إضافية وسياسات ممنهجة ضاعفت من العراقيل أمام الوصول إلى الضحايا وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، خصوصًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، حيث سُجلت اعتقالات جماعية استهدفت نشطاء ومواطنين ومواطنات، إلى جانب رقابة مشددة على المحادثات والرسائل النصية بين الأفراد، واختراق تطبيق «واتساب»، فضلاً عن الرقابة الواسعة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي.

وبرغم وصول اللجنة إلى كافة مناطق سيطرة جماعة الحوثي وجهودها في الرصد والتحقيق، إلا أن غياب المساءلة واستيعاب مخرجات اللجنة يظل تحديًا يواجه كل من يعمل في مجال حقوق الإنسان، وهو الأمر نفسه الذي يواجه العمل في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

ومن أهم التحديات:

تآكل ثقة الضحايا والشهود بسبب غياب المساءلة والإنصاف:

بعد مرور عقد من الصراع، وبرغم الجهود التي تبذلها اللجنة كآلية وطنية وحيدة للتحقيق، تواجه اللجنة تحديًا يتمثل في تزايد شعور اليأس لدى قطاعات واسعة من الضحايا والشهود، مما أدى إلى تآكل ثقتهم في جدوى الإبلاغ والتعاون مع آليات التحقيق والعدالة، وإحجامهم عن الحديث والتوثيق، بسبب شعورهم بأن ما يتم من إجراءات توثيق ورصد وتحقيق لا يُحدث تغييرًا حقيقيًا حاليًا، في ظل غياب أي تقدم ملموس في مسارات العدالة ومحاسبة المنتهكين وجبر الضرر بتعويضات مادية أو معنوية، وهو ما يفرض على اللجنة تحديًا إضافيًا في بناء جسور الثقة، وعملية الإقناع المستمرة بأهمية التوثيق كخطوة نحو العدالة المستقبلية، والتوصية بضرورة إيجاد آليات وطنية للبدء في المحاسبة وجبر الضرر.

صعوبة رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

إن استمرار النزاع المسلح في اليمن عامل أساسي في تصاعد تردي الوضع الاقتصادي، وضعف الخدمات في جميع مناطق الجمهورية، وما ينتج عنها من انتهاكات واسعة النطاق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في الغذاء، الصحة، العمل)، يمثل هذا تحديًا منهجيًا للجنة في إثبات الرابط المباشر بين سياسات اقتصادية معينة، مثل (الانقسام النقدي أو حجب الرواتب)، وبين الضرر الواقع على المدنيين، وصعوبة تحديد المسؤولية الجنائية المترتبة على ذلك، بالرغم من وضوح الرؤية فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها جماعة الحوثي، خاصة فيما يتعلق بمنع تصدير النفط، واستمرار الانقسام النقدي، وحرمان الموظفين من الرواتب، وسيطرتها على الكثير من موارد الدولة في المناطق الخاضعة لها.

تؤكد اللجنة على ما سبق عرضه وبيانه من تحديات وصعوبات في تقاريرها الدورية السابقة، وتشدد على اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من التحديات والصعوبات الواردة في هذا التقرير.

التوصيات

قدمت اللجنة الوطنية في تقاريرها الدورية، البالغ عددها 12 تقريرًا، وكذلك في تقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، عددًا من التوصيات الهادفة لتحسين وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية، والحد من الانتهاكات التي طالت كافة حقوق الإنسان، وتفعيل المحاسبة والإنصاف. إلا أن مستوى التجاوب وتنفيذ تلك التوصيات ما يزال أقل من المستوى المطلوب، وتضع اللجنة في هذا التقرير عددًا من التوصيات العامة، وكذلك الموجهة لكل طرف وجهة على حدة، والمتعلقة بالوضع الحالي الذي تعيشه اليمن، وبالوقائع التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها، ومراقبتها المباشرة من الميدان لوضع حقوق الإنسان.

أ. توصيات إلى جميع أطراف النزاع:

1. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها الدورية السابقة، والتقرير الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن.
2. الالتزام الفعلي بوقف جميع الأعمال العسكرية والهجمات التي تمس المدنيين والمنشآت الحيوية، والعمل الجاد على تثبيت السلام الدائم المبني على احترام حقوق الإنسان في كافة المناطق اليمنية.
3. اتخاذ كافة التدابير العملية لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، وتوفير بيئة آمنة للمدنيين دون أي تمييز أو استثناء.
4. الامتناع عن ارتكاب كافة الانتهاكات خصوصًا الجسيمة كالقتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والالتزام بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة المعتقلين والمخفيين قسرًا، وضمان تقديم من تثبت مسؤوليتهم عنها للعدالة.
5. تعزيز آليات التبليغ والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وتسهيل التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية للتحقيق في جميع مراحل عملها ومهامها الميدانية.
6. ضمان حماية الفئات الأكثر ضعفًا، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير خدمات الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لهم.

ب. توصيات إلى الحكومة اليمنية:

1. مواصلة الجهود لتعزيز سيادة القانون، وضمان استقلال القضاء، ووقف أعمال الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وسرعة البت في قضايا المعتقلين، وضمان حصولهم على محاكمات عادلة وفق القانون الوطني والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.
2. تفعيل دور المؤسسات الإيرادية (النفط، الغاز، الجمارك، الضرائب)، وتوزيع الإيرادات بشكل عادل لدفع رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية، والضمان الاجتماعي، والمنتسبين للقوات المسلحة والأمن، والسلطة القضائية، وكافة الجهات الحكومية في جميع أنحاء اليمن، كوسيلة أساسية لتخفيف المعاناة الإنسانية، وضمان حصول المواطنين على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية.
3. إخضاع كافة التشكيلات الأمنية والعسكرية لإشراف مركزي، ودمج جميع التشكيلات الأمنية والعسكرية تحت قيادة وسيطرة وزارتي الدفاع والداخلية، وإخضاع جميع مراكز الاحتجاز التابعة لها، خاصة في عدن وحضرموت والساحل الغربي ومأرب، لرقابة قضائية كاملة وفورية.
4. التعاطي الإيجابي مع مطالب المواطنين والمواطنات المحتجين على حالة التدهور في الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ثورة النساء، وتسهيل ممارسة الحق في التظاهر، والتجمع، والتعبير السلمي، وحمايته.
5. إزالة أي قيود تحد من فاعلية ومساهمة المجتمع المدني العامل في التنمية بكافة مجالاتها، والغوث والمساعدات، خاصة المنظمات النسوية، وتشجيع المنظمات المحلية والدولية والوكالات الأممية التي نقلت مراكزها إلى العاصمة المؤقتة عدن على تنفيذ مشاريعها بسلاسة وأمان.

ج. توصيات للتحالف العربي لدعم الشرعية:

1. مواصلة العمل مع الحكومة الشرعية لإعادة بناء وتوحيد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وتعزيز دور الدولة وحضور مؤسساتها في كافة المناطق، إضافة إلى دعم جهود المصالحة الوطنية الشاملة

المبنية على احترام حقوق الإنسان.

2. استمرار الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف بنشر نتائج تحقيقاته بشكل كامل وعلني حول الضربات الجوية التي أدت إلى خسائر في صفوف المدنيين.

د. توصيات إلى جماعة الحوثي:

1. احترام الهدنة، والوقف الفوري لكافة أشكال الانتهاكات ضد المدنيين والبُنى التحتية، وضمان وقف إطلاق النار كخطوة أساسية لبناء الثقة والانخراط في مسار السلام.
2. الامتناع بشكل نهائي عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، وإعادة جميع المجندين القُصّر وتأهيلهم، ووقف التعبئة الأيديولوجية، واستخدام النظام التعليمي والمخيمات الصيفية لنشر خطاب الكراهية وتجنيد الأطفال وتعبئتهم فكريًا وعسكريًا، وسحب كافة التعديلات الطائفية التي أُدخلت على المناهج الدراسية، باعتبارها انتهاكًا لحق الطفل في التعليم وحمايته.
3. رفع الحصار عن مدينة تعز، بإعادة ضخ المياه المتوقفة منذ 10 سنوات من الأحواض المائية الحكومية إلى خزانات المؤسسة العامة للمياه في مدينة تعز، وفتح بقية الطرقات الرئيسية المغلقة، وإزالة شبكات الألغام التي تحيط بالمدينة.
4. تقديم خرائط تفصيلية بمناطق زراعة الألغام إلى الأمم المتحدة والجهات المختصة، والالتزام ببرنامج زمني محدد لإزالتها، مع إعطاء الأولوية للمناطق المأهولة بالسكان، والأراضي الزراعية، ومصادر المياه.
5. الإلغاء الفوري لكافة الإجراءات العقابية الاقتصادية التي تستهدف المواطنين والشركات والقطاع الخاص في المناطق الأخرى، بما في ذلك: حظر تداول العملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي في عدن، ورفع قوائم الحظر (القوائم السوداء) المفروضة على الشركات والتجار والمستوردين، والتوقف عن استخدام جهاز «الزكاة» كأداة للجباية غير القانونية والتمييز.
6. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، بمن فيهم النساء، والصحفيون، والناشطون، والأقليات الدينية، والبهائيون، ورجال الأعمال.
7. إلغاء جميع القيود المنهجية على النساء، والسياسات والتعميمات التي تفرض قيودًا تمييزية على المرأة، ومن ذلك شرط وجود «المَحرَم» للتنقل بين المدن أو للسفر، والقيود على العمل في المنظمات الإنسانية والمجتمع المدني.

هـ. توصيات إلى المجتمع الدولي:

1. تقديم المزيد من الدعم الفني والمالي للجنة الوطنية للتحقيق، لتعزيز قدراتها على رصد وتوثيق الانتهاكات بشكل مستقل وفعّال، وتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بدعم اللجنة.
2. التنفيذ الفعلي لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (37/A/HRC/RES/57) الصادر في 2024/10/11م، عن طريق إدراج باب خاص في الميزانية السنوية للمفوضية يتكفل بتمويل المساعدة الموصى بها.
3. تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وإدراج حماية المدنيين في اليمن كجزء لا يتجزأ من استراتيجية المجتمع الدولي.
4. مواصلة الضغط الدبلوماسي بكافة الوسائل الممكنة للإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المحتجزين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.
5. دعم جهود استعادة الدولة، وتعزيز حضورها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم **(140)** لسنة **2012**م وتعديلاته, واستنادا الى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "**2051**" لسنة 2012م والقرار رقم "**2140**" لسنة **2014**م وقرارات مجلس حقوق الانسان ذات الصلة.